كتاب الأهرام الاقتصادي

١١١

قضايا إفريقية بعد الحرب الباردة

د. عبدالملك عوده

العدد ١١١ - أول أبريل ١٩٩٧ - الثمن ٣ جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦

— فاكسيملي : ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدي : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

قضايا إفريقية بعد الحرب الباردة

د. عبدالملك عوده

العدد ١١١ - أول أبريل ١٩٩٧

مقدمة

هذا موعدنا مع الكتاب السنوى عن إفريقيا فكما تعودنا منذ عدة أعوام يقدم لنا الأستاذ الكبير الدكتور عبد الملك عوده تقييما وتحليلا شاملا لأهم الأحداث والقضايا التى مرت بها إفريقيا خلال عام كامل .

تحت عنوان « قضايا إفريقيا بعد الحرب الباردة » يتناول الدكتور عبد الملك عودة فى كتابه ثلاثة موضوعات رئيسية أولها السياسة فى بلاد النيل ثم التجارة وتنافس اوروبا وإفريقيا وأخيرا العلاقات الإقليمية وقضايا الديمقراطية ومن خلال تلك الزوايا الثلاث تتضح الصورة لواقع ومستقبل إفريقيا داخليا وخارجيا فى تعاملاتها مع دول العالم .

اننا نعتبر هذا الكتاب سنويا رحلة ممتعة داخل أعماق إفريقيا نقدمها للقارىء ونامل أن يسعد بها منا .

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

■ فى عام ١٩٩٦ شهدت شبكة العلاقات الدولية والاقليمية فى القارة الافريقية عامة توالى ظهور وتراكم نتائج انتهاء الحرب الباردة، وترتب على هذا قيام دول افريقية عديدة باعادة النظر والمراجعة فى سياساتها الخارجية، وفى ترتيب اولويات مصالحها ومكونات أمنها القومى.

■ ومن ناحية ثانية برزت اتجاهات جديدة فى مساحة التنظيمات الاقليمية الفرعية، ونشأت تكتلات جديدة فرعية وقارية تدور حول مفاهيم تنمية التجارة، فى نفس الوقت الذي ازداد فيه التنافس الاوروبى والامريكى حول الاسواق والاستثمارات والمعونات والقروض.. الخ وهذا التنافس التجارى الاقتصادى يرتبط بالتنافس السياسى وتنمية النفوذ فى القارة.

■ وبالاضافة الى ماسبق فمازالت تتفاعل قضايا التحول الديموقراطى وحقوق الانسان والحروب الاهلية والصراعات المسلحة، وتطبيقات هذه القضايا لها صلات بالتدخلات الدولية من الدول البعيدة او القريبة جغرافيا بالنسبة لمناطق افريقيا المتنوعة.

■ وقد تابعت مجلة الاهرام الاقتصادى هذه الاحداث والوقائع طوال عام ١٩٩٦ فى مقالات اسبوعية، ويضم الكتاب الحالى هذه المقالات مضافا اليهاثلاث مقالات نشرت فى الاهرام اليومى. ولاعتبارات النشر
تم تجميع المقالات فى ثلاثة اقسام هى:

١ ـ السياسة فى بلاد النيل.
٢ ـ التجارة وتنافس اوروبا وامريكا.
٣ ـ العلاقات الاقليمية وقضايا الديموقراطية.

دكتور عبد الملك عودة

القسم الأول

السياسة فى بلاد النيل

المصالح الدائمة للدولة المصرية

اتوجه بالحديث الى المهتمين بالسياسة المصرية فى منطقة نهر النيل، وهو حديث يتطلب إطالة التفكير والحوار حول المنشور فى صحيفة الحياة يوم ١٩٩٦/٦/٩: وافق البرلمان الاثيوبى على طلب الحكومة انشاء خزانين على أهم روافد نهر النيل من أجل استفادة اثيوبيا من إمكاناتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، والأول خزان كبير على النيل الأزرق لأغراض الزراعة وانتاج الطاقة الكهربية، والثانى خزان صغير على نهر دابوس، وسوف تقوم بالتنفيذ شركات ايطالية أو أمريكية.

. يتم تمويل المشروعين من البنك الدولى وجهات اخرى، ومن قبل كانت جهات التمويل الدولية تشترط حصول اثيوبيا على موافقة دول حوض النيل الأخرى، ولكن اثيوبيا اقنعت البنك الدولى بالتمويل، ومن الآن فصاعدا فإن اثيوبيا ليست ملزمة بالحصول على موافقة أحد.

■ وفى تقديرى ان الخبر صحيح وان لم أقرأ تفاصيل الموضوع بعد كما ان الموقف جد خطير، وان نتائجه سوف تتداعى وتتفاعل بالمنطقة فى المستقبل المرئى، واعتقد أن السياسة الاثيوبية تقتفى اثر التجربة التركية بشأن مياه نهر الفرات، من حيث المنطق القانونى، ومن حيث التمويل الدولى، ومن حيث الدعم الامريكى والأوروبى بمعناه السياسى الاقتصادى.

■ والآن لا يقتضى المقام وتطور الاحداث والسياسات-اعادة الحديث حول المشروعات الاثيوبية للسدود والخزانات منذ الستينيات من هذا القرن، ولا حول المنطق السياسى الاثيوبى تجاه الاتفاق المصرى السودانى لانشاء السد العالى فى مصر، ولا حول الاراء الاثيوبية التى طرحت فى مؤتمرات واجتماعات التعاون المائى فى حوض النيل إن جميع البيانات والمعلومات الفنية والسياسية منشورة ومتداولة فى الكتب والدراسات، وأشير الى احدث دراسة قرأتها فى هذا المجال، والتى نشرتها مجلة «إثيوسكوب» التى تصدر عن ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الاثيوبية عدد سبتمبر ١٩٩٤ وقد كتبها جون ووتربرى واخرون عن موضوع مياه النيل الأزرق بين مصر والسودان واثيوبيا وتوزيع حصص المياه وتوليد الكهرباء باقتراح انشاء خزان على النيل الأزرق وتخزين المياه فى أعالى النيل، ومن ناحية ثانية لقد نشرت عديدا من المقالات حول موضوعات السياسات المائية فى منطقة نهر النيل فى مجلة الأهرام الاقتصادى ومجلة المصور خلال عامى ١٩٩٦/٩٥.

■ واعتقد-أيضا-انه من حق الرأى العام المصرى عامة والمهتمين بهذا الموضوع خاصة، قراءة بيان شاف كاف من رئيس مجلس وزراء مصر، ومن الوزراء المسئولين بالتضامن عن السياسات المائية والكهربية تجاه دول منطقة نهر النيل عامة، وعن العلاقات المصرية الاثيوبية خاصة، والأسباب هى

التالية:
-وزارة الخارجية هى المسئولة عن المتابعة والتفاوض مع الجانب الاثيوبى منذ توقيع الرئيس حسنى مبارك والرئيس ملس زيناوى على اطار التعاون العام بين البلدين فى يوليو ١٩٩٣، وخاصة ماورد بالاتفاق بشأن استخدام مياه النيل تفصيلا من خلال مباحثات الخبراء من الطرفين على أساس قواعد ومبادىء القانون الدولى، والامتناع عن أى نشاط يؤدى الى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، والتعهد بالتشاور والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة عملا على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد، وانشاء الية مشتركة ملائمة للمشاورات حول هذه الموضوعات.
■ وزارة الاشغال والموارد المائية هى المسئولة عن حسن استثمار الفواقد المائية وترشيد الاستخدامات المائية داخل مصر، ومسئولة ايضا عن زيادة الموارد المائية القادمة من اعالى النيل، وان الوزير المصرى صرح اكثر من مرة فى الفترة الأخيرة بأن وزارته تراقب كل صغيرة وكبيرة بمنطقة نهر النيل، وان الاستراتيجية المصرية تستهدف تحقيق الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٢، حيث تحتاج مصر الى ما يقرب من ٢٠ مليار متر مكعب سنويا زيادة على حصتها الحالية التى تستخدمها بالكامل والتى تضيف اليها المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى والتى يتوقع ان تصل الى حوالى ١١ مليار متر مكعب فى نفس التوقيت الزمنى، واستطرادا نشير الى تصريحات نشرتها صحيفة الاهرام بتاريخ ٢١/٥/٩٦ بأن نصيب الفرد المصرى من مياه النيل هو حوالى ٩٠٠ متر مكعب حاليا، وسوف ينخفض الى أقل من ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٥.
- وزارة الكهرباء والطاقة هى المسئولة عن مشروع الربط الكهربى بين سدانجا فى زائير وسد اسوان فى مصر، فقد أعلن الوزير المصرى فى محاضرته بالموسم الثقافى بجامعة القاهرة انه تم الانتهاء من الدراسة المبدئية للمشروع وصدر الأمر لبيوت الخبرة لاجراء الدراسة التفصيلية لامتداد وانشاء خطوط الربط من زائير الى مصر عبر دول جمهورية الكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان، والموقف الآن هو ظهور مشروع منافس يقدم الطاقة الكهرومائية من سد النيل الأزرق، وعنده موافقة البنك الدولى على التمويل، وعنده شركات أوروبية وأمريكية للتنفيذ، وترتيبا على هذا فسوف يتحكم مبدأ المنافسة والعرض والطلب فى تحديد مواقف وسياسات دول منطقة النيل جنوب الدولة المصرية.
- رئيس وزراء مصر هو القائل فى بيان حكومته أمام مجلس الشعب المصرى بالأهمية الخاصة.. التى توليها الحكومة للموارد المائية حيث انها ستكون من بين أهم عناصر الصراع العالمى فى القرن القادم، كما اشار الى التزام الحكومة بتنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية، والتى تشمل وسائل الحفاظ

على الموارد المائية المتاحة ووسائل تدبير موارد إضافية.

■ وفي هذه المناسبة اشير الى حديث وزير الرى السوداني المنشور بصحيفة الشرق الأوسط يوم ٩٦/٦/٢، والذى يفيد بتوقف اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والسودان لمياه النيل منذ المحاولة الآثمة للاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وان اجتماعات هيئة مياه النيل متوقفة منذ اكثر من خمس سنوات، كذلك توقفت اجتماعات اللجنة المشتركة بين السودان واثيوبيا. وهذا يعنى فى تقديرى ان شبكة الاتصالات المتبادلة بين هذه الاطراف الثلاثة لا تعمل ولا تتفاعل، ولا تنقل المعلومات والبيانات اللازمة لتقدير المواقف والنوايا والتحرك الحالى والمستقبلى بشان مياه النيل.

■ إن السياسة الاثيوبية والسياسة السودانية يفتحان قضايا التوزيع المائى السارية منذ الاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩، وهى ايضا محاولة بناء وصناعة موقف موحد في داخل منظمة إيجاد لتنمية الموارد المائية واردات النهر وتوليد الكهرومائية، وان يكون هذا الموقف الموحد هو المدخل للموقف التفاوضى مع مصر، ولهذا اعتقد ان الاجراء الاثيوبى بانشاء سد النيل الازرق وسد دابوس هو جزء من الاطار العام للسياسة الاثيوبية العامة فى هذا المجال، اذ أن لها مطالب معروفة فى مجال معدلات التدفق الحالى لمياه النيل، واعادة توزيع حصص المياه، وتوليد الكهرومائية لتوزيعها باساليب تجارية الى دول القرن الافريقى وحوض النيل.

لعبة الأمم فى منطقة البر والبحر

● المنطقة تمتد جنوب الدولة المصرية وتشمل وادى نهر النيل والقرن الافريقى والطرف الجنوبى للبحر الأحمر، وقد يتوسع نطاقها بإضافة المياه الإقليمية والسواحل السودانية فى حالة صدور قرار محتمل من جانب مجلس الأمن بتطبيق العقوبات ضد السودان بعد شهرين، وفى هذه الحالة ينشأ دور جديد للأساطيل الأمريكية والأوروبية المقيمة فى البحر الأحمر منذ الغزو العراقى للكويت.

● الاطراف عديدة متنوعة، فهى دول أمريكية واوروبية لها اهتمام ومصالح ونفوذ بالمنطقة وهى دول الجوار الافريقى المتنافرة او المتحالفة وهى دول اسيوية تبحث عن النفوذ والتجارة مثل ايران واسرائيل، وهى دول عربية تهتم بمتغيرات الجوار وتتابع إحتمالات المستقبل مثل اليمن والسعودية وليبيا، وبجوار هذا الجمع تعيش قوى المعارضة السودانية المدنية والعسكرية فرادى أو جماعة، وهى تتوقع التغيير وتنتظر الفرج.

● ان تشكيل خريطة المنطقة وسياسات أطرافها تفصح فى المرحلة الراهنة عن تصورات ومصالح متنوعة، وان بعض هذه الأطراف تتشارك فى بعض هذه المصالح، وان تطابق المصالح والسياسات بشكل كلى لم يتحقق بين هذه الاطراف المتنوعة والخريطة أيضا تعبير عن حالة السيولة الانتقالية التى أعقبت تصدع النظم الفرعية بانتهاء الحرب الباردة، كما انها تعبير عن التغيير الذى يتولى ظهوره فى مراكز القوى وموازينها وتحالفاتها الراهنة، ولكن تظل إحتمالات التناقص قائمة فى قلب الخريطة السياسية، وفى داخل شبكة العلاقات المتبادلة فى الوقت الحاضر وفى الزمن المتطور وإحتمالات التناقض تقع فى إطار التحكم والسيطرة حتى الآن، ولكن الفترة الزمنية القادمة سوف تشهد إمكانيات ومحاولات لتسوية التناقضات أو تعقيدها أو تفجيرها.

● الموقف الذى عبرت عنه تصريحات وزير الخارجية المصرى يوم ٧ فبراير الحالى عقب صدور قرار مجلس الأمن بشأن السودان، وعقب زيارة الرئيس افورقى الى اسرائيل، لقد قال:

- ان مصر ليس من مصلحتها دخول السودان فى وضع أكثر سوءا مما هو عليه الآن، وان مصر تحاول تخليص السودان من هذه الورطة..... الخ.

- ان مصر تعمل على حل النزاع اليمنى الاريترى حلا سليما، وليس عن طريق الاستقطاب... الخ.

● لماذا هذا الموقف؟ فى ضوء المعلومات المتاحة من وسائل الاعلام؟:

- قد يكون دعوة الى وقفة تدبير أو مراجعة للحسابات والنتائج التى تراكمت

ويتوقع تراكمها، أو التي تداعت وينتظر تداعيها بشأن الأوضاع في السودان.
- وقد يكون رؤية لخطوات أو سياسات من جانب أطراف أخرى أخذت تقترب من خط التصادم أو وضع التناقض مع المصالح الدائمة للدولة المصرية فى السودان خاصة أو فى المنطقة عامة.
- وقد يكون تشخيصا لحالة التعاون مع أطراف اخرى، التى أدت أو تولدت عنها صياغة وأهداف قرار مجلس الأمن، والتشخيص هو أن الباطن المستتر يختلف عن الظاهر المرئى، خاصة أن السوابق فى موضوع فرض العقوبات الدولية تؤدى فى الاغلب الأعم إلى تحول القرار الدولى فى حالات التنفيذ الى اداة طيعة سهلة التشكيل فى خدمة سياسات ومصالح الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وفى مقدمتها السياسة الأمريكية.
- ان قراءة وتفسير الموقف تاتى من فحص عينة من الاجراءات والتحركات التى تزامنت أو اعقبت التعاون المنظم بين الأطراف لإصدار قرار مجلس الأمن أو للاتفاق على الدور الفرنسى لحل النزاع اليمنى الاريترى باسلوب سلمى، وهذه العينة ليست حصرا شاملا وإنما هى مؤشرات من أحداث معلنة فى وسائل الإعلام:
- المصالحة بين أوغندا وكينيا بمساهمة من تنزانيا لضمان أمن الحدود المشتركة، وضبط جماعات التمرد فى كلا البلدين، ومكافحة الارهاب والاختراق القادم من السودان الى الدولتين، ونتيجة لهذا تتغير سياسة كينيا الى الانسجام مع سياسات باقى دول منظمة «ايجاد» فى مواقفها تجاه السودان، وهذا دفع حكومة السودان الى إطلاق مزيد من الاتهامات للمحور الاثيوبى الاريترى الأوغندى بالعمل على مزيد من الحصار ومزيد من الدعم العسكرى للمتمردين فى جنوب السودان.
- سحب الحكومة الأمريكية لجميع أفراد بعثتها الدبلوماسية فى الخرطوم تاسيسا على تزايد الخشية من أعمال ارهابية ضدهم، مع إعلان عدم الثقة فى إجراءات الأمن والحماية السودانية، ولكن الملاحظ هو التأكيد الأمريكى على أن هذا القرار لم يتم اتخاذه بشكل مفاجىء أو طارىء.
- بعد تصريحات عنيفة للرئيس افورقى ضد السودان بشأن موقف إرتريا الثابت لإسقاط النظام السودانى ودعم المعارضة بالسلاح والتدريب ان احتاجت لذلك، قامت اريتريا بتسليم مبنى السفارة السودانية للتجمع الوطنى السودانى لإتخاذه مقرا للمعارضة السودانية، والملاحظة هى إعلان المعارضة ان هذه الخطوة تجعل الدخول الى الخرطوم من بوابة أسمرة أمرا واقعا.
- أحاديث وتصريحات قيادات المعارضة السودانية عن تشكيل جماعات مسلحة لمساعدة ولحماية الانتفاضة الشعبية القادمة لاسقاط النظام السودانى، والمطالبة بفرض جميع أنواع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد السودان والذهاب بتطبيقها الى أبعد مدى.

وهذه الاحاديث المتناثرة تتزامن مع انباء متداولة فى الاعلام العالمى من مصادر أوروبية وأمريكية بشأن نوعية العقوبات السياسية والاقتصادية التى ستفرض على السودان بعد مرور الشهرين المنصوص عليهما فى قرار مجلس الأمن.

- وعلى جانب اخر من مكونات الموقف فى المنطقة تشير الأنباء إلى تقدم فى الإتصالات والوساطة الفرنسية بشأن النزاع اليمنى الاريترى مع تعتيم كامل على تفاصيلها، وفى الفترة الزمنية نفسها توقف الرئيس افورقى لزيارة اسرائيل خلال رحلة له الى اوروبا، بحيث أكد هناك عدم ضلوع اسرائيل أو أى قوة أخرى لدعم ضلوع اريتريا فى نزاعها مع اليمن، وكشف وسائل الإعلام عن حجم التبادل التجارى بين البلدين وصل إلى ١٠ ملايين دولار عام ١٩٩٤، وان اسرائيل تقدم معونات وخبرات فنية فى مجالات الزراعة والصيد البحرى والصحة، وانها انشات مستشفى ومزرعة نموذجية فى اريتريا، وخلال ذلك الاسبوع توقف الرئيس الكينى لزيارة اسرائيل خلال رحلة له الى اوروبا، حيث أجرى جراحة لإزالة المياه الزرقاء من عينه اليمنى، كما اكد استمرار العلاقات الطيبة بين اسرائيل وكينيا، والملاحظة هى ان اسرائيل صارت تقدم نفسها كمركز متقدم للعلاج والاستشفاء لعدد من الحالات الافريقية.

● الرأى عندى ان ما سبق عرضه هو مؤشرات فصيحة تكشف عن ان الإجراءات الاحدث لم تتم من خلال استمرارالتعاون والتشاور بين الاطراف المعنية، انما هى تصرفات قامت بها كل دولة طبقا لتقديراتها السياسية وحسابات مصالحها الوطنية، وان تم إبلاغها للأطراف الاخرى أو احاطتهم علما بها، وهدف هذه الاجراءات والاحداث هو تحسين المراكز التفاوضية أو التاثير فى موازين القوى بالمنطقة وفى اطار تطورات احداثها، وانه من الوارد والمتوقع استمرار حدوث مثل هذه التصرفات قبل الدخول الرسمى فى عمليات التفاوض والتشاور حول الخطوات القادمة بشأن موضوع السودان وبشأن موضوع تسوية النزاع الاريترى اليمنى،

● أن النظر الى الوجه الآخر من الموقف يقود الى الحديث عن المصالح القومية للدولة المصرية على مستوى الثوابت والمتغيرات فى إطار الاستراتيجية الكلية للسياسة الخارجية التى اعدتها الوزارات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال منذ إنتهاء الحرب الباردة، واعتقد انها تمثل المرجعية الاساسية لنشاط هذه الوزارات والمؤسسات المختصة وممارستها تجاه أوضاع وشئون منطقة نهر النيل والقرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر وفى ضوئها نستطيع ان نفهم ونتابع نشاط وزارة الخارجية المصرية فى المنطقة تجاه سياسات الأطراف الأخرى فى الموقف الذى نتحدث عنه.

هيئة الاستعلامات وحديث الوزير

● تذكرت الهيئة العامة للاستعلامات في مناسبة اللبس الذى حدث عند نشر اجزاء أو ملخصات من محاضرة وزير الأشغال والموارد المائية بمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط فى صباح ١٩٩٦/٦/١٢ نشرت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد مقتطفات من الحديث فى صياغات متنوعة، ولكن فى صباح اليوم التالى ٦/١٣ نشرت هذه الصحف تصحيحا أو نفيا لبعض الفقرات أو الوقائع التى سبق نشرها فى اليوم السابق، واشارت الأخبار إلى مؤتمر صحفى عقده وزير الموارد المائية عقب انتهاء اجتماعات الوزراء وتناول في هذا المؤتمر جوانب من التصحيح والنفى بشان ماسبق نشره من المحاضرة.

● وفى تقديرى أن هذه المناسبة كانت فرصة سانحة مرت ولم تستفد منها هيئة الاستعلامات، إذ كانت باستثمار الفرصة تقوم بمبادرة فيها ابتكار وفيها تجديد، والسبب هو أن هيئة الاستعلامات تنتمى تنظيميا إلى منظومة أدوات الاعلام الرسمية، وبها امكانات فنية وخبرات بشرية عديدة على مستوى المركز الرئيسى بالقاهرة وعلى مستوى الفروع والمكاتب فى المحافظات، ويعرف الجميع أن للهيئة وجودا وانتشارا ونشاطا للعاملين بها فى حضور الاجتماعات السياسية والمحاضرات والندوات فى عواصم المحافظات، وأنه من مهام الهيئة بوجه عام متابعة وقياسات اتجاهات الرأى العام، والمشاركة فى مهام التثقيف السياسى العام وتوضيح وشرح سياسات الحكومة لجميع المواطنين، واعتقد أن الهيئة كان لديها معرفة كاملة بما دار من حديث ومناقشات من خلال ماتملكه من امكانيات واجهزة تكنولوجية للاتصال وطاقات بشرية عاملة فى محافظات أسيوط.

● أما حسن استثمار الفرصة فكان فى تصورى أن تقوم الهيئة باعداد بيان عن حقائق السياسة المائية للدولة كما عرضها وزير الموارد المائية والتى دعمها بالارقام والآراء، كما يشمل هذا البيان اسئلة وتعليقات الحاضرين بالندوة، والشرح والرد الذى قام به الوزير على هذه المداخلات، وبهذا التصوير للبيان المقترح تنتفى شبهة اللبس والغموض وانتشار انصاف الحقائق والتفسيرات، ثم ترسل الهيئة هذا البيان إلى الصحف وإلى شبكات الاذاعات وقنوات التليفزيون لنشره على الرأى العام الداخلى والخارجي فى اطار الاهتمام والمتابعة للقضايا الحيوية فى حياة مصر المعاصرة وهذا هو إطار وجوهر المبادرة واستثمار الفرصة.

● ولكن.. رب ضارة نافعة، فإن مناسبة الحديث وماتلاه من نشر ثم تصحيح

ونفى في اليوم التالي، قد أتاح الفرصة لتوضيح وتاكيد السياسة المائية للدولة المصرية، إلا أن حديث وزير الموارد المائية قد طرح بعض الموضوعات التى لاتزال فى حاجة إلى مزيد من الشرح والحوار، وكثير من التفاصيل والمعلومات، ولذلك فانه من المستحسن في تقديرى أن مايلزم من معلومات وتفاصيل، وتستطيع ان تحصل عليها من الوزارات والجهات المعنية بالموضوع وبعد تحرير البيان أو التقرير المقترح تقوم بتوزيعه على المهتمين بالداخل وعلى المكاتب والممثلين الاعلاميين بالخارج، وفى هذا المجال اقترح الاهتمام بالموضوع التالي:

- موضوع القانون الدولي للأنهار الذى سوف يناقش فى الاجتماع القادم بالجمعية العامة للأمم المتحدة والذى يبدأ فى شهر سبتمبر ١٩٩٦، وبعد المناقشة سوف تتم المصادقة عليه وتدعى الدول اعضاء الامم المتحدة للتوقيع على المعاهدة الدولية فى هذا الشأن، لقد اشار وزير الموارد المائية فى محاضرته كما نشرت فى الصحافة إلى أن عددا من التعديلات مقدمة على المشروع المعروض فى الاجتماع، ومن بينها اقتراح حذف عبارة «الحقوق التاريخية لمياه الانهار الدولية»، ومن المفهوم أن هذا التعديل المقترح ينطبق على جميع الانهار الدولية ومن بينها نهر النيل. ومن هنا كان تاكيد وزير الموارد المائية على نفى وعدم صحة مانشر عن وجود تحرك مشبوه لنزع حقوق مصر التاريخية فى نهر النيل إذا أن هذه الصياغة لم ترد على لسانه فى الحديث. بينما كان تاكيده الواضح هو معارضة ورفض السياسة المصرية لهذا التعديل المقترح، واشار ايضا إلى أنه يجرى تنسيقا مع وزارة الخارجية المصرية، وأنه اجرى اتصالات مع الأمين العام للجامعة العربية لطلب مساندة الدول العربية للموقف المصرى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه يرأس حاليا لجنة من الخبراء المصريين لوضع السيناريوهات المختلفة فى هذا المجال.

ولكن المنشور من المحاضرة لم يوضح موقف باقى دول حوض النيل وهى تسع دول من هذا التعديل المقترح، فضلا عن توضيح موقف وسياسات الدول الافريقية اعضاء منظمة الوحدة الافريقية، خاصة أن القارة بها انهار دولية أخرى، ويضاف إلى هذا مواقف الدول فى قارات أوروبا وآسيا والامريكتين والتى تشارك فى أحواض انهار دولية عديدة.

- وبالاضافة إلى هذا الموضوع تستطيع هيئة الاستعلامات التركيز والتفضيل بشأن الموقف المصرى الرافض باستمرار وفى وضوح لأى طلبات خاصة بنقل وتوصيل مياه النيل إلى أراضى وبلاد خارج دول حوض النيل العشر، وهذا ماأكده وزير الموارد المائية فى المحاضرة.

السياسة المصرية وجماعة الفرانكوفون

■ قبل اختتام عام ١٩٩٦ عقد وزراء خارجية دول الفرانكوفون (٤٩ دولة) مؤتمرهم الثامن فى المملكة المغربية، وشاركت فى الاجتماع الدولة المصرية بوفد رفيع المستوى، وتداولت وسائل الاعلام العالمية القضايا التى بحثتها الوفود المشاركة مثل قضايا منطقة هضبة البحيرات العظمى، والمذكرة التى أعدتها دولة توجو بشان تشكيل واعداد قوة تدخل افريقية، وعدد من قضايا السياسة والثقافة التى تربط بين الدول الناطقة باللغة الفرنسية، كما أقر المؤتمر تنظيم أمانة عامة للجماعة يرأسها أمين عام سوف يتم اختياره فى اجتماع القمة الفرانكوفونية القادمة التى ستنعقد فى هانوى فى نوفمبر ١٩٩٧.

■ وفى هذه المناسبة أعرض للتفكير والحوار موضوع علاقات السياسة المصرية بجماعة الفرانكوفون العالمية وما يتفرع عنها من جماعة للفرانكوفون الافريقية، وهل مازالت العضوية المصرية رصيداً؟ أم تحولت الى عبء؟ خاصة على الساحة الافريقية وفى اطار العلاقات المصرية الافريقية. نحن نعرف أن الأحداث السياسية التى صاحبت عقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هى التى دعت السياسة المصرية للتوجه نحو عضوية ونشاط الفرانكوفونية، ولكل يظل الأصل فى تحرك السياسة المصرية اقليميا وعالميا هو أنها تقف فى وسط الدائرة العربية، وأنها تعبير عن مبادىء ومصالح دولة عربية اللغة والثقافة والانتماء ومن ناحية أخرى فإنه من المطلوب والمعقول أن تتحرك السياسة المصرية على مستويات متعددة لتوسيع وتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جميع دول ومناطق العالم المعاصر، ولكن توجد فروقا شتى بين مستوى الصداقة والتعاون ومستوى الارتباطات المؤسسية والتنظيمية مع الأطراف الاخرى، كذلك توجد فروق شتى بين مستوى الارتباط التنظيمى فى المجالات الثنائية ومستوى الارتباط التنظيمى الجماعى والاطراف الأخرى، وعلما بأن الترجيح بين هذه المستويات يتم فى إطار التصور السياسى الاستراتيجى المصرى فى عالم متغير.

■ وفى تقديرى ان البيئة الدولية والاقليمية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة تتطلب وقفة مراجعة للنتائج وللقيمة المترتبة على العضوية المصرية فى جماعة الفرانكوفون، ففى اطار المنافسة الفرنسية الامريكية المتصاعدة فى افريقيا، أصبح يثار على مستوى رؤية التجمعات الاقليمية الافريقية ان السياسة المصرية فى افريقيا هى جزء من التحرك الفرانكوفونى العام، وقد يكون فى هذه الرؤية خطأ أو سوء نية، ولكن هذه هى رؤية الطرف الآخر

الافريقى وهى منطلق معاملاته وسياساته تجاه العلاقات المصرية الافريقية، ومن الوقائع التى تستحق الفحص فى هذا المقام ما حدث من تطورات فى منطقة وسط افريقيا والبحيرات العظمى، فقد تجمعت دول الجوار فى مجموعتين الاولى انجلوفون تضم ارتريا واثيوبيا واوغندا ورواندا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى وجنوب إفريقيا، والثانية فرانكوفون وتضم الكونغو والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وبوروندى وأنجولا، ووجدت حكومة زائير المساندة على مستوى ثنائى وعلى مستوى جماعى كما حدث فى القمة الفرنسية الافريقية التى إنعقدت فى عاصمة بوركينافاسو، وهذا هو الجانب الأول من صورة المواجهة السياسية.

■ وعلى الجانب الآخر من الصورة وأعنى التصور العسكرى والأمنى، فالسياسة الفرنسية تسعى لتكوين قوة تدخل افريقية، وحاولت من قبل تحت مظلة الامم المتحدة وتحاول حاليا من خلال مذكرة دولة توجو التى وزعت للدراسة فى مؤتمر وزراء خارجية الفرانكوفون، كما انها اتخذت خطوتين سابقتين هما انشاء القوة البحرية بورومافور مع بريطانيا، وقوة يوروفور مع ايطاليا واسبانيا والبرتغال، وهما للتدخل فى منطقة البحر المتوسط والشمال الافريقى.

واذا راجعنا السياسة الامريكية المدعومة بالانجلوفون نجدها قد اقترحت خلال عام ١٩٩٦ إنشاء قوة تدخل افريقية من دول فى الشرق والجنوب الافريقى، كما انها مازالت تصر على احتفاظها بقيادة الجناح الجنوبى لحلف الاطلنطى، وأنها اعادت تنظيم الاسطول الامريكى الخامس الذى ينشر مظلته العسكرية على مناطق البحر الاحمر والخليج العربى ومياه وجزر المحيط الهندى وجزء كبير من الساحل الشرقى لافريقيا.

■ وفى هذا المناخ التنافسى المتعدد المستويات والوسائل، فان وسائل الاعلام قد اشادت الى موقف المملكة المغربية فى اجتماع وزراء خارجية الفرانكوفون- والذى يدعو الى الانفتاح على جميع التكتلات الاخرى وعدم اتخاذ خطوات تحمل طابع المواجهة مع الكومنولث والانجلوفون، وهذا المعنى هو جوهر تعليق كتبته الصحفية الاستاذة راغدة درغام فى صحيفة الحياة بتاريخ ٩٦/١٢/١٧ وتقول فيه.

(ان فرنسا سعت الى اللعب على الأوتار الفرانكوفونية الانجلوفونية، مما أحيا انقسامات أفريقية، كذلك دخلت معركة سياسة القوة مع الولايات المتحدة وبريطانيا..)، والعبرة المستهدفة من الحديث هى ما سيكون فى المستقبل على مستوى الفعل ورد الفعل؟

-إن ما يدعونى لاثارة وفحص هذا الموضوع، هو اهتمامى المتواصل بالعلاقات المصرية مع دول الجوار فى القرن الافريقى ومنطقة نهر النيل، وهى علاقات تتطلب صيغة جديدة لحسن الجوار المتبادل والأمن المتبادل على

مستويات ثنائية وجماعية، واشير في هذا المقام الى ماكتبه الاستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد في الاهرام يوم ١٩٩٦/١٢/٢٣:

«ان الفكرة العربية وتجسيداتها المؤسسية الايديولوجية لم تنجح أبدا في طرح صيغ تنظيمية للعلاقة مع دول الجوار، ومن ثم كانت العلاقات معها دائما مشتعلة بالتوتر والعنف والمخاوف المتبادلة، وبينما بدا ذلك مفهوما في اطار الصراع العربي الاسرائيلي نتيجة للوضع الخاص للقضية الفلسطينية، فان الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بالدول الاخرى والتي اتسمت بصراعات كثيفة كما حدث في الحرب العراقية الايرانية والحرب الصومالية الاثيوبية، وفي كل الأحوال كانت محملة بالشكوك والهواجس التي شملت حتى إرتريا مؤخرا.»

السياسة السودانية والحصاد المر

●قرار مجلس الامن في صياغته وتوقيته يعني بوضوح لا لبس فيه ان السياسة السودانية تواجه نتائج ما فعلت بارا بتها على الساحة الاقليمية والدولية، وان اللعبة السياسية قد دارت دورة عكسية كاملة لتجد نفسها في مأزق لم يكم في الحسبان.

* منذ خمس سنوات كانت خريطة العلاقات الاقليمية في منطقة القرن الافريقي ووادي النيل تبشر بالتعاون والتنمية والاستقرار والامن في اطار تجمع دول القرن الافريقي ومنظمة ايجاد مع جهود من دول قريبة وبعيدة لحل سلمي للنزاع المسلح في جنوب السودان، وحظي هذا الاتجاه بقبول ورضاء السياسات الامريكية والاوروبية التي تهتم اساسا بتثبيت الخريطة السياسية لدول المنطقة ودعم نظم الحكم القائمة في دول الجوار في اطار عام للتحول الديمقراطي . وترجم هذا الوضع نفسه في مجموعة من الاتفاقيات والتفاهمات والتقارب على مستويات متنوعة في الاطار الاقليمي.

* ولكن السياسية السودانية تصورت خطا ان مناخ ما بعد الحرب الباردة يمنحها امكانيات بناء مركز القوة الاولى القائدة في المنطقة لاسباب عقائدية ومن خلال عملية حل النزاع المسلح الداخلي ومن خلال تعاون ودعم للاقليات المتمردة في داخل الجوار لاسباب دينية او اثنية، ولهذا ادخلت السياسة السودانية في ممارساتها الاقليمية اسلوب او سياسة الاداتين : الاول التعامل على مستوى نظم الحكم الرسمية، والثاني التعامل على مستوى المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي ، وادعت علنا الفصل بين السياستين . ولكن حصاد ونتائج الممارسة طوال الفترة السابقة كان التغيير والتراكم في خريطة العلاقات الاقليمية التي تحولت تدريجيا من مستوى التلاقي والوفاق الى مستوى التنائي والعداء ثم انتقل التغيير وما ترتب عليه من شكوك ومخاوف ورفض من مستوى الاطراف الاقليمية الى مستوى الاطراف الدولية الاوروبية والامريكية ويجمع بين هذه الاطراف الدفاع عن البقاء والوجود والصالح وليس مجرد مقولة التبرير والاتهام كما تدعي السياسة السودانية بان المخطط امريكي والتنفيذ يتم بادوات اقليمية . والحقيقة هي ان السياسة السودانية لم تكتف بزعزعة نظم الحكم القائمة في دول الجوار باسلوب اطلاق جماعات الاختراق والارهاب، وانما هدفت ايضا الى تفكيك الخريطة السياسية لوجود دول الجوار باسلوب دعم الحروب الاهلية ومبدا الانفصال لتكوين دول جديدة بدلا من وحدة التراب الوطني الحالي لعدد من دول الجوار.

* ان شكاوى واتهامات اريتريا واوغندا واثيوبيا ومصر وكينيا لها جذور

حقيقية ترتبط بالسياسة السودانية تجاه هذه الدول . وان هذه الشكاوى والاتهامات لها مستويات ووقائع واحداث ترتبط بكل دولة على حدة، وانها ظهرت في اوقات متنوعة خاصة بكل دولة ، وان السياسة السودانية حاولت استثمار او استغلال ما بين دول الجوار من حساسيات او خلافات قديمة او كامنة لاسباب تعلق بميزان القوى الاقليمي او تتعلق بمصالح وسياسات ترتبط بتصورات الدور السياسي لكل منها في المنطقة او اجزاء من المنطقة .. واعتقد ان محاولة اللعب في خريطة المعادلات الاقليمية بيين دول الجوار عامة هو الذى ادى الى انتقال المؤثر والفاعل المحرك في التصعيد والتوتر من المستوى الاقليمي الى المستوى الدولى ، والتنسيق بينها بالشكل الذى ظهر في ترتيبات اصدار قرار مجلس الامن وقرار السياسة الامريكية بسحب ممثليها الدبلوماسيين من الخرطوم، ومازال في التوقعات خطوات لم تظهر بعد.

*لقد ادرات السياسة الاثيوبية معركتها ضد السودان بنجاح، لقد كانت لديها شكاوى ومخاوف من التدخلات السودانية المنوعة مع جماعات ومنظمات منشقة في داخل اثيوبيا، ولكن محاولة الاعتداء على حياة الرئيس مبارك في اديس ابابا هي التى جعلتها تتحرك من المستوى الثنائى الى المستوى الاقليمي في اطار منظمة الوحدة الافريقية، واخيرا الى المستوى الدولى في اطار مجلس الامن. وفى هذا التحرك المتوالى لم تفقد السياسة الاثيوبية قدرتها على التصرف تجاه السودان ، كما لم تفقد خيوط التعاون مع الاطراف الاقليمية والدولية، ثم تاكد ان التعاون الاثيوبي المصرى في هذا المجال هو الذى نقل الشكاوى والمخاوف الى الى الاطار العام لقضية مكافحة ومواجهة الارهاب كقضية عامة تهدد المنطقة كلها، ولكن تبقى قضايا الاجراءات وانواع العقوبات المتوقعة بدون حسم نهائى حتى الان ، اذ انها مازالت في اطار التفاوض والاتصالات انتظارا لمرور مدة الشهرين الواردة في القرار، وفى هذا المجال سوف يعمد كل طرف اقليمي ودولي الى حساب اوضاعه الاقتصادية والسياسية وتصوراته المستقبلية قبل الموافقة النهائية على الاجراءات والعقوبات التى نراها قادمة في المستقبل القريب.. وبالنسبة لهذه النقطة تتنوع مواقف الاطراف الاقليمية ومصالحها .

* وما حدث حتى الان سوف تظهر له اثار ونتائج في داخل المنطقة وفى داخل السودان فاطراف المعارضة السودانية المدنية والعسكرية سوف تتحرك في هذا الاطار الجديد لمحاولة تطبيق مقررات مؤتمر اسمرا الاول والثانى ، وسوف تتاثر ايضا العلاقات المتبادلة الحالية بين السودان ودول الجوار وهى سيئة في الوقت الراهن ، واضافة الى هذا سوف يظهر رد الفعل في العلاقات السودانية مع دول صديقة للسودان مثل ايران ، وبعض الدول العربية التى قد ترى من مصلحتها استغلال تعقيدات الموقف الحالى باسلوب تصفية الحسابات للانماط العربية المعروفة.

مصر والسودان وإصلاح ذات البين

● فى مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٩٦، تم لقاء ثنائى بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس عمر البشير، تلاه لقاء بحضور المسئولين عن قطاعات السياسة الخارجية والأمن والإعلام. ونشرت الصحافة المصرية أنباء وتصريحات وتعليقات حول الموضوع، وفى هذا المقال اقدم اطارا عاما للصورة ومكوناتها استنادا الى المنشور فى الأهرام والمصور والأخبار والجمهورية، والهدف هو تقدير ومتابعة الموقف فى حدود المعلوم، وطرح عدد من الاستفسارات استشرافا للمستقبل.

● المرحلة الراهنة هى مرحلة اتصالات ثنائية، وقد حدد الرئيس مبارك فى حديثه للصحافة المصرية المدى والمضمون بالنسبة لهذه الإتصالات على النحو التالى :

- السودان فى ظل حكم الرئيس البشير هو ملاذ امن لعديد من الجماعات الارهابية التى تمارس نشاطا منظما ضد المجتمع والدولة فى مصر، وان الحكومة السودانية ارتكبت افعالا تنبىء عن الرغبة المخططة للقطيعة مع مصر مثل الاستيلاء على ممتلكات مصرية فى السودان كالمدارس والجامعة وبيوت مفتشى الرى، وان كانت مصر حاليا لا تطالب بعودة المدارس وفرع الجامعة. اما مشكلة حلايب فان الأصل فى السياسة المصرية هو عدم خلق مشكلة استنزاف من جانبها، بل ان الحكومة السودانية هى التى جعلتها ازمة تجرى تحريكها لتعميق سياسات القطيعة، كما ان الحكومة المصرية لا تحشد فرقة عسكرية كاملة على الحدود كما يعلن الجانب السودانى.

- السياسة المصرية لا تتسامح فى قضايا الأمن والإستقرار، وانه يتعين تسوية وحل كثير من المشكلات والامور قبل الحديث عن عودة العلاقات الثنائية الى طبيعتها، والسبب ان الحكومة المصرية لا تستطيع ان تقول للمواطنين والرأى العام المصرى ان كل شىء على ما يرام وان صفحة جديدة بدات مع السودان قبل ان تقوم الحكومة السودانية بخطوات محددة ومعلنة لإعادة الثقة الى الشعب المصرى، والذى من حقه المشروع أن يسأل لماذا؟ وعلى اى اساس؟ وما هى الضمانات لكى نمنح الثقة والقبول بحسن النوايا؟ وبالنسبة لمشكلة منطقة حلايب فان مصر كانت ولا تزال على استعداد للقيام بمشروعات مشتركة تكون جسرا واساسا لمصالح مشتركة بين البلدين

- ان الخلاصة هى اثبات حسن النوايا السودانية بالأفعال وليس بالاقوال او بالعناق والاحضان، ان هدف المصارحة الكاملة هو مبادىء حسن الجوار اليوم وغدا.

● وفى الفترة الزمنية التى تلت لقاء الرئيسين تداولت الأنباء والتصريحات من بعض المسئولين فى البلدين حول موضوعات عامة أو أفكار واراء لم تتحدد بعد فى صور تنفيذية، كما ان المحادثات واللقاءات المعلنة اشارت الى تنوع الموضوعات وتعدد المستويات وانها استمرت بين المسئولين فى المجالات الدبلوماسية والأمنية والإعلامية، وقد نشرت الصحافة تصريحات لمسئولين من الجانب السودانى عن الرغبة فى عقد إتفاقية أمنية وإنشاء تعاون منظم

فى مجالات الأمن والإتصالات، أو إنشاء آلية للتبادل بين الطرفين على مستوى المعلومات، وتحدث وزير الخارجية السودانى عن اتفاق البلدين على إنهاء جو القطيعة والتوتر والإنتقال الى مرحلة الاعتراف بوجود مشكلات ومعوقات تحتاج الى حوار فى إطار الروابط المشتركة، ومن خلال المتابعة واللقاءات بين المسئولين.

● المنشور والمعلوم من التدفق الإعلامى حول المرحلة الراهنة يطرح عديدا من الاستفسارات والتفسيرات المتفائلة أو المتشائمة، وفى تقديرى يدور التساؤل حول الموضوعات التالية:

- تتحدث الرؤية المصرية عن نظرة شاملة على مستوى فحص أسباب التوتر والتدهور، وعلى مستوى استراتيجى لبناء العلاقات والأهداف المستقبلية، وهى تشير الى قضايا الأمن والإستقرار والتعويضات عن الممتلكات المصادرة وقضية خط الحدود السياسية بين البلدين وقضايا تطبيق المبادىء المنصوص عليها فى اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩، بينما تتحدث الرؤية السودانية عن نظرة محدودة تتعلق بقضايا رفض الارهاب ورفض تهديد الأمن المصرى ورفض ايواء عناصر الارهاب، ولذلك فانه فى مقدمة الاراء المنشورة يقترح الجانب السودانى عقد إتفاقية أمنية وإنشاء آلية لتنقية الاجواء والتعاون المنظم فى مجالات الأمن وتبادل المعلومات

- الرؤية المصرية ترى ان الأمن والاستقرار هو موضوع واحد متعدد الجوانب والمستويات والاتجاهات التى لا انفصام بينها، وان الموضوع يمتد ليغطى ويؤثر فى أوضاع منطقة الجوار الجغرافى العربى، وانه من الخطأ القبول باقتراح تهدئة أو تسوية ثنائية فقط بينما تستمر أوضاع التوتر والغليان والتهديد على المستويات والجوانب الأخرى لأن مثل هذا الاقتراح معناه تهدئة وتسوية تكتيكية أو مرحلية قصيرة الأمد، هدفها تجنب أو تفويت الفرصة على الجهات المتشددة التى تطالب بتصعيد العقوبات ضد السودان فى مناسبة عقد جلسة لمجلس الأمن فى النصف الأول من شهر يوليو ١٩٩٦ من أجل بحث هذا الموضوع، وهذه الجهات هى دول أوروبية وأمريكية وافريقية وهى أيضا فصائل ومنظمات سودانية معارضة لنظام الحكم الحالى فى السودان.

- الرؤية المصرية تنبع من موقف مبدئى واضح فى البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالقاهرة اخيرا، وذلك فى رسالته الى دول الجوار وفى تصوره للعلاقات العربية والمبادىء التى يجب ان تقوم عليها العلاقات من تعاون وعمل مشترك وتنسيق وتشاور وتضامن مع الادانة القوية لكافة أشكال الأعمال الارهابية والتخريبية وإثارة الفوضى بهدف النيل من أمن واستقرار عدد من الدول بما فيها الدول العربية.

جنوب أفريقيا: هل تتكرر فى السودان؟

●الذى يغرى بالتفكير فى هذا السؤال هو وجود مشابهة فى الشكل حتى الآن بين النظامين:
- نظام جنوب أفريقيا اثر انتخاب الرئيس دوكليرك عام ١٩٨٩ وقبل اطلاق سراح مانديلا عام ١٩٩٠ وبدء خطوات التحول الديمقراطى فى البلاد.
- نظام حكومة السودان القائم حاليا فى عام ١٩٩٦ بعد انتخاب الرئيس البشير وبدء الاتصالات مع قيادات وفصائل المعارضة.
●ولكن هذه المشابهة لا تكفى حتى الآن لترتيب النتائج أو استشراف المستقبل واحتمالاته، إذ يبقى الأهم وهو الرغبة والارادة، وهو امكانات التكيف والتطويع الفكرى والمادى لانشاء بيئة سياسية داخلية تعود إلى ما يشبه الهدف والمضمون الذى سارت فيه تجربة جنوب افريقيا حتى اتمام المصالحة والتحول الديمقراطى عام ١٩٩٤.
●إن المعالم الكبرى فى المشابهة من حيث الشكل ووسائل جس النبض هى التالى:
- فى جنوب أفريقيا: كانت النخبة المدنية الحاكمة باسم الحزب الوطنى تساندها نخبة عسكرية ملتزمة بعقيدة النظام ومؤسساته، وكان النظام السياسى ينفى وجود الآخر المتمثل فى أحزاب وفصائل المعارضة المدنية والعسكرية العاملة فى داخل حدود الدولة وخارجها، وأن انتخابات عام ١٩٨٩ كان النظام يراها حرة ونزيهة وانها أعطته الشرعية لكى يدير السياسات الخارجية والداخلية فى جميع قطاعاتها ومن نتائجها صعود الرئيس دوكليرك الذى يسانده ما يسمى بالمعتدلين المستنيرين فى داخل النخبة الحاكمة. ونظرا لأن الوضع العام للنظام السياسى كانت تحيط به بيئة اقليمية ودولية معادية تتمثل فى علاقات عدائية مع دول الجوار الجغرافى التى يستخدم النظام ضدها سياسات زعزعة الأمن والاستقرار وسياسات الاختراق العسكرى المسلح، كما تتمثل فى عقوبات ومقاطعة دولية من جانب عدد من الدول ومن جانب الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية وكان النظام السياسى فى جنوب أفريقيا يرى هذه البيئة الاقليمية والدولية مجرد مؤامرة عالمية ضد وجوده وضد رسالته الحضارية التى يمثلها فى هذا الجزء من العالم، وعندما فكر النظام السياسى فى الخروج من المأزق السياسى والاقتصادى بدأ فى استعمال ما يسمى بدور الطرف الثالث الذى سعى بالحديث والاتصالات بين الحكومة والمعارضة، وفى البداية قام بهذا الدور شخصيات عامة من داخل البلاد وعدد من رجال الدين المسيحى وشخصيات من خارج البلاد، وكان هذا الدور قبل أن تبدأ الاتصالات المباشرة السرية

والعلنية بين قيادة الحكومة وقيادة المعارضة.

● وفى السودان منذ عام ١٩٨٩ استولى تحالف عسكرى مدنى على مؤسسات الحكم، ويجمع بين الجانبين عقيدة واحدة لبناء النظام الجديد في السودان، وقام النظام على اساس نفى وجود الآخر المتمثل فى احزاب وفصائل المعارضة المدنية والعسكرية الداخلية والخارجية ، ويرى التحالف الحاكم ان انتخابات عام ١٩٩٦ هى انتخابات حرة ونزيهة، وانها اعطته الشرعية للبقاء ولادارة السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، ولكن النظام السودانى تحيط به بيئة اقليمية ودولية معادية، وتتمثل فى علاقات العداء مع اغلب دول الجوار الجغرافى التى يستخدم النظام ضدها اساليب زعزعة الامن والاستقرار والاختراق المدنى والعسكرى ، كما تتمثل فى عقوبات دولية متنوعة يجرى الاعداد لتطبيقاتها المتتالية على مستوى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، ولكن النظام السودانى يرى ان اوضاع السياسة الدولية والاقليمية هى مؤامرة دولية ضد وجوده وضد رسالته الحضارية التى يبشر بها فى داخل العالم العربى وفى افريقيا، ونتيجة لكل ما سبق يسعى النظام فى التفكير والتدبير للخروج من الأزمة العميقة التى تاخذ بخناق المجتمع وتهدد وحدة التراب الوطنى السودانى، فبدا فى استعمال دوور الطرف الثالث واستثماره لتاجيل التطبيق العنيف للعقوبات الدولية، فارسل أولا شخصيات سودانية من رجال الدين الاسلامى ومن رجال العمل العام للحديث إلى قيادات المعارضة فى الداخل وفى الخارج، ثم بدا الحديث المباشر من جانب قيادات الحكومة وفى مقدمتها رئيس الجمهورية مع قيادات المعارضة.

● ان المشابهة فى الشكل قد تغري باقتباس وانتقاء بعض الاساليب حتى نطق المراقبون أن النظام الحاكم في السودان يسعى نحو الحل السياسى بديلا من استخدام العنف المسلح، ولكن غياب المضمون والهدف يجعل موضوعات التناقض كثيرة وتبقى المسافة بين التجربتين واسعة، وهذا لان الحل السياسى التفاوضى يبدا كما حدث فى تجربة جنوب افريقيا بالاعتراف من جانب النظام الحاكم بوجود الآخر ممثلا فى احزابه ومنظماته السياسية والنقابية والمدنية وفصائله المسلحة وليس فى اشخاص واسماء قيادات معينة فقط وا ن اختيار قوة المعارضة ودعاواها تكون من خلال الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة لمجلس تشريعى انتقالى تكشف مدى قوة كل من الأطراف الحاكمة والمعارضة، وان التحضير لمثل هذه الانتخابات يكون بالاتفاق على قواعدها وإجراءاتها وموعدها، وان نتائج هذه الانتخابات فى عضوية المجلس التشريعى الانتقالى ستكون الفيصل فى تحديد توجهات ومبادىء الدستور الفيدرالى للدولة، إذ لا يكفى ان يرفع النظام الحكم شعار الفيدرالية أو يمنح دستورا فيدراليا، وإنما يقوم ممثلو القوى والاقاليم المتنوعة فى الدولة بصياغته وتحديد السلطات المركزية والاقليمية، وفى تجربة جنوب افريقيا الكثير مما يمكن أن يتعلم منه النظام الحاكم وقياداته فى السودان.

● ان المبدا الاساسى فى تجربة جنوب افريقيا ليس توزيع المناصب التنفيذية، إنما هو تقاسم القوة والسلطة والنفوذ فى الدولة.

السياسة الايرانية فى منابع النيل

●زار الرئيس رافسنجانى ست دول افريقية وبصحبته وفد كبير العدد متنوع التخصصات والوظائف، وتقع هذه الدول فى الشرق والجنوب الافريقى، وان انتقاء اسماء هذه الدول هو اول مؤشر عن معنى واهداف الزيارة، وهو دليل على رغبة السياسة الايرانية فى صياغة منظومة سياسية تضبط المتناقضات وتعظم الاستفادة على مستوى ثنائى حينا وعلى مستوى متعدد الاطراف حينا آخر، ومن بين هذه الدول تقع ثلاث منها فى منابع النيل وهى كينيا واوغندا وتنزانيا وتقع اثنتان فى الجنوب الافريقى وهما زيمبابوى وجنوب افريقيا، اما الدولة السادسة فهى السودان ولها مع ايران علاقة خاصة فى ظل النظام السياسى الحاكم حاليا، وفى هذا الاطار تطرح فكرة الوساطة بين اوغندا والسودان.

● والمؤشر الثانى هو ارتفاع المستوى الرمزى البروتوكول الذى يمثله وفد برئاسة رئيس الجمهورية، والهدف منه اثبات حسن النوايا والرغبة فى التعاون بعد انتشار الاتهامات المتداولة فى وسائل الاعلام والتى سبق ان وجهتها بعض هذه الدول وغيرها للسياسة الايرانية، والتى ادت الى ابعاد الدبلوماسيين الايرانيين ذوى النشاط غير المقبول فى الدول الافريقية، وادت احيانا الى متابعة ما تسميه ايران بالنشاط الثقافى والتعليمى.

● والمؤشر الثالث هو الهدف المعلن للزيارة، ويدور حول تنمية التجارة الثنائية استيرادا وتصديرا، والتعاون الاقتصادى وتقديم المعونات الفنية فى مختلف المجالات، وتوسيع النشاط وانشاء آليات لتنمية العلاقات فى مختلف المجالات، وتوسيع النشاط وانشاء اليات لتنمية العلاقات المتبادلة، وعقد اتفاقيات فى مجالات النقل والمواصلات والطيران ويساعد السياسة الايرانية فى هذه المجالات طبيعة الاسواق والبيئة الاقتصادية للدول الافريقية فهى مجالات مفتوحة امام التنافس التجارى الدولى، ومن ناحية ثانية فإن عددا من هذه الدول يقع على شاطىء المحيط الهندى، وهى مقصد خطوط الملاحة الدولية العابرة فى هذا المحيط، وتهتم السياسة الايرانية بدوام خطوطها التجارية عبر مياه المحيط الذى تسعى العديد من الدول الافريقية والاسيوية حاليا لانشاء تكتل تجارى وسوق تجارى يجمع بين الدول المشاطئة، وتريد السياسة الايرانية ان تكون من بين اعضاء هذا التكتل والسوق التجارى.

● والمؤشر الرابع هو الرغبة الايرانية فى التمدد والوجود بمستويات متنوعة سياسيا واقتصاديا وثقافيا كرد فعل للحصار والمقاطعة التى تمارسها السياسة الامريكية ضدها، والتى تدعو الدول الاوربية وغيرها الى الانضواء تحت راية الحصار والمقاطعة والواضح ان السياسة الايرانية تحاول ان تنتشر وتسعى حيث توجد السياسة الامريكية بكل فاعلياتها الاقتصادية والسياسية وفى محاولة لافشال مخطط الحصار والمقاطعة، ولهذا تتحدث عن الرغبة فى انشاء تكتل اسيوى افريقى

ضد السياسة الامريكية، وان لم تتحقق الرغبة بعد.
● والمؤشر الخامس هو انتقاء ثلاث دول بعينها في منابع النيل، ولها في هذا اسباب واهداف اخرى غير ما سبق الحديث عنه، إنها تسعى وتحاول
تنفيس الضغوط على النظام الحاكم السوداني وتستهدف في هذا المسعى دولتين هما كينيا وأوغندا في المقام الاول، فالدولة الاولى هي ذات اهمية مرتفعة في اى مخطط للتعاون في شرق افريقيا اذ هي طريق التجارة استيرادا وتصديرا ومعبر المواصلات الى ثلاث دول داخلية هي اوغندا وروااندا وبوروندى، كما انها تحتفظ بعلاقات هادئة ومفتوحة مع كل اطراف الحرب الاهلية السودانية من الحكومة الى فصائل التمرد والمعارضة المدنية والعسكرية، ويضاف الى هذا ان الخبرة السابقة للدول الراغبة في العمل في افريقيا تهتم بكينيا مثل خبرة تايوان والصين واليابان والدول الاوروبية الامريكية عامة.
● اما اوغندا ـ الدولة الثانية فلها حدود مشتركة مع السودان وهي متهمة بمساعدة ومساندة فصائل التمرد العسكرى في الجنوب، وهي تشكو وتتهم السودان بدعم المتمردين الاوغنديين الذين تنطلق عملياتهم العسكرية من جنوب السودان، ويضاف الى هذا انها الدولة الظهير بالنسبة لكينيا وهي الدولة المؤثرة حاليا في رواندا، ومن ثم فإنها تحتاج الى صداقات دولية واقليمية لانجاح خططها التنموية ولتهيئة علاقاتها مع كينيا، وتعتقد السياسة الايرانية أنها تستطيع ان تحقق عدة اهداف في هذا الاطار وفي قضايا الجوار وأما الدولة الثالثة فهي تنزانيا، بها اوضاع اقتصادية وسياسية راهنة تستجيب للسياسات الاجنبية الراغبة في التبادل التجارى وفي التعاون الاقتصادى، وفضلا عن هذا فإن تنزانيا عضو في منظمة سادك للجنوب الافريقي وهي طريق للتجارة والمواصلات من موانيها على المحيط الهندى الى دول وسط افريقيا عامة.
وفي هذا المقام نشير الى الاصول التاريخية للروابط السابقة بين ايران والساحل الشرقي لافريقيا منذ ظهور الاسلام والهجرات العربية والشيرازية الى الجزر الافريقية والبر الافريقي، وترغب السياسة الايرانية - هذا ليس جديدا - في استثمار هذه الاصول والجذور الاثنية الشيرازية والعلاقات المذهبية الشيعية في تنزانيا خاصة وعلي طول الساحل الشرقي لافريقيا عامة كما أن لتنزانيا دورا في اطار التجمع الاقتصادى لشرق افريقيا
● والمؤشر السادس هو ان كينيا واوغندا عضوا في منظمة ايجاد التي سبق ان سعت للتوصل الى حل سياسي للحرب الاهلية في السودان، ومازالت كينيا تمثل تطلعا من ناحية الحكومة السودانية في التوصل الى هذا الحل، واعتقد ان السياسة الايرانية قد اختارت الدولتين للسعي وللتهدئه وللمصالحة في السودان او رغبة في ابعاد موقفيهما عن موقف المحور الاثيوبي الاريترى الذى يشارك في عضوية ايجاد، ولكنه يتشدد في اتهاماته وفي تصعيد العداء والحصار ومساندة التمرد ضد النظام السوداني الحالي
● هل تنجح السياسة الايرانية في تحقيق بعض ما تستهدف في منطقة منابع النيل ؟

المحاور تتواجه في بلاد النيل

●يرتبط بناء وتقنين المحور الايراني السوداني بالتحييد السياسي والعسكري المتبادل لكل من السودان وأوغندا اتجاه قضايا التمرد المسلح في جنوب السودان وشمال اوغندا.
وطبقا للمعلن من تفاصيل الاتفاقات المبرمةيكون المحور السوداني الايراني قد حقق نقطة تحسب لصالحه في المرحلة القادمة التي يخطط فيها للمواجهة ضد المحور الاثيوبي الارتري المدعوم بالسياسة الامريكية، وهو محور يتخذ مواقف معروفة بدعم ومساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل جرانج) في مناطق الحدود المشتركة مع السودان، كما أن ارتريا تساند نشاط المعارضة الشمالية المدنية والعسكرية المقيمة في عاصمتها.

●والمرحلة القادمة من المواجهة لها مقدمات ومستويات سابقة بين كل من السودان وارتريا واثيوبيا، ولكن الفترة القادمة سوف تشهدتصعيدا وتكثيفا لأساليب وانواع المصادمات الحدودية والنزاعات والاختراقات الداخلية، والسبب هو وجود إمكانات متنوعة لاختراق واستغلال الاقليات الاثنية والقومية والدينية التي لدي كل منها اسبابها للغضب أو للتمرد، وهذا القول ينطبق علي اثيوبيا وارتريا والسودان كما يشمل اوضاع الصومال وجيبوتي. ولهذا اعتقد ان مرحلة المواجهة القادمة لن تشهد استخدام الجيوش النظامية بالمعني التقليدي للحروب عبر الحدود السياسية لهذه الدول. وهذا قيد يفرضه مناخ ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

●ان النتائج المتوقعة بالتوالد والتكاثر نتيجة لخريطة التمحور الحالي لن تقتصر علي الأطراف الحالية، وانما سوف تمتد من خلال الافعال وردود الافعال الي سياسات ومواقف اطراف دولية اخري تقع قريبا أو بعيدا بالمعني الجغرافي عن ساحة المواجهة في بلاد النيل، ويساند هذه التوقعات ان تمدد السياسة الايرانية سياسيا وعسكريا من النظام الاقليمي الفرعي فى قارة آسيا، الي النظام الاقليمي الفرعي في قارة افريقيا. يعتبر مؤشرا أونذيرا بالمواجهة مع مجمل السياسات الدولية والاقليمية التي تدعو وتعمل علي استقرار الخريطة السياسيةللدول القائمة حاليا في المنطقة الافريقية وعلي استمرار الحفاظ علي موازين القوي الراهنة في منطقة النيل والقرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر،
كما ان السياسة العامة للمحور الايراني السوداني ترمي الي تحقيق مجموعة من الاهداف المتتالية أولها ضد المحور الاثيوبي الارتري المدعوم بالسياسة الامريكية ثم تصعيد المواجهةمع السياسة المصرية وبعض الدول العربية في الشمال الافريقي...
وقد يكون من الخطأ الظن انه قد تم الترتيب والتنفيذ للعلاقات الجديدة بين السودان واوغندا خلال الايام القليلة التي استغرقتها زيارة الرئيس الايراني للبلدين، انما الوارد عقلا ان هذا الموضوع قد استغرق شهورا سابقة في الاتصالات السرية ودراسة الوثائق وعروض الوساطات السابقة من جانب ليبيا ومالاوي، حتي تم التوصل الي الصيغة

الايرانية التي عرضت علي اوغندا والسودان، فتم القبول والرضا والتوقيع بحضور الشاهد الايراني.
وفي تقدير ان السياسة الاوغندية قد خرجت فائزة في هذه الصفقة، ومعيار الفوز هو حصيلة الموازنة بين جانبي المكسب والخسارة في إطار توازن المصالح والمنافع المتبادلة، فلدي اوغندا الان الامل في تهدئة حدودها الشمالية مع السودان وفي تهيئة الامن والاستقرار لمواطنيها من هجمات وتدمير حركات التمرد المسلح عبر الحدود السودانية، وفي مقابل هذا تعهدت اوغندا بمجموعة من الالتزامات المتبادلة تجاه حركات التمرد السودانية، كما قبل الطرفان تشكيل فرق عسكرية للمراقبة تضم عسكريين من ايران وليبيا ومالاوي، ويشرف علي اعمال هذه الفرق لجنة ثلاثية من وزراء خارجية ايران والسودان واوغندا،وتجتمع هذه اللجنة دوريا كل ستة شهور في طهران وكمبالا والخرطوم.
●ويدعو ماسبق من احداث ووقائع الي اعادة التفكير والتفسير لعدد من التصرفات السودانية السابقة، مثل محاولات السودان للمصالحة مع السياسة المصرية في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي وماتلاه من مفاوضات ثنائية لم تتوصل الي اي نتيجة، ومثل الهجوم الاعلامي والتصريحات الرسمية الحادة التي انطلقت ضد السياسة المصرية في مناسبة صدور قرار مجلس الامن بشأن وتشديد العقوبات ضد حكومة السودان.
- هل كانت هذه التصرفات والتصريحات نوعا من المراوغة السياسية واطلاق ستار كثيف من الدخان لاسدال ستار السرية علي ماكان يجري اعداده من اتفاقيات واتصالات سودانية أوغندية ايرانية؟
- هل كان الهدف جذب الانظار والافكار فى دول الجوار عامة الى معارك وقضايا أخرى بعيدة كل البعد عماكان يجرى وراء الستار؟
الرأى الراجح عندى هو قبول إعادة التفسير والتفكير.

انتشار الشيعة فى بلاد السودان

فى كتابات الرحالة الجغرافيين والمؤرخين المسلمين فى العصور الوسطى- يطلق مصطلح السودان وبلاد السودان للتعريف والدلالة على البشر والأرض التى تمتد عبر القارة الافريقية عرضا جنوبى الصحراء الكبرى ومصر من ساحل ارتريا والسودان على البحر الأحمر حتى ساحل غرب افريقيا على المحيط الأطلسى. وينقسم المصطلح العام الى مناطق فرعية هى السودان الغربى الذى يشمل مناطق احواض انهار السنغال وجامبيا والفولتا العليا والحوض الاوسط لنهر النيجر، والسوادن الأوسط الذى يشمل مناطق حوض بحيرة تشاد، والسودان الشرقى الذى يشمل سودان وادى النيل والمنطقة حتى البحر الأحمر.

●لقد انتشر الاسلام فى هذه البلاد بأساليب وعلى فترات زمنية فيها اختلاف عن اساليب وطرق انتشار الاسلام فى منطقة شرق افريقيا، واهم الفروق بين المنطقتين يظهر فى التركيبة البشرية والمذهبية للمجموع الاسلامى فى كل منهما، ففى بلاد السودان تم تبليغ الاسلام وانتشاره بين الافارقة على ايدى أهل السنة، كما انتشر الفقه السنى بمدارسه المعروفة، ومن ثم إنعدام وجود الانشقاق المذهبى بين أهل السنة وأهل الشيعة. واستمر هذا الوضع الاسلامى حتى تقسيم هذه البلاد بين القوى الاستعمارية الاوروبية، وفى ظل الحكم الاجنبى بدأت تتوافد على المدن والمراكز الحضرية جماعات من المهاجرين الوافدين ومن بينهم من يعتنق المذاهب الشيعية- وبمرور الوقت بدأت تظهر اقليات شيعية فى مقدمتها أتباع المذهب الجعفرى الاثنى عشرى، ونشطت هذه الاقليات المهاجرة فى نشر المذهب بين المواطنين الأفارقة.

●المقدمة السابقة هى تمهيد للموضوع الذى يتناوله هذا المقال، فقد نشرت وسائل الاعلام أنباء حدثين تما فى اسبوع واحد فى الخرطوم عاصمة السودان وفى زاريا وكانو وغيرهما من مدن شمال نيجيريا:

- الحدث الأول هو خطبة الجمعة يوم ١٣/ ٩/ ٩٦ التى ألقاها إمام وخطيب مسجد الانصار فى أم درمان تعليقا على زيارة الرئيس الايرانى للسودان:

«ان ما يهمنا فى هذه الزيارة ان نطلب من ايران ذات المذهب الشيعى، ان تبتعد عن بذر بذور فتنة طائفية بين السودانيين وهم جميعا بكافة فرقهم وطرقهم الصوفية من أهل السنة، ونحن نحمد الله ان حمى السودان وشمال افريقيا من الصراع بين السنة والشيعة، ونقبل من ايران فقط ان تعمل على الدعوة لما يجمع المسلمين لامايفرقهم، ونرفض أن تدعو للمذهب الشيعى»

- الحدث الثانى فى نفس اليوم شهدت مدن شمال نيجيريا عقب صلاة الجمعة ذروة صدام عنيف بين قوات الامن وتنظيم «الاخوان المسلمون» وهو أكبر تنظيمات الشيعة فى ولايات شمال نيجيريا، وقد ساد العنف فى الصدام وسقط قتلى وجرحى من الشرطة والمتظاهرين، ولم يكن هذا صداما طارئا فقد سبقته فى الاسابيع الأخيرة اشتباكات بين

الجانبين أدت الى اعتقال رئيس التنظيم وكبار القيادات الشيعية فى بعض الولايات النيجيرية، وتداولت وسائل الاعلام أنباء تجدد الصدام وسقوط قتلى وجرحى فى الاسبوع التالى بعد ذلك، وتشير الدراسات المنشورة حول تصاعد النشاط الدينى من نيجيريا الى ان للشيعة مطالب تقدمت بها للحكومة تدور حول الاعتراف بهم على مستوى النشاط والفقه فى صور واساليب مختلفة عن باقى الكتلة الاسلامية فى البلاد.

●يثير الحدثان السابقان عددا من الملاحظات والتعليقات:

- بعد استقلال الدول الافريقية فى منطقة الغرب حدث تمدد فى نشاط الاقليات الشيعية الموجودة أصلا فى المدن على السواحل وفى العواصم الى داخل هذه الدول، كما أنها توسعت فى تجنيد الأنصار والاتباع من الموطنين الافارقة.

- ان السعى لاحداث انشقاقات مذهبية داخل الكتلة الاسلامية السنية الفقه والمذاهب يؤدى الى فتح الطريق نحو مجابهات واثارة عداوات طارئة على البيئة الاسلامية فى هذه الدول، وخاصة ان عددا من المذاهب الشيعية الأخرى أخذت تدعو لنفسها وتوسع من نشاطها مثل الاسماعيلية والبهرة... الخ.

- ان المناخ السياسى العام للخلافات العربية الايرانية وهى عديدة- سوف يطرح اثاره ونتائجه على العلاقات الاسلامية فى داخل الدول الافريقية وفى أفريقيا عامة، ويضاف الى هذا النشاط الايرانى الرسمى الذى يتحرك من خلال المراكز الثقافية والتعليمية والبعوث والمنح الدراسية- ومن ناحية اخرى فان الالتزام الشيعى الفقهى بمبدأ التقليد والمرجعية يؤدى الى نتائج تنظيمية مالية تتضمن قيام الشيعة بدفع الزكوات والخمس للمرجع الذى يقيم عادة فى ايران أو العراق، كما تتضمن قيام وكيل المرجع بانشاء وتمويل شبكة من العلاقات والمؤسسات الثقافية والخدمية والرعاية الاجتماعية... الخ.

- ان القلق الذى عبر عنه إمام مسجد الانصار فى السودان له ما يبرره، وهو يستحق الاهتمام.

العنف والأرهاب فى القرن الأفريقى

●يوم ١٣ مارس تابعت مثل كل المصريين أعمال قمة صانعى السلام فى شرم الشيخ، وشاهدت الانجاز الذى حققته السياسة المصرية، وتجاوبت مع البيان الصادر عن الرئاسة المشتركة لاجتماع القمة. وعلى الرغم من أن مناسبة التوقيت والحضور والقضايا تفصح عن اهداف محددة فى الشرق الأوسط هى السلام والأمن ومحاربة الأرهاب إلا أن التفكير أخذنى الى القارة الافريقية لعدد من الاسباب.

- وردت اشارة إلى افريقيا على استيحاء فى خطاب الاستاذ الدكتور بطرس غالى، عندما قال ان الارهاب ليس مقصورا على المنطقة وحدها فهو يمكنه أن يضرب فى الولايات المتحدة وافريقيا واسيا، ثم أضاف بحكم مسئولياته الوظيفية أن الأمم المتحدة هى الساحة التى يمكن من خلالها وضع اساس للتحرك العالمى للقضاء على الارهاب. ومن ناحية ثانية لاحظت ان صياغة الجملة الأولى من القرار الثالث فى البيان - وردت فى صورة سياسية عامة وموقف عام بشأن دعم وتنسيق الجهود من أجل وقف اعمال الأرهاب على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية.

حضرت دول من منطقة الشمال الافريقى، وهى تجمع بين عضوية الجامعة العربية وعضوية منظمة الوحدة الافريقية، بينما لم تحضر دول عربية أخرى تجمع بين عضوية المنظمتين لأنها تقع فى مناطق أخرى من مناطق القارة الافريقية، وبالنسبة لدول الجوار حضرت تركيا وهى من دول الجوار الأسيوى بينما لم تحضر اى من دول الجوار الافريقى التى تشكو أيضا من اعمال العنف والارهاب، وبالنسبة للهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية حضر الأمين العام للأمم المتحدة، وحضر ممثل عن الاتحاد الاوربى، ولم تشارك منظمة الوحدة الافريقية أو الجهاز المركزى للألية الافريقية لفض النزاعات بالطرق السلمية. وان كنت أتفهم وأقبل الاسباب لعدم مشاركة الجامعة العربية

-.وفى صباح يوم ١٤ مارس عرضت الصحف المصرية الصباحية تقارير ومتابعات شاملة لأعمال المؤتمر وقراراته، ولكنها نشرت أيضا أن رئيس مجلس الأمن فى هذا الشهر سوف يدعو المجلس الى اجتماع فى الأسبوع القادم لبحث رفض السودان الألتزام بقرار المجلس الصادر فى أواخر يناير ١٩٩٦ بشأن تسليم المتهمين الثلاثة المطلوبين أمام القضاء الأثيوبى بتهمة محاولة الاعتداء على الرئيس حسنى مبارك فى أديس بابا فى يونيو ١٩٩٥. وان اجتماع المجلس سوف يبدأ بمشاورات مع الدول الجوار قبل اتخاذ اجراءات أو قرارات العقوبات ضد الحكومة السودانية، وأشار الى أن الاعضاء اطلعوا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمتابعة الموضوع منذ صدور قرار مجلس الأمن.

●النظرة السابقة تكشف - والقياس مع الفارق - أن موضوع الارهاب والعنف فى القرن الافريقى وتفاعلاته فى أوضاع دول الجوار الأفريقى كان واردا فى التفكير والتدبير لدى أغلب الدول المشاركة فى قمة شرم الشيخ وإن كان مكان الحديث والمداولات بشأنه ليس فى اجتماع القمة انما فى اطار مسئوليات وسلطات مجلس الأمن والأمم المتحدة،

بالاضافة الى عدم إغلاق الملف الخاص باتهام السودان فى منظمة الوحدة الافريقية وألية فض المنازعات الافريقية، اذا تستمر الاتصالات وعمليات التنسيق بشأنه بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

●لقد سبق حديث رئيس مجلس الأمن عدد من التحركات والاشارات ذات المغزى، فقد زار السودان وبعض دول الجوار مبعوث خاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، والذى يزور السودان قبل أن يتوجه الى نيويورك للمشاركة فى اجتماع مجلس الامن، وهذه البعثات الزائرة قدمت تقارير تشتمل على شكاوى واتهامات حول دعم الحكومة السودانية لشبكات الارهاب التى تتخذ من أراضى السودان منطلقا ضد مصر واثيوبيا واريتريا وأوغندا. وأكدت مصر وأثيوبيا أن لدى كل منهما أدلة قاطعة بشأن هذه الاتهامات،كما أن المعلومات والتحريات الأثيوبية تؤكد ان السودان يوفر الملاذ الأمن للمشتبه فيهم المطلوبين للعدالة فى قضية محاولة الاعتداء على الرئيس حسنى مبارك، وان كانت هذه الدول جميعا تمتنع عن الكشف عن تفاصيل الأدلة والمعلومات لأسباب تتعلق بالسرية وحماية لمصادر المعلومات التى تصل اليها عبر اساليب وقنوات سرية

●وفى هذا الاطار العام تجرى مشاورات بين الدول ذات الصلة والاهتمام بالموضوع بشأن فرض العقوبات ضد السودان، وتظهر حتى الأن مستويات متنوعة من الرأى والمقترحات الخاصة بالعقوبات فالسياسة المصرية ترى ان العقوبات الاقتصادية ستؤثر فى المواطن السودانى اكثر من التأثير فى الحكومة والنخبة المسيطرة، ولكن بعض السياسات الاخرى الافريقية والأجنبية تقترح مستويات فيها كثير من الشدة والشمول، وتنبئ هذه المداولات عن تنوع وكثافة الاتصالات والزيارات التى تقوم بها الاطراف الامريكية والأوربية والسودانية الى العواصم المعنية أو عواصم بعض الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، ومن الأمثلة زيارة مندوب السودان لدى الأمم المتحدة الى القاهرة، وزيارة وزير الخارجية السودانى الى الصين.

ويتواكب مع هذا التحرك العالمى، تحرك أطراف المعارضة المدنية والسياسية السودانية، وتشير الى نشاط السيد محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع الوطنى الديموقراطى السودانى،والى مواقف السيد الصادق المهدي في داخل السودان ،والأراء والبيانات التى تصدر عنها بشأن السياسة الخارجية السودانية الخاطئة المساندة للأرهاب، والتى فتحت الباب أمام توقيع العقوبات ضد حكومة السودان.

التيارات تتصارع فى القرن الأفريقى

●فى شهرى أغسطس وسبتمبر من العام الحالى ١٩٩٦، شهدت منطقة القرن الأفريقى تحرك وضغوط تيارين متقاطعين:

الأول: جهود إقليمية وعالمية تدفع نحو اتخاذ خطوات وفتح طرق للحوار وتبادل الرأى من أجل إنشاء مناخ للسلام والمصالحة الوطنية والإستقرار على المستوى الداخلى فى بعض دول المنطقة أو على المستوى الخارجى عبر الحدود السياسية بين هذه الدول.

الثانى: جهود متنوعة ومتزامنة لتحريك وتسخين بؤر عدم الإستقرار فى عدد من دول المنطقة بقصد إشاعة مزيد من مناخ التوتر وزعزعة الاستقرار فى داخل هذه الدول أو على مستوى علاقات مع دول الجوار.

●فى التيار الأول تبرز فى المقدمة جهود الجامعة العربية وعدد من الدول العربية التى تهتم بموضوع المصالحة الوطنية فى الصومال على أساس أن إتمامها سوف تطرح نتائجها فى داخل الصومال وفى العلاقات المتبادلة مع أثيوبيا وكينيا، فقد تكررت الدعوة من أجل عقد مؤتمر وطنى يضم جميع القوى والفصائل المتنازعة، كما دعمت الجامعة المقترح اليمنى لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية والسلام فى صنعاء وجرى توجيه الدعوات إلى جميع الزعماء والقيادات الصومالية، ومن ناحية ثانية أجرى الرئيس حسن جوليد فى جيبوتى محادثات مع عدد من القيادات الصومالية لدعم هذا المسعى اليمنى والعربى.

ولم يكن هذا النشاط العربى المتنوع منفصلا أو بعيدا عن تحرك عدد من القيادات الصومالية التى بدأت فى الدعوة للمصالحة الوطنية والسلام عقب وفاة الجنرال عيديد الأب، وأجرت وفود وقيادات صومالية إتصالات وزيارات فى عدد من العواصم العربية مع الترحيب بالمقترح اليمنى وإبداء الأستعداد للمشاركة فيه. ولكن هذه الجهود وهذه التطلعات لم تحقق نجاحا بعدما رفض التحالف الصومالى الذى يقوده عيديد الإبن الإستجابة لمناشدات ودعوات من جهات دولية وعربية ويمنية للمشاركة فى مؤتمرات أو تجمعات المصالحة الوطنية بدعوى أنها تعبر عن تدخلات أجنبية فى شئون الصومال.

●وفى نفس الفترة الزمنية كان مجلس الأمن قد أصدر قرارا بشأ نأوضاع الصومال أشار فيه إلى ضرورة المصالحة الوطنية وإنهاء حالة عدم الاستقرار الداخلى فى المنطقة، كما أكد القرار على إستمرار حظر تجارة السلاح مع الأطراف الصومالية المتنازعة. ومن جانب أخر رأت السياسة الأثيوبية أن تقوم بالاتصال بقيادات التحالفين الكبيرين المتنازعين وهما بقيادة عيديد الإبن وعلى مهدى محمد، ووجهت لهما الدعوة لمحادثات فى أديس أبابا حول موضوع المصالحة الوطنية وإقرار السلام والإستقرار، وفعلا سافر وفدان منهما إلى أديس أبابا، وتشاور كل منهما على حدة مع الجانب الأثيوبى، ولكن المحادثات لم تسفر عن خطوة إيجابية ملموسة للإتفاق على بد الحوار من خلال تنظيم مؤتمر صومالى للمصالحة الوطنية.

●أما التيار الثانى فقد تحرك فى أكثر من موقع، فى داخل الصومال وعلى حدود

المشتركة بين الصومال وأثيوبيا وكينيا، وعلى الحدود المشتركة بين جيبوتي وأثيوبيا وارتريا.

– في داخل الصومال تجددت الصدامات المسلحة على الرغم من إطلاق دعوات المصالحة، فقد تعرض عدد من قيادات فصيل عثمان عاطو للإغتيال، الأمر الذى أعطى إنطباعا بوجود سياسة لإستئصال رؤوس هذا الفصيل الذى سبق أن أنشق على المجتمع العشائرى الموالى للجنرال عيديد الأب وبسبب إتهام هذا الفصيل بتدبير عملية إغتيال الجنرال عيديد.

– وعلى الحدود الفاصلة بين اثيوبيا والصومال شهدت المنطقة الجنوبية من الصومال فى أغسطس الماضى قتالا عنيفا بين الجيش الأثيوبي وميليشيات الاتحاد الاسلامي الصومالي، وتوسعت عمليات القتال حتى وصلت إلى المواقع الكينية على الحدود الفاصلة أيضا، وتصف أثيوبيا عملياتها بأنها هجوم على جماعة متطرفة متعددة الجنسيات سبق أن قامت بعمليات تفجير وإغتيال في العاصمة الأثيوبية وفي منطقة أو جادين الأثيوبية، كما أن الإتحاد هو أحد مصادر تهريب السلاح إلى داخل أثيوبيا. وقد عاد القتال والصدام مرة ثانية في شهر سبتمبر الحالى عندما تدخل الجيش الأثيوبي لمعاونة ميليشيات الجبهة الوطنية الصومالية في قتالها ضد الاتحاد الاسلامي الصومالي، وسبب الاقتتال الداخلي هو رغبة كل من الطرفين الصوماليين في إحكام سيطرته على المناطق الجنوبية المتاخمة لكل من أثيوبيا وكينيا.

واستطرادا نشير إلى أن الجبهة الصومالية سبق أن قدمت مساعداتها للجيش الأثيوبي في شهر أغسطس الماضي.

●وفي منطقة الحدود المشتركة بين جيبوتي وأثيوبيا وارتريا تمركزت ميليشيات حركة عفرية منشقة من مجموعة العفر الأثيوبي، وبدات علميات عسكرية منذ فترة سابقة كما سبق للجيش الأثيوبي القيام بعمليات تمشيط وقتال ضدها، ولكن القلق والتوتر إزداد أخيرا خشية أمتداد التمرد إلى داخل المجموعات العفرية الموجودة في جيبوتي وفي ارتريا، وإحتمالات تعاون ومساعدات تقدم من حركات المعارضة الاسلامية الصومالية. وقد أدت هذه التطورات إلى قيام أثيوبيا وجيبوتي بعقد إتفاق أمني هدفه الحد من نشاط المنظمات المتطرفة عامة واتخاذ إجراءات تطويق أمنى ودفاعي في مناطق الحدود المشتركة.

●من الاطار العام السابق يتضح أن النزاعات الداخلية تتشابك مع النزاعات الخارجية عبر الحدود السياسية بين دول الجوار، وإن تحرك بؤر عدم الاستقرار والنزاع يهدد أثيوبيا أيضا بالإضافة إلى تهديداتها الداخلية في الصومال وجيبوتي، وهذا بالاضافة إلى تصاعد النزاع بين السودان وارتريا بأسلوب إستعمال أطراف المعارضة لكل من الحكومتين.

الصومال والتفاهم العربى الأثيوبى

● فى النصف الأول من شهر ديسمبر الحالى أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانا ترحب فيه بنتائج لقاء وحوار الفصائل الصومالية فى سودرى وهو منتجع بجوار العاصمة أديس أبابا وأنه بعد ثلاث اسابيع من الحوار توصلت هذه الفصائل الى إتفاق لتشكيل مجلس تنسيقى يكون الخطوة الأولى نحو عقد اجتماع يعقد فى مدينة بوصاصو الصومالية يتم فيه تشكيل حكومة انتقالية وعقد مؤتمر المصالحة العام. وفى تقديرى ان اصدار البيان العربى هو خطوة إيجابية ومبادرة بناءة تشير الى امكانات يمكن استثمارها فى ميدان التعاون العربى الافريقى عامة والتفاهم العربى الأثيوبى خاصة فى مواجهة وحل الأزمة الصومالية، ولذا فإن الأمانة العامة للجامعة العربية تستحق كل التقدير.

● ان الاهتمام بالحالة الصومالية مستمر على درجات ومستويات متنوعة منذ عام ١٩٩١، ولكن النصف الثانى من عام ١٩٩٦ شهد نشاطا متنوعا لتحريك الأوضاع الداخلية نحو عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة انتقالية تقوم بوضع الدستور الدائم وبتنظيم هياكل نظام الحكم وباجراء انتخابات حرة ونزيهة فى ختام الفترة الانتقالية، لكن الاتفاق العام حول هذه الأهداف العليا لم يمنع من الاختلاف الواسع والعميق بين الفصائل والأطراف الصومالية. ونشير فى اقتضاب الى عدد من المبادرات والوساطات العربية والافريقية والدولية خلال عام ١٩٩٦:

- على المستوى العربى نجد استمرار جهود الجامعة العربية، ونداء مؤتمر القمة العربى المنعقد فى يونيه ١٩٩٦، والمبادرة اليمنية المدعومة بالسياسة المصرية، والاتصالات المستمرة من جانب بعض الدول العربية مثل السعودية وجيبوتى ومصر مع القيادات الصومالية.

- على المستوى الدولى توالت مساعى الأمم المتحدة والبيانات الصادرة من مجلس الأمن بشأن ايقاف التقاتل الصومالى وعدم الالتزام بمبادرات المصالحة والسلام الوطنى، كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقارير تشرح التدهور المستمر نتيجة للتوغل فى العداء والقتال الصومالى.

- على المستوى الافريقى نجد موقف منظمة الوحدة الافريقية مستمرا فى الدعوة الى حل سياسى داخلى ودعوة اثيوبيا ودول الجوار للمعاونة والوساطة، كما ان منظمة ايجاد اتخذت مثل هذا الموقف، وقامت كينيا بمبادرة بدعم من الاتحاد الأوروبى وعقد القادة الصوماليون اجتماعا عاما فى مدينة ناكورو اتفقوا فيه على وقف اطلاق النار وعلى اقرار مبدأ اللامركزية السياسية وتقاسم السلطة والتمهيد لقيام دولة ديمقراطية، واخيرا الدور الأثيوبى فى ترتيب لقاء اديس أبابا.

● هذه المبادرات والاهتمامات ارتبطت بها ثلاثة ظواهر تعتبر علامات او مؤشرات هامة فى دراسة وتحليل الحالة الصومالية المستعصية حتى الآن على العلاج والحل السلمى وهى:

- الظاهرة الأولى عدم توجيه دعوات الى حكومة شمال الصومال المعروفة بسم صوماليلاند للمشاركة فى أى من هذه اللقاءات والمؤتمرات، وهذا دليل على استمرار المواقف العربية والأفريقية والدولية بعدم الأعتراف بهذه الحكومة والدولة وعدم القبول

بتقسيم الوطن الصومالى.
- الظاهرة الثانية هى توجيه الدعوة باستمرار الى التحالف الوطنى الصومالى فصيل عيديد الأب ومن بعده حسين عيديد الابن للمشاركة فى الاجتماعات والحوار الصومالى، ولكن موقف هذا الفصيل ظل متمسكا برفض الدعوات والمشاركة من حيث المبدأ، وكان الاستثناء الوحيد هو قبول دعوة كينيا الى مؤتمر نوفمبر ١٩٩٦ ولكن سرعان ما تراجع قائد الفصيل عن التوقيع أو الالتزام بما صدر عن الاجتماع من قرارات، وفضلا عن هذا فان الفصيل يصدر بيانات فيها تهجم واتهام لكل المبادرات والوساطات بدون استثناء بدعوى أنه حكومة الصومال وان رئيسه هو رئيس الصومال، وأن ما غيره من فصائل هى مجرد قوى معارضة أو متمردة. ولكن فى نظرة مقارنة الى باقى الفصائل والقيادات نجدهم يستجيبون للدعوات ويقومون بالاتصالات مع بعضهم بعضا ومع الاطراف الخارجية طلبا لمبادرات أو تسويات سلمية للأزمة الممتدة.
- الظاهرة الثالثة وهى جد خطيرة اذ يعقب كل مؤتمر أو اجتماع صومالى للتسوية والمصالحة - إندلاع القتال العنيف الدموى فى مقديشو وما حولها، وآخر مثل على هذه الظاهرة هو ما حدث بعد إعلان مقررات اجتماع اديس ابابا، اذ دار القتال لمدة خمسة ايام بالأسلحة الثقيلة، وحاول فصيل عيديد الابن إحتلال ضاحية فى مقديشو واخراج الميليشيات المعارضة منها، وتسارعت الفصائل والميليشيات الاخرى للمعاونة والوقوف ضد محاولة عيديد الابن، ونتج عن هذا القتال ٣٠٠ قتيل ومئات عديدة من الجرحى وتخريب الممتلكات والمبانى والاسواق فى قلب بعض أحياء العاصمة التى استهدفها القتال، وبعد خمسة أيام عاد كل فصيل الى مواقعه وخطوطه الدفاعية السابقة بدون ان يحقق أى مكسب على الأرض. والتفسير الوحيد هو الرغبة المتعمدة لتخريب اى اتفاق أو تسوية وتحقيق مكاسب على الأرض لتغيير ميزان القوى بين الفصائل والميليشيات المسلحة، وإن الهدف هو ابقاء الوضع على ما هو عليه فى الوطن الصومالى.
● وفى اطار المبادرة العربية والسعى نحو تفاهم عربى اثيوبى ولمواجهة مخططات التخريب المتعمد لمبادرات التسوية والمصالحة، اقترح على الأمانة العامة للجامعة العربية أن تتخذ خطوة ثانية وتالية لخطوتها الأولى فى مجال التفاهم العربى الأثيوبى، والاقتراح هو أن تقوم الأمانة العامة بدور مركز التنسيق بين هذه المبادرات والوساطات العربية والافريقية والاوروبية، وهذا الاقتراح لا يمس ولا ينتقص من مسئولياتها القومية، وإنما هو نشاط جانبى يسهم فى تراكم المعلومات ودراسة الاتفاقات وتحليل الايجابيات والسلبيات فى الرؤى السياسية الداخلية والخارجية، وتقييم متطلبات السياسة والمصالح والأمن الوطنى لدول الجوار الأفريقى مقارنا. بالمصالح العربية القومية والأمن الوطنى للدول العربية المهتمة بالشأن الصومالى، والهدف هو محاولة التوصل الى مخرج من المأزق والأزمة الصومالية تتعاون فيه الأطراف العربية والافريقية تعبيرا عن مصالحها واهتماماتها، وعلما بان المباحثات مازالت مستمرة فى سودرى بين الاطراف الصومالية

التحالف الأمريكي الاثيوبي

●أفريكا كونفيدينشيال مطبوعة نصف شهرية ومتخصصة تصدر في لندن، وقد نشرت مقالا في عددها الصادر بتاريخ ٧ يونيه ١٩٩٦، تناولت فيه العلاقات التنامية بين واشنطن وأديس ابابا، واستطرد المقال للحديث ايضا عن العلاقات الامريكية الارترية، ونعرض أهم المعلومات والاراء كما وردت في المقال المنشور، وبدون تعليق أو إضافة:

●ان محور واشنطن أديس ابابا يعيش في هذه الايام في أفضل حالاته التي لم تعرفها العلاقات من قبل بين البلدين، فقد أرست حكومة ملس زيناوي قاعدة نشاطها علي أساس أنها أهم حليف إقليمي للسياسة الامريكية ضد مشروعات وتحركات التطرف الاسلامي الذي تدعمه إيران والسودان، ولهذا صارت اثيوبيا هي الدولة الثالثة في ترتيب الدول التي تحصل علي اكبر قدر من المعونة الامريكية في افريقيا.

●وتري السياسة الامريكية ان الحكومة الاثيوبية تعمل باجتهاد في بناء ديموقراطية سياسية وفي التحول نحو الخصخصة والاقتصاد الليبرالي، وجذور هذا التعاون المشترك تعود الي عام ١٩٩١ حينما قرت السياسة الامريكية تأييد ودعم الجبهة الشعبية الثورية الديموقراطية بزعامة ملس زيناوي ضد نظام منجستوميريام حتي استولت قواتها علي العاصمة الاثيوبية بعد مؤتمر لندن في مايو ١٩٩١، ومن الملاحظ انه كلما ازدادت شكوك حكومة اثيوبيا وحكومة ارتريا تجاه السياسة السودانية،ازداد التقارب مع السياسة الامريكية.

●في اديس ابابا حاليا محاكمة المتهمين الثلاثة بمحاولةالاعتداء علي حياة الرئيس حسني مبارك، وقد أدي رفض السودان التعاون وتسليم المتهمين الآخرين الي قيام الامم المتحدة بفرض عقوبات ضد السودان، ولكن السياسة الاثيوبية والسياسة الامريكية لاتعتقدان ان هذا علاج كاف أوناجع، ولهذا تقدم المؤسسة العسكرية الاثيوبية معونات تسليح وتدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان،وهذا يتم بتأييد من السياسة الامريكية التي ترعي وتراقب أداء وتنظيم الجيوش الصديقة المعادية للنظام الحاكم في السودان.

●في ابريل ١٩٩٦ زار مدير وكالة المخابرات الامريكيةومعه وفد من ١٥ خبيرا - كلا من اثيوبيا وارتريا واوغندا، ثم زار المنطقة بعد ذلك مساعد نائب وزير الدفاع الامريكي وهوخبير متخصص في قضايا الأمن الدولي، وفي هذه المرحلة كان الجيش الاثيوبي قد أتم عملية التحول الي جيش نظامي محترف، وهذا لان السياسة الامريكية لاتستسيغ ما يسمي بالجيش الثوري أو بجيش حرب التحرير الشعبية،والجيش الاثيوبي الحالي يقوم علي نظام الضبط والربط والسلم الوظيفي للقيادات المتتالية، كما اعيدت اليه الرتب العسكرية وتمت الترقيات أخيرا الي رتبة جنرال، ومن ناحية اخري تم بناء قوة سلاح الطيران وباشر أعماله ضد حركات التمرد التي عجز الجيش عن سحقها، ومن الامثلة

علي ذلك التمرد العفري في منطقة التقاء حدود اثيوبيا وجيبوتي وارتريا.
والواقعة السابقة أثارت قلق حكومةارتريا التي تحصل علي تأييد عسكري كامل من اثيوبيا، خاصة بعد ان صارت اثيوبيا دولة داخلية لاسواحل لها، وقد بدأ الحديث عن امكانية حصول ارتريا علي بعض قطع الاسطول الاثيوبي المعروض حاليا للبيع في ميناء جيبوتي، والحديث يتردد عن إمكان قيام طرف ثالث بشراء بعض القطع البحرية ثم تنتقل بعد ذلك الي ملكية أرترياوان هذا الحديث يزعج دولتي جيبوتي واليمن، ومن اهم قطع الاسطول كاسحات ألغام روسية وقوارب دورية سريعة سوفيتية الصنع وقوارب سويدية مزودة بالصواريخ وكلها في حالة جيدة للاستعمال.
أما بالنسبة لارتريا التي لاتخفي صداقتها لاسرائيل، فان المعونات الامريكية وفرص التدريب الامريكية ساهمت في أعادة بناء وتنظيم الجيش الارتري، وأن هذا الجيش قد تحول الي جيش نظامي محترف وانه تمت ترقيات أخيرة الي رتبه الجنرال والي رتب اخري علي السلم الوظيفي للقيادات بعد اعادة نظام الرتب العسكرية للجيش. وقد تم وضع نظام للمرتبات الشهرية للجنود يسري هذاالعام.
●وعلي الجانب الآخر من اوضاع المنطقة تقوم ارتريا بتدريب حوالي ٧٠٠ من رجال المعارضة السودانية في معسكرات قريبة من الحدود السودانية الارترية وتقدم لهم انواعا من الاسلحة المناسبة لحرب العصابات، وللمستشارين العسكريين الأمريكيين وجود في صورة تقديم الخدمات ومن بينها إعداد مستشفيات الميدان. ان ارتريا تشكو من ان الحكومة السودانية تدعم فصيلا من فصائل جبهة تحريرارتريا (عبدالله ادريس)، وتدعم حركة الجهاد الاسلامي الارتري، وهذان الفصيلان يقومان بزرع الغام ومهاجمة تجمعات مدنية وعسكرية بواسطة جماعات صغيرة من المتسللين عبر الحدود المشتركة بين البلدين، وفي هذا النشاط العسكري تعتمد المعارضة علي تأييد في أوساط قبائل بني عامر والهدندوة والكوناما.
●لقد حدثت مشكلات في داخل حركة الجهاد الاسلامي أدت الي انفصال جناحها العسكري عن جناحها المدني، ثم عقد الجناح العسكري مؤتمرا في يناير ١٩٩٦ وفيه حدث إنشق في داخل الجناح العسكري أدي الي إنسحاب ابراهيم مالك وسفره للاقامة في السعودية ، وهو يعتبر من اهم القادة العسكريين في هذا الجناح، ومازالت توجد خلافات فكرية بين جناحي المعارضة علي الرغم من تعاونهما السياسي ضد الحكومة، وترفض جبهة تحرير ارتريا (عبدالله ادريس) الالتزام بتطبيق الشريعة الاسلامية وتطلب إقامة حكومة ديموقراطية تعددية في ارتريا.

ارتريا على المسار الديموقراطي

● في الاسبوع الأول من شهر يوليو الحالي - أقر المجلس الوطني الارتري (البرلمان) القراءة الأولى لمشروع الدستور الدائم للدولة المستقلة، والذي اعدته مفوضية الدستور بعد أنواع ومستويات من الحوار واستطلاع الرأي مع المواطنين والخبراء، وسوف يطرح المشروع الان على المواطنين لابداء الرأي والملاحظات قبل اعادة عرضه على المجلس الوطني لإجازة القراءة الثانية، ويعقب هذا الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى اصدار الدستور.

● الملاحظة الأولى هي ان حكومة إرتريا قد التزمت بوعودها التي اعلنتها بشأن انشاء مفوضية الدستور ومهامها والجدول الزمني لعملها واساليب تنفيذ مسئولياتها بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ١٩٩٤.

واعتقد ان الخطوات التالية سوف تتم في اطار التصور الزمني المحدد من قبل، وان اصدار الدستور الدائم سوف يتم خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧، ومن ناحية ثانية فان الالتزام بالوعود والجدول الزمني فيه إشارة للداخل وللخارج بان نظام الحكم الحالي ملتزم بالتوجه الديموقراطي، ولن يتراجع عن هذا التوجه، ولذا اعتقد ان الدولة سوف تنتهز مناسبة اصدار الدستور لدعوة مجموعات من ممثلي الرأي العام العالمي والمراقبين الدوليين للمشاركة في متابعة عمليات انتخاب الجمعية التأسيسية لاثبات ان الانتخابات حرة ونزيهة بالمعايير الدولية مثل ماحدث من قبل في مناسبة الاستفتاء عام ١٩٩٣.

● الملاحظة الثانية هي ان التوجه الديموقراطي في ارتريا يحقق عددا من النتائج المترابطة على الصعيدين الاقليمي والعالمي، أولها ان التحول الديموقراطي اصبح موجة واسعة التأثير والمفعول في القارة الافريقية عامة وفي منطقة القرن الافريقي وحوض النيل خاصة، وان ارتريا تنضم الى جماعة الدول والنظم الديموقراطية في منطقة النيل وهي مصر واثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندي وتتجه على نفس المسار رواندا وزائير، ويبقى السودان هو النموذج الوحيد الخارج على هذا التوجه العام، وثاني هذه النتائج هي ان التحول الديموقراطي اصبح جزءا من قواعد المشروطية الدولية التي تتمسك بها الدول المانحة والتي تربط بين استمرار تدفق المعونات والمساعدات والتسهيلات المالية والاقتصادية وبين التحول الديموقراطي، وهذا المستوى واضح في المعاملات التي تقوم بها الدول الأوروبية والامريكية التي تقدم القسم الاكبر من هذه المعونات والمساعدات، وثالث هذه النتائج هي الاثبات العملي للمنتقدين والمعارضين والمترددين من الارتريين في الخارج انه تحت مظلة الديموقراطية يوجد مكان ونشاط وضمان لكل مواطن ولكل رأي مؤيد او معارض، وقد تكون هذه مناسبة لإعادة الدعوة الى المصالحة الوطنية العامة للعمل وللنشاط السياسي في العهد الديموقراطي للدولة وتكون مفتوحة للجميع على قدم سواء.

● الملاحظة الثالثة هي ان مشروع الدستور يشتمل على القواعد والمبادئ المعروفة في النظم الديموقراطية بالقارة الافريقية، مثل حقوق الانسان والمواطن، والاقرار بالتعددية السياسية وحرية التنظيم للجمعيات والاحزاب، وانتخاب اعضاء البرلمان انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات، وضمانات وقواعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، وفي الدستور نص صريح على انتخاب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات ويحد اقصى لمدتين متتاليتين فقط، ولكن الجديد في الصياغة هو اسلوب انتخاب رئيس الدولة من داخل البرلمان بشرط عضويته فيه، وهذا اسلوب فيه اختلاف عن النموذج البرلماني التقليدي والنموذج الرئاسي التقليدي او النموذج الرئاسي المعدل، واعتقد ان هذا الوضع يستحق الدراسة والمتابعة في ضوء توافر وثائق المناقشات التي دارت في مفوضية الدستور وفي المجلس الوطني بشأن هذا الموضوع ومايتصل به من سلطات تنفيذية للرئيس.

● الملاحظة الرابعة هي عدم الاشارة في المشروع الى لغاتِ العمل في مؤسسات الحكم والادارة والحياة اليومية لتسيير شئون الدولة. لقد سبق للحكومة الارترية ان اعتمدت المنهج الوطني للتعليم، كما اقرت بحق الجماعات والاقليات الاثنية والشعوب في الحديث بلغاتها الام وفي تعليم ابناء هذه الجماعات والاقليات باللغة الام على المستوى الابتدائي، واقرت ايضا حق الطلاب او اولياء امورهم في اختيار لغة ثانية اخرى في التعليم الاعدادي والثانوي، وان تكون لغة التعليم في الثانوي هي اللغة الانجليزية. وجرت محاولات متنوعة لكتابة اللغات محدودة الانتشار بواسطة الابجدية اللاتينية، ولكن القبول بمكونات وعناصر المنهج التعليمي وسياسة الدورلة في هذا المجال لن يمنع من وجود المشكلة واحتمالات تعقدها في المستقبل، اذ لابد من اختيار وتحديد بعض اللغات التي يتحدث بها المواطن او يكتب بها الى الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة حتى يتعاملوا معه في حوار مفهوم، لابد من اختيار وتحديد بعض اللغات التي يتحدث بها عضو البرلمان او عضو المجالس المحلية حتى يفهم باقي الاعضاء مايقول وتدور بينهم مناقشات بناءة، وان لم يتم هذا الاختيار والتحديد فسوف تكون الدولة ملزمة بتجهيز طواقم ترجمة فورية وتحريرية باللغات المتداولة في الدولة، ولذلك اعتقد ان الاقرار الدستوري بعدد من لغات العمل لمؤسسات الحكم والادارة بالدولة هو اجراء منطقي، حيث ان العرف الساري حاليا هو الحديث بلغات ثلاث هي العربية والتجرينية والانجليزية في الحياة اليومية الارترية.

خريطة الاستقرار فى جنوب البحر الأحمر

● اعتقد ان توقيع اتفاق التحكيم بين اريتريا واليمن فى باريس يوم ٢١ مايو ١٩٩٦ يمثل ارساء حجر الاساس للوضع الجديد القادم فى جنوب البحر الأحمر، وأنه يمكن اعتبار النزاع والتوتر واحتمالات التصعيد قد إنتهت تماما، فطريق المستقبل قد تحددت خطواته نحو حل دائم من خلال اجراءات واليات متفق عليها، وتقديم وثائق ومذكرات متنوعة الى المحكمة التى سوف تصدر حكما نهائيا واجب التنفيذ، بالقبول المسبق من طرفى النزاع، وبشهادة الشهود الحضور الثلاثة، وبالتنسيق الكامل بين السياستين الفرنسية والامريكية.

● ومعالم الوضع الجديد القادم تظهر على المستوى الوطنى لكل من طرفى النزاع وبشكل غير مباشر لجيبوتى، أو سوف يتم تحديد الحدود البحرية والمياه الاقليمية. وهذا التحديد لن يكون فى منطوق الحكم فقط، وانما سيكون ايضا فى اجراءات تنفيذية لرسم الخرائط والاعتراف الدولى بها. أما فى الأمد القصير الحالى فالملاحظ ان كلا من الدولتين اريتريا واليمن قد تخففت من اثقال وعبء النزاع، وان كلتيهما قد تفرغت اكثر لمشكلاتها الداخلية وقضايا حدودها البرية غير البحرية، وهذا وضع من يريح ويستريح.

● أما على المستوى العالمى فالأطراف ذات الاهتمام والمصالح قد تخففت ايضا من قلقها الطارىء نتيجة لنشوب النزاع، فالامن والامان يسود ممرات عبور التجارة الدولية بوجه عام وصادرات البترول بوجه خاص فى المنطقة وكذلك يمتد هذا الوضع الامنى بالنسبة لممرات عبور الاساطيل البحرية، والتى تطلب الخدمات من موانى الدول المشاطئة عامة، ويضاف الى هذا نمو الامكانات والتدقيق لضبط ومواجهة التجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات، وكذلك الهجرة والانتقال غير القانونى، ومحاولات القرصنة فى المنطقة، وبذلك تتهيأ الساحة البحرية والسواحل المشاطئة لفرص واسعة فى ميدان الاستثمارات والتنقيب عن البترول والثروات المعدنية ومشروعات السياحة الاقليمية والعالمية، وبحكم الأمر الواقع صار الوضع الدولى مقررا.

● أما على المستوى الاقليمى العربى والافريقى فقد تخففت الاطراف الاقليمية من عبء النزاع وضغوط الانحياز، وباتمام التحكيم ورسم الحدود البحرية سوف تظهر معالم السيادة الاقليمية للاطراف الثلاثة فى جنوب البحر الأحمر، ومن ثم سوف تنتهى مشكلات الصيد ومصادرة سفن الصيد، وسوف تستقيم خطوط التعامل السياسى والدبلوماسى والاقتصادى بين الدول المشاطئة وغيرها من الاصدقاء والأطراف الاقليمية الاخرى ومن ناحية ثانية فان الاستقرار يفتح الطريق امام الانضمام الى المعاهدات الامنية القائمة حاليا بين اليمن وجيبوتى واليمن وارتريا خاصة من جانب الاطراف الاقليمية التى تشكو من تهريب السلاح واختراق الحدود وتهريب المعارضين واللاجئين ومن شبكات الارهاب

العالمي، ومن قضايا الصيد ومشكلات الصيادين.

● وأما فرنسا فقد خرجت فائزة بالجائزة الأولى في هذا المسعى، فهي قد أكدت وجودها في جيبوتي، واكدت اهمية القاعدة البحرية العسكرية التي تمثل الموقع المتقدم ليس في جنوب البحر الاحمر فقط، وانما في خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي ايضا، ومن ناحية ثانية فهمت الاطراف الافريقية ان جيبوتي دولة تحظى بالرعاية والعناية الفرنسية وان حدودها البرية ومياهها البحرية ونظامها السياسي العام ليس محل مساومات او مغامرات وبالاضافة الى هذا فإن فرنسا سوف تتحمل المسئولية العسكرية لانشاء وادارة الالية الواجبة للمراقبة العسكرية والترتيبات البحرية والفنية لمراقبة اشكال النشاط والتحرك العسكري من جانب طرفي النزاع، وسوف تحدد مجال المراقبة وطرقها وسوف تمارس حرية التحليق والملاحة وكل التسهيلات اللازمة الاخرى لاداء هذا الدور وقد اشارت وسائل الاعلام الى أنها سوف تستخدم الاقمار الصناعية والطائرات والبواخر لجمع المعلومات والمراقبة والمتابعة لمنع استحداث اى وضع عسكري جديد.

● واما السياسة الامريكية فاعتقد انها راضية تمام الرضاء عن تطورات الموقف والاجراءات والتحكيم والهدوء والسكون في المنطقة، وانها قامت بالدعم والتنسيق من اليوم الاول مع السياسة الفرنسية وانها ساعدت بالضغط والاقناع لدى عدد من الاطراف المباشرة وغير المباشرة بشأن حل النزاع حلا سلميا قانونيا، وفي كل الاحوال هي من الاطراف العالمية ذات الاهتمام والمصالح في منطقة جنوب البحر الاحمر وفي عدد من الدول الاخرى بوجه عام ومثل هذا القول ينطبق على السياسة الانجليزية وغيرها من دول الاتحاد الاوروبي كما ينطبق على عدد من دول شرق اوروبا والشرق الاقصى، لأن الجميع جزء من حركة التجارة الدولية ولها أساطيل تجارية عابرة للمحيطات والبحار.

●هذه الخريطة وهذا الاستقرار يتم في اطار استراتيجي مستقبلي، وليس في اطار تكتيكي او مرحلي، والدعم والسند لهذا الوضع يأتي من الاساطيل البحرية الامريكية والاوروبية المقيمة في البحر الأحمر، ومن قبول ورضاء طرفي اتفاق التحكيم.

تحالف ديموقراطى فى اعالى النيل

●اعرض فى هذا المقال قراءة للسياسات والاوضاع الاقليمية بشأن احداث بوروندى منذ بداية شهر يوليو ١٩٩٦ حتى نهاية اغسطس الحالى ، وادعو المهتمين بداسات السياسة المصرية تجاه منطقة اعالى النيل الى الاسهام بالتفكير والنقاش حول الموضوع والاهداف المعلنة ومسيرة الاحداث والنتائج المتراكمة فى المستقبل.

●فى اوائل شهر يوليو كانت سياسات دول الجوار منظمة الوحدة الافريقية هى التدخل لاسباب انسانية ضد العنف والمذابح وتدفق اللاجئين ومنع تكرار احداث رواندا، وتبلورت فكرة التدخل فى اقتراح تشكيل قوة افريقية لحفظ السلام وحماية النظام الديمقراطي في بوروندى واتخذ القرار رؤساء تنزانيا وكينيا واوغندا وزئير ورووندا واثيوبيا، وقيل اولاً فى تفسير مشاركة اثيوبيا انها بحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفى اجتماع القمة الافريقية في الكاميرون نوقشت فكرة وخطة التدخل واخيرا تم اقرارها مع قبول بوروندى، ثم بدأت لجنة فنية من دول الجوار فى اعداد تفاصيل الخطة وتشكيل القوات، وايدت السياسة الامريكية عملية التدخل الافريقى وانضمت اليها بعض دول الاتحاد الاوروبى ووعدت بالمعونات المالية واللوجتية، وتداولت الانباء ان القوة الافريقية سوف تشكل من قوات تنزانيا واوغندا واثيوبيا مع وعد بالمشاركة من باقى دول الجوار، ولكن حدوث الانقلاب العسكرى فى اخر شهر يوليو ادى بدول الجوار الى ايقاف التخطيط العسكرى والتحول الى موقف سياسى عنيف يدعو الى عزل النظام الانقلابى وعدم الاعتراف به ، وصدرت تنديدات قوية من المنظمة الافريقية والامم المتحدة والسياسات الاوروبية والامريكية، واعلنت دول الجوار فرض عقوبات اقتصادية ، وتجارية وقطع خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية عبر بحيرة فكتوريا ، وانضمت الى دول الجوار كل من الكاميرون بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، وجنوب افريقيا وزامبيا، واوقف الاتحاد الاوروبى المساعدات الاقتصادية والتنموية فيما عدا المعونات الانسانية ، واعلنت الولايات المتحدة انها ستعيد النظر فى معوناتها ولكنها لن ترسل قوات امريكية ضمن اى قوة سلام دولية او اقليمية.

●الملاحظة الاولى هى تشكيل مجموعة دول الجوار: لقد بدأت المجموعة بمفهوم الجوار الجغرافى الذى يضم تنزانيا وكينيا واوغندا وروندا وزائير، ثم توسع المفهوم الى الجوار الاقليمي باستمرار عضوية اثيوبيا بعد انتقال رئاسة المنظمة للكاميرون، وبعد الانقلاب العسكرى اصبحت دول الجوار لاقليمى هى النواة او المركز لدائرة متزايدة الاتساع بانضمام جنوب افريقيا، والكاميرون وزامبيا.. الخ، كما ساندت دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الموقف الافريقى حتى الان

●الملاحظة الثانية هى التغير فى الاهداف والوسائل: كانت الاهداف الاولى هى الانسانية وتطورت الى تشكيل قوات حفظ السلام الافريقية تحت مظلة منظمة الوحدة

الافريقية والية فض المنازعات ، وكان التفكير في تشكيل القوات من جيوش تنزانيا واثيوبيا واوغندا مع وعد بالمشاركة من باقي دول الجوار، ونلاحظ ان الدول الثلاثة الاولى لها تاريخ سابق في التدخلات العسكرية على مستوى ثنائي او على مستوى دولي تحت علم الامم المتحدة، فلما حدث الانقلاب العسكري طرحت جانبا فكرة وخطة التدخل العسكري وتحولت الاهداف الى الدفاع عن الديمقراطية وحماية الشرعية الدستورية وحماية المؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الانسان، ولهذا استعملت سياسة المقاطعة الاقتصادية والحصار التجاري الشامل وقطع خطوط المواصلات ومنع انتقال اعضاء الحكومة الاخرى والمساندة من دول اوروبية وامريكية والامم المتحدة، وتمسك الجميع بموقف عزل النظام وعدم الاعتراف الدولي به.

●الملاحظة الثالثة هي ترتيب المواقف الدولية: فحتى الان لم يصدر قرار من مجلس الامن بالمقاطعة الاقتصادية الدولية ، وتتداول الانباء عن اسباب انسانية تتعلق بمجموع الشعب وعدم الرغبة في الاضرار به، وان كانت الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة الدولية قد طلبت من تنزانيا وكينيا السماح للمعونات الانسانية بالمرور عبر اراضيهما استثناء من قرار المقاطعة الشاملة من اجل اللاجئين المكدسين في المعسكرات داخل بوروندي ، وقد حصلت هذه المنظمات على قرار الاستثناء . كما تتداول الانباء عن اتصالات اوروبية وامريكية وافريقية مع النظام العسكري الحاكم بصفة غير رسمية اذ لم يصدر الاعتراف بالوضع الجديد بعد ، وتعلل الدول الكبرى بانتظار المبادءة من افريقيا.

●السؤال المطروح للتفكير والنقاش حول موقف ورؤية السياسة المصرية تجاه تطور الاحداث الحاضرة ومؤشرات احتمالات المستقبل:

– اذا كان الموقف الافريقي،على المستوى الاقليمي او على المستوى العام هو موقف مرحلي ، فليس من المقبول عقلا ان تجري الاحداثفي منطقة اعالي النيل، ولا يكون للسياسة المصرية راي او تحرك معلن؟

– واذا كان الموقف الافريقي على المستوى الاقليمي والعام هو نواة او مركز لبناء تصور مستقبلي او تكوين تحالف ديموقراطي يضم الدول الافريقية الفاعلة والقادرة للوقوف ضد فكرة الانقلاب العسكري بوجه عام، وضد محاولات ايقاف موجة التحول الديموقراطي في القارة الافريقية، فليس من المقبول عقلا ان يتم وضع حجر الاساس لبناء التصور وتكوين التحالف بدون حضور السياسية المصرية ومشاركتها الفاعلة؟

فاز التجمع الاقليمي في بوروندي

●اعتقد ان قضية بوروندي صارت على طريق التسوية السياسية بين الحكومة والاطراف الاقليمية والعالمية. لقد حدثت اوضاع وتمت اتصالات بين هذه الاطراف منذ اعلان التجمع الاقليمي فرض المقاطعة التجارية واعلان مطالبه الثلاثة، فقد بدات الاتصالات بين الحكومة ودول الجوار الاقليمي، وجرت مباحثات مع المبعوث الامريكي وممثل الاتحاد الاوروبي، كذلك قامت المنظمات الكاثوليكية بدورها في تنظيم لقاء بين جانبي الحكومة والمعارضة في روما والسؤال المطروح هو: ماذا حدث؟ ولماذا؟

●اعلن الجنرال بويويا قبوله لمطالب التجمع الاقليمي، فاصدر قرارا جديدا بالغاء قرار سابق بحل البرلمان، والغاء قرار سابق بحظر الاحزاب السياسية، واعلن قبوله مبدا الحوار مع جميع القوى والاحزاب وفي مقدمتها المعارضة في الداخل والخارج «ولكنه بالنسبة للمطلب الثالث فوض الرئيس الأسبق نيريري الوسيط والمتحدث باسم التجمع الاقليمي في ترتيب عقد مؤتمر يجمع دول الجوار وحكومة بوروندي وممثلي المعارضة الذين يختارهم الرئيس نيريري، وفي نفس الوقت إتخذ الجنرال خطوة هامة لموازنة هذه التنازلات فاعلن بدء المرحلة الانتقالية وتشكيل مؤسساتها التي ستعمل لمدة ٣ سنوات، وأدي اليمين الدستورية رئيسا للدولة امام المحكمة العليا في بوروندي وعين حكومة جديدة يراسها احد السياسيين من الهوتو، وضمت الوزارة عددا من الوزراء الذين يمثلون أحزابا معتدلة، وهذا الاجراء انشأ إنقساما في داخل صفوف المعارضة السياسية المدنية والمعارضة المسلحة المتمردة.[1]

●ان تطبيقات المقاطعة الاقتصادية والتجارية لم تكن على مستوى الاعلان الرسمي المتشدد، فقد تداولت وسائل الاعلام انباء حالات من اختراق نظم وترتيبات المقاطعة كما تعرضت الدول المانحة في اوروبا وامريكا الشمالية لضغوط من جانب الجمعيات والمنظمات الانسانية والكاثوليكية العاملة في ميادين الاغاثة ورعاية اللاجئين.. الخ. خشية ان يكون البديل للوضع الحكومي الراهن هو الفوضى والمذابح والابادة التي يهدد بها غلاة التطرف من الهوتو والتوتسي، وهذه الضغوط ظهرت اثارها في سماح دول الجوار بمرور الاعانات والمساعدات الانسانية من الامم المتحدة وغيرها الى بوروندي. ومن جانب اخر ظهرت تباينات في وجهات النظر السياسية والاجرائية بين دول الانجلو فون ودول الفرانكوفون في منظمة الجوار الاقليمي، واما بالنسبة لموقف رئيس الجمهورية السابق فقد استمرت إقامته في داخل السفارة الامريكية في عاصمة بوروندي، وإنقسم الحديث حول شرعيته ووزنه السياسي، فهو لم يكن منتخبا من الشعب طبقا للدستور البوروندي، وإنما تم اختياره نتيجة تسوية سياسية بين الاحزاب في بوروندي إثر مقتل الرئيسين السابقين المتتاليين لبوروندي

●لقد طرا على الخريطة الاقليمية لعلاقات الجوار عامل له اثاره العاجلة والاجلة وهو

سفر الرئيس موبوتو الى سويسرا لاجراء جراحة عاجلة لاستئصال ورم سرطاني واقامته بالمستشفى هناك، وهذا ادى الى تحول الاهتمامات والتنبؤات والاحتمالات الى اوضاع زائير ومستقبلها، وفى هذا المجال توجد اولويات وتصورات متنوعة لدى السياسة الفرنسية والبلجيكية وفيها اختلاف عن تصورات و اولويات السياسة الامريكية. ومن ثم فان التعجيل بالتسوية فى بوروندى يكون الاجراء الافضل بالنسبة للتفرغ لمتابعة أوضاع زائير.

●وفى الوقت نفسه فان دول الجوار الاقليمي تزايدت شكاويها وقلقها من الاوضاع فى معسكرات اللاجئين على اراضيها، فلقد ثبت تداول كميات كبيرة ومتنوعة من السلاح بين اللاجئين، ويجرى تجنيد وتدريب ميليشيات عسكرية لحساب الفصائل والقوى البوروندية والراوندية المعارضة لنظم الحكم القائمة فى البلدين، واحيانا تشتبك هذه الميليشيات العسكرية فى معارك مسلحة مع بعضها بعضا، وفى احيانا اخرى تشتبك مع القوات المسلحة والشرطة فى دول اللجوء أو تعبر الحدود السياسية للاشتباك المسلح مع جيوش هاتين الدولتين، وهذا يسبب مشاكل وتعقيدات كثيرة.

●واخيرا فان السياسة الامريكية قد اعلنت مقترحات لتشكيل سلام في حدود عشرة الاف جندى من دول جنوب الصحراء وخاصة دول الشرق والجنوب الافريقى، وتتعهد السياسة الامريكية بالتمويل وبالتزويد بالمعدات والنقليات والتدريب، وهذه القوة ليست للتدخل من اجل عمليات عسكرية، انما هى قوات تدخل لانشاء ملاذات ومناطق أمنة وتقديم مساعدات انسانية واغاثة وحماية للمدنيين، ويبلغ التمويل الامريكى المعلن ٢٥ مليون دولار على ان تدفع الدول الاوروبية مثل ما تدفع السياسة الامريكية. وفى تقديرى ان المقترح وتوقيته يعطى مؤشرا لمساندة التسوية السياسية فى بوروندى، فهو يساند جهود دول الانجلوفون الافريقية، وهو يبتعد عن احتمالات رفض بوروندى، خاصة ان المؤسسة العسكرية البوروندية سبق ان رفضت فكرة قوات التدخل لاعمال عسكرية وللفصل بين المتقاتلين فى داخل البلاد، وفى نفس الوقت فالمقترح الامريكى يمثل ردا على تصورات وتحركات فرنسية وبريطانية لانشاء قوات تدخل سريع فى مناطق الاضطرابات والحرب الاهلية.

●وهكذا انتقلت الى مستوى التفاصيل والاخراج للتسوية التي يجد فيها كل طرف شيئا من مصلحته فى المرحلة الراهنة.

زائير بلد بدون دولة

● تنشغل وسائل الاعلام العالمية بمتابعة احداث شرق زائير حيث يدور القتال بين المتمردين والجيش الزائيرى، وفى الاسبوع الاول من شهر نوفمبر ١٩٩٦ نشرت صحيفة الحياة تصريحات لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية تفيد بأن القطاع الخاص المصرى يدرس الدخول فى مشروعات مشتركة مع زائير فى ظل نظام الاقتصاد الحر ومناخ الاستثمار المشجع فى هذا البلد...الخ.

● وقد تذكرت تقريراً مطولا نشرته مجلة أفريكاني بيزنس فى عدد فبراير ١٩٩٦ عن دولة زائير بعنوان كيف تمارس البيزنس فى دولة متوحشة، وقد كتب التقرير الصحفى فرانسوا ميسير فى أربع صفحات، واعرض هنا بعضا مما أورده الكاتب عن هذه الدولة :

– ان الوصول الى مطار كينشاسا يقدم للزائر دروسا فى قواعد العيش والتعامل فى هذا البلد، فكل من فى المطار من المسئولين من ضابط الجيش والحرس المدنى والامن، ورجال الصحة والهجرة والجمارك يأخذون من المسافر القادم ما يساعد أسرهم على العيش والانفاق حيث ان متوسط أجر كل منهم هو حوالى ٤ دولارات اسبوعيا، وينطبق هذا القول على جميع القادمين / فيما عدا ضيوف الرئيس موبوتو شخصيا، وموظفى الهيئات والجمعيات الدولية الذين يقضى البروتوكول بوجود من ينتظرهم أو يستقبلهم عند مهبط الطائرة ويقودهم الى خارج المطار. لقد قضينا نصف ساعة منذ هبوط الطائرة حتى خروجنا من المطار ودفعنا ما قيمته ١٥ دولارا، وسمعت من رجل بلجيكى يعمل فى المشروعات الزراعية الزائيرية بأنه يوزع بانتظام اكياسا من الدقيق على الموظفين لتأمين سرعة تحرك وإنجاز اجراءات الفريق العامل معه.

–وخارج المطار فى كينشاسا يجرى دفع الضرائب غير الرسمية، لرجال البوليس (الجندرمة) يوقفون السيارات فى الشوارع ويطلبون ما يطفيء الظمأ والعطش فى الجو الحار، والتعريفة المقررة هى ما يساوى دولارا لكل تاكسى ، وثلاثة دولارات للعربة الجيب أو المينى باص ، وقد اعتاد بعض العاملين فى النشاط الاقتصادى على تسليم اكياس الطعام أو ما يقابلها نقدا كل شهر، وهذا مايسميه رجال الاعمال تأمين وسلامة الطريق، لكن هذا يستلزم ان تتعرف على رجال البوليس الذين يعملون ثلاث ورديات يوميا.

– ان ادارة الطرق وهى مؤسسة حكومية مكلفة بصيانة الطرق واصلاحها، تجد من الافضل ان تطلب من شركات ومؤسسات النشاط الاقتصادى ان تقوم بنفسها باصلاح الطرق وانشاء الكبارى، وهذه اجراءات تجدها الشركات ضرورية ومفيدة لنشاطها فى التوزيع وفى شحن الانتاج مثل شركات تسويق محول القطن وشركات النسيج.. الخ،

أما بالنسبة للتليفونات فإن الشركة الحكومية التى تتولى شئون هذا القطاع قد اصبحت

عاجزة عن العمل، فاذا أداد رئيس الوزراء خصخصتها تدخلت جهات حكومية ورئاسية عديدة لمنع هذا الاجراء، وفى مقابل هذا ازدهرت في البلاد الشركات الخاصة لمد خطوط التليفون واجراء الاتصالات، وتعتمد الشركات الكبرى والاستثمارات الاجنبية الى الاتصالات التليفونية عبر الاقمار الصناعية أو شبكات الراديو.

-تقع مدينة جوما بمقاطعة كيفو الشمالية فى شرق زائير، وهى منطقة تزدحم بالاجئين الرواندين، ولكن المنطقة مشهورة بزراعة البن، وهو محصول مزدهر متزايد الانتاج، ولكن المزارعين والتجار يعمدون الى تهريب الانتاج عبر الحدود مع رواندا حيث يتقاضون اثمانا اكثر ارتفاعا مما تقرره حكومة زائير، وتشير التقديرات الى تهريب حوالى الفى طن كل عام، ويقوم عملاء التهريب بعد هذا بشراء بضائع ومنتجات من رواندا بقصد أعادة بيعها مرة ثانية فى المدن الزائيرية.

وكذلك تجرى عمليات تهريب البن الى اوغندا بنفس الاساليب، وينطبق هذا الاجراء ايضا على اغلب عمليات استخراج الماس ويسيطرعلى اغلب الشركات العاملة في تجارة الماس افراد من الجالية اللبنانية المقيمة في زائير بالتعاون مع مسئولين عسكريين ومدنيين، ومكاسب هذا النشاط التجارى لاتستثمر فى داخل زائير وانما تستثمر فى خارج البلاد

-فى مدينة جوما يتراجع التدفق المنتظم لتجارة المنتجات الزراعية من الريف الى المدينة بسبب احوال الطرق والامن وتكدس اللاجئين، ولذلك يعمد المواطنون الى زراعة الذرة والفول في حدائق منازلهم أو فى الحدائق العامة، واحيانا تشاهد هذه الزراعات حول مطار مدينة جوما

– لقد اصبحت زائير بلدا بدون دولة، ويبدو ان اهلها ليسوا فى حاجة لوجود الدولة، فهم يصنعون بأيديهم كل شىء يريدونه، ويدبرون أمورهم حتى فى مسائل الأمن على حياتهم ونشاطهم، لقد صار شعار من يعمل فى التجارة والصناعة والبيزنس ان يطبق نصيحة واحدة، وهى ان يتكيف ومن ثم تكون العوائد والنتائج مذهلة.

...

المثلث الشمالي في شرق زائير

● تتجه مؤشرات الاحداث والاهتمامات نحو هذا المثلث الذي يمتد ضلعه الشرقي من شمال مدينة جوما بمحاذاة الحدود السياسية الفاصلة بين اوغندا وزائير، ويبدا ضلعة الشمالي من نقطة إلتقاء حدود أوغندا والسودان ويمتد بمحاذاة خط الحدود الفاصل بين زائير وكل من السودان وجمهورية افريقيا الوسطي، أما الضلع الثالث فيمتد عبر اقليم اعالي زائير، وهذه المنطقة بها ثروة وانتاج زراعي وحيواني وصناعي، وبها مدن ومطارات مثل بني وبونيا وبوتامبو وكيسانجاني عاصمة الاقليم. وللمنطقة تاريخ في استقبال جموع من المتمردين المسلحين القادمين من اوغندا والسودان، واليها تتجه حاليا فلول وبقايا ميليشيات الهوتو الرواندية بعد هزيمتها في معارك اقليم كيفو، مع احتشاد القوات الزائيرية للقيام بهجوم مضاد ضد التمرد في شرق زائير.

● لقد سيطر المتمردون من تحالف القوي الديموقراطية لتحرير الكونغو زائير علي اقليم كيفو، وعين التحالف حاكما جديدا للاقليم واقام ادارة حكومية مؤقته براسها لوران كابيلا، وتم الفصل بين رئاسة الادارة المدنية ورئاسة القوات المسلحة التابعة للتحالف، والسؤال المطروح لماذا الاتجاه شمالا للقتال والسيطرة بدلا من الاتجاه جنوبا؟ خاصة ان الاقليم الجنوبي من شرق زائير هو اقليم شابا (كاتانجا سابقا) وهو اقليم شديد الثراء بالموارد المعدنية والكهربية والزراعية والموطن الاكبر للاستثمارات الاجنبية في زائير، إن التفسير المتداول هو ان اقليم شابا به جماعات ومنظمات معارضة ومتمردة متنوعة، وانه تجري حاليا اتصالات للتنسيق بين المتمردين في كيفو والقوي المماثلة في شابا، ولكن الراي الراجح عندي هو ان الاتجاه شمالا هو استمرار لاستراتيجية تصفية ميليشيات الهوتو الرواندية التي تتحالف مع القوات المسلحة الزائيرية في تحركاتها ضد التمرد في كيفو، كما ان المثلث الشمالي به مطارات ذات تاريخ في عمليات تهريب السلاح وتتردد عليها جماعات من المرتزقة الذين يسهمون في كل انواع التجارة غير المشروعة. ويضاف الي هذا وجود جماعات المتمردين الاوغنديين الذين يهاجمون مناطق شمال وغرب أوغندا بالتحرك من ارض زائير أو بعبور خط الحدود الفاصل بين اوغندا والسودان.

● ومن المؤشرات التي تشير اليها ظهور أولوية الاهتمام بقضية مستقبل نظام الحكم الزائيري ووحدة اراضي الدولة واحترام سيادتها، فقد شهدت قضية الاهتمام باللاجئين تراجعا نسبيا، وتباطات خطوات تشكيل القوة الدولية متعددة الجنسيات علي الرغم من اقامة طلائع قيادتها في عاصمة اوغندا، ومازال النقاش دائرا حول اساليب إرسال الاغاثة الانسانية لمن تبقي من اللاجئين في زائير، ويدور النقاش ايضا حول تصنيف هؤلاء الباقين بين اللاجيء الاجنبي وبين النازح الوطني نتيجة معارك القتال في شرق زائير، وتتراوح التقديرات والاحصاءات في هذا المجال بدون الوصول الي اتفاق محددبين الاطراف المتنوعة ذات الاهتمام بالموضوع.

● لقد انعقد في الفترة الاخيرة اجتماعان علي مستوي القمة اولهما في عاصمة جمهورية الكونغو (برازافيل) وانعقد الثاني في عاصمة دولة بوركينا فاسو، وحضرت اطراف افريقية عديدة كما شارك الرئيس شيراك في الاجتماع الثاني، وتشير الانباء الي تشابك القضايا العامة والخاصة لدول المنطقة، ففرنسا تدعو الي مؤتمر دولي لبحث قضايا

النزاعات والاستقرار والامن في دول منطقة البحيرات الكبرى. ولكن الدعوة والحديث لاتجد استجابة حتي الان من السياسة الامريكية والسياسة الانجليزية ومن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وهي اطراف فاعلة في اي ترتيب مستقبلي للمنظمة، كما تحدث الزعماء الافارقة عن قضايا الديموقراطية والاستقرار وحكم القانون في دولهم، وتحدثت زائير عن عدوان اوغندي وعدوان رواندي علي اراضيها، وان كانت كل من الدولتين تنكر دخول جيوشها الي اراضي زائير الا في حالات المطاردة الساخنة ورد المتمردين المهاجمين علي اعقابهم، ولكن الملاحظ ان الاجتماع بين كل هذه الاطراف كان بشأن احترام سيادة زائير ووحدة اراضيها، كذلك تم الاجتماع علي وجوب رفع المقاطعة الاقتصادية والحصار المفروض علي بوروندي.

● ان موقف حكومة رواندا واضح في الاصرار علي ان قضية التمرد في شرق زائير هو قضية داخلية، وانه ليس للحكومة أو للقوات المسلحة الرواندية اي دور أو مشاركة فيها، وأن التشابك بين القضية الداخلية الزائيرية وقضية اللاجئين الروانديين في شرق زائير قد تم الفصل بينهما بعودة حوالي ٣/٤ مليون لاجيء رواندي الي بلادهم الأصلية، ولذلك هي ترفض اتخاذ اراضيها مقرا لقيادة القوة الدولية متعددة الجنسيات، أو اتخاذ اراضيها مقرا لعمليات الاغاثة الانسانية المقدمة الي اللاجئين والنازحين في داخل زائير. ويجد هذا المنطق الرواندي استجابة من السياسة الأمريكية ومن عدد من منظمات الاغاثة الانسانية التي سارعت بأرسال المعونات والاغاثة الي رواندا لمساعدتها في مواجهة عودة اللاجئين وتوطينهم.

● واستطرادا أشير الي الانباء المتناقضة التي تتحدث عن علاقة نظام الحكم الحالي في رواندا مع المسلمين من مواطني هذه الدولة، خاصة ان غالبية هؤلاء المسلمين من شعب الهوتو، ولهم علاقاتهم التاريخية مع العالم الاسلامي بوجه عام، ومع مراكز ومعاهد العلم الاسلامي في مصر بوجه خاص. ولقد نشرت صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ٩٦/١١/٢٨ محاضرة القاها الدكتور عبد الرحمن السميط الامين العام للجنة مسلمي افريقيا (كويتي الجنسية)في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض، قال فيها:

«ان الحكومة الرواندية الحالية عينت لأول مرة في تاريخ رواندا وزيرين من المسلمين، وفتحت المجال لقبول ١٦٠ طالبا مسلما في الجامعة الرواندية بشكل استثنائي هذا العام، مقابل الروح الاسلامية العالية للمسلمين، والتي جعلتهم يبتعدون عن المشاركة في المذابح التي حدثت في بلادهم هناك، في الوقت الذي ذبح فيه منهم حوالي ٥٠ الف شخص ذبح الشياه».

● والمحاضر يشير الي مذابح الابادة عام ١٩٩٤ التي قامت بها ميليشيات الهوتو المسلحة ضد التوتسي وضد المسلمين الهوتو، كما يشير الي تعديل في قانون الجامعة الذي كان يمنع المواطن الرواندي المسلم من الالتحاق بها بسبب دينه.

افريقيا في بيان القمة العربية

● إن نجاح القمة العربية شكلا ومضموناً هو أمر مقرر في تفكيري، ويستحق التهنئة والتقدير للسياسة المصرية والسياسات العربية المتضامنة، ولكن هذا المقال هو مجموعة من الملاحظات حول عدد من القضايا التي تشغل بال الأمة وقياداتها ومواطنيها.

●لقد شارك الجناح الافريقي من الوطن العربي بحضور عشر دول في اعمال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٩٦، وهذا الرقم هو عدد الدول العربية الإفريقية الأعضاء بالجامعة العربية، ولكن القراءة العامة للبيان الصادر عن القمة تؤدي الى إن قضايا الجناح الآسيوي من الوطن العربي قد استأثرت بالاهتمام والأهمية ، فالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي والعلاقات العربية - العربية والعلاقات مع ايران وتركيا- تاخذ الأولوية الأولى في ترتيبات الحاضر وفي تطلعات المستقبل، بينما ذكرت على سبيل المثال قضايا الجناح الافريقي من الوطن العربي ، وغابت بعض هذه القضايا عن التسجيل في البيان ومن ثم فالتساؤل وارد حول نتائج واحتمالات الحديث حول مبدأ قرره البيان بتاكيده الارتباط بين الأمن القومي العربي كوحدة لاتتجزأ وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية.

● لقد ذكر البيان قضية الصومال وقضية قبول التحكيم بين اليمن واريتريا ، ولكن الدول العربية الافريقية لها قضايا اخرى، من بينها قضية سبته ومليلية وهي أرض عربية محتلة وتسبب توترا دائما بين المغرب واسبانيا، وقضية جزيرة مايوت التي تطالب بها جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية من فرنسا، وتجدر الاشارة إلى تأييد واسع لهاتين القضيتين من الجانب العربي، والجانب الدولي عامة، ويضاف إلى هذا قضايا الأقليات العربية والطوارقية والبربرية التي وصلت إلى مستوى النزاع المسلح في كل من مالي والنيجر، وهي دول جوار مع الدول العربية في الشمال الإفريقي، ويطرح النزع نتائج متنوعة على استقرار الدول العربية.

● ومن ناحية ثانية تحدث البيان عن دول الجوار في المنطقة الآسيوية من الوطن العربي وهي ايران وتركيا وإسرائيل، بينما يتطلب مفهوم الأمن القومي العربي الشامل الذي يتحدث عنه البيان أن ناخذ في الحسبان والتقديرات دول الجوار في المنطقة العربية الإفريقية ، وهي عديد من الدول التي يمتد موقعها الجغرافي من منطقة القرن الإفريقي وساحل البحر الاحمر الى منطقة نهر النيل، ثم الى منطقة الصحراء الكبرى حتى غرب إفريقيا وساحل المحيط الاطلسي، ومع الاقرار بتنوع وتعدد مستويات العلاقات مع دول الجوار الإفريقي واختلاف القضايا بوجه عام، إلا ان التعقيدات الحالية او الاحتمالات المستقبلية تستدعي الحسابات الدقيقة والسيناريوهات المتنوعة ، وهذا لأن المنطقة هي ظهر الوطن العربي في صراعه المستمر بشأن القضية الفلسطينية وضد السياسات الإسرائيلية.

●لقد اشار البيان الصادر عن القمة العربية بوضوح في اكثر من موضع إلى اهمية دعم الأمن القومي العربي الشامل لمواجهة التحديات التي تهدد سيادة الدول العربية ووحدة اراضيها ومواردها الطبيعية . وهذا مبدأ صحيح وسليم، ولكن التطبيقات وتصورات التنفيذ ستكون المعيار الذي يثبت إمكانات ومستويات الحسم والعزم في السياسة العربية، وفي هذا المجال اشير إلى

نقطتين:

● الأولى هي القراءة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمعنى النطاق الجغرافي للأمن القومي العربي، لقد امتد هذا النطاق من صورته التقليدية وهي ارض العرب من الخليج إلى المحيط دولار وبشرا وارضا وبحرا وجوا الى صورة حديثة تمدد وتوسع فيها النطاق الجغرافى من الشمال إلى جنوب ليشمل ماوراء البحر الاحمر وباب المندب من بحر العرب والاراضى المشاطئة لمياه المحيط الهندى حتى موقع جزر القمر التى تمر بقربها خطوط ومسارات التجارة الدولية، وايضا تمدد وتوسع النطاق من الشرق الى الغرب للعبور من مضيق جبل طارق إلى المياه الاقليمية للمغرب وموريتانيا فى المحيط الإطلسى حيث تتصارع مصالح الاتحاد الأوروبى حول الصيد ، وهذا النطاق الجغرافي في صورته الحديثة هو الذي تجرى فيه محاولات ومشروعات سياسية واقتصادية تتحدث عن الشراكة المتوسطية ومحاولات تشكيل منظمات اقليمية فرعية فى القرن الإفريقى ومنطقة اعالى البحار حتى شرق افريقيا . ومن ناحية ثانية تشهد المياه والبحار فى داخل الصورة الحديثة للنطاق الجغرافى تنظيم قيادات عسكرية وبحرية أمريكية وفرنسية، وفضلا عن هذا فان سياسة دولة جنوب إفريقيا المعاصرة تتبنى مشروع انشاء تجمع اقتصادى للدول المطلة على المحيط الهندى، وقد وجهت الدعوة إلى دول عربية للانضمام إلى هذا التجمع وهى عمان واليمن، فاذا نجحت الدعوة والمحاولة فان القسم الجنوبى من النطاق الجغرافى فى صورته الحديثة سوف يشهد وضعا مختلفا تماما عما هو عليه الآن.

●النقطة الثانية هى رصد النتائج الحالية والمستقبلية للتغير فى السياسات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهذه النتائج لم تصل إلى نهاياتها أو صورتها المستقرة بعد، وهى تتعلق بسياسات الدول الكبرى ذات المصالح والاهتمامات المتنوعة مع دول الجوار الافريقى على مستويات ثنائية او على مستويات المناطق الفرعية، وفى مقدمة هذه السياسات الأجنبية نجد السياسة الأمريكية وسياسات دول الاتحاد الاوروبى مجتمعه أو على انفراد مثل السياسة الفرنسية والسياسة الأيطالية، كما نجد سياسات ومحاولات لبعض الدول الإفريقية والآسيوية التى تبحث لها عن دور أو تخطط لمبادرة تجعلها ذات تأثير أو وزن فى الساحة الاقليمية لدول الجوار الإفريقى، ومن ناحية ثانية فانه يؤخذ فى الحسبان التغير الذى حدث فى ترتيبات وتصورات الأمن القومى للدول الإفريقية المجاورة ، وذلك لان النخب والفئات والطبقات السياسية والاجتماعية التى وصلت إلى قمة الحكم فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، تمثل أوضاعا جديدة ولها اتجاهات وسياسات فيها اختلاف عما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة، وتتمثل هذه الاوضاع والتصورات الجديدة فى نظرة بعض هذه الدول الإفريقية للعلاقات الثنائية مع الدول العربية وفى سياسات وتحالفات دول الجوار الإفريقى مع السياسات الاوروبية والأمريكية والأمثلة فى هذا المجال كثيرة.

●وفى الختام اضيف ملاحظة عن القضية الصومالية، فقد عبر البيان عن القلق تجاه اوضاع الصومال الراهنة، ودعا زعماء الفصائل الصومالية إلى الاضطلاع بمسئولياتهم لتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ خلافاتهم وتشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالى.

● هذه الفقرة تذكر المهتمين بالشأن الصومالى أن هذه الصياغة هى الموقف الدائم للسياسة العربية على مستوى جماعى او على مستوى فردى منذ عام ١٩٩١ ، فقد نظمت الجامعة العربية مؤتمرين متتالين فى جيبوتى عام ١٩٩١، ثم شاركت الدول العربية فى مؤتمرين للأمم المتحدة عقدا فى أديس أبابا عام ١٩٩٣ وتابعت السياسات العربية القضية فى الأمم المتحدة وفى منظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى استمرار القضية على جدول أعمال اجتماعات الجامعة العربية، كما استمر الاهتمام العربى بمتابعة السياسات الإفريقية والأوروبية والأمريكية الخاصة بالقضية الصومالية ، وعلى الرغم من كل هذا فقد وصلت الجهود والوساطة والمشروعات للحل إلى طريق مسدود، يعبر عنه حاليا تفاقم الانقسامات والخلافات واستمرار الحرب الأهلية حتى عام ١٩٩٦.

● وفى تقدير ان صياغة هذه الفقرة هى تعبير عن مطلب مثالى ، وان تمسك السياسة العربية بهذا المطلب هو الأمل فى المستقبل ، والذى أراه غير قريب أو غير مرئى، والسبب فى هذا هو عدم توافر الظروف الموضوعية السياسية والاجتماعية فى داخل الصومال، وعدم رغبة أطراف وقيادات الميليشيات المسلحة فى تنفيذ المصالحة الوطنية، كما ان تعقد الحالة الصومالية هو نتيجة لاستمرار لعبة الأمم على المستوى الاقليمى والمستوى العالمى.

القسم الثاني

التجارة وتنافس أوروبا وأمريكا

التجارة والراية الأمريكية فى إفريقيا

■ فى اعتقادى ان عام ١٩٩٦ هو علامة فارقة فى تطبيقات الاهتمام الامريكى بالقارة الافريقية، فقد شهدت بدايات هذا العام اجراءات عسكرية وتجارية تنبىء بتنفيذ سياسات ثم إقرارها، وترتيب أهداف وخيارات تتوافق مع تطورات البيئة الدولية والاقليمية التى عقبت انتهاء الحرب الباردة.

■ على مستوى التجارة والاستثمارات والتنافس فى الاسواق - تكشف جولة وزير التجارة الامريكي في شهر فبراير الماضي عن السياسة والاهداف :

- الدول التي زارها تشمل دولة فرانكوفون وأربع دول انجلوفون تقع جميعاً فى افريقيا جنوب الصحراء، مع توفير مذكرة تفاهم مع منظمة سادك لدول الجنوب الافريقى، ومعنى هذا ان منطق السياسة انتقائى لدول تراها واعدة وصاعدة فى مجال التجارة والاسواق، كما تعتبر قواعد أو نقاطا للتمركز والتنافس والانتشار فى مناطق الغرب والوسط والشرق والجنوب الافريقى، وهذا واضح من أسماء الدول وموقعها.

■ أهداف السياسة معلنة فى تصريحات الوزير وهى ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن الاسواق الافريقية لصالح أوروبا، وان تغييرات هائلة سياسية واقتصادية حدثت فى افريقيا وهى تفتح نافذة للاستثمارات، وان نصيب التجارة الامريكية من الاسواق الافريقية جنوبى الصحراء بلغ فى عام ١٩٩٤ حوالى ٧,٧٪ بينما بلغ نصيب دول الاتحاد الاوروبى ٤٠٪ من اجمالى التجارة، والمطلوب تغيير الانصبة.

■ وتتحرك السياسة الامريكية فى اطار أهداف عامة هى إزالة الحواجز التى تعوق التجارة، وافساح المجال امام القطاع الخاص بصفته محرك النمو، مع التزام عميق بالاصلاح الاقتصادى والسياسى وانشاء البيئة الملائمة لنمو التجارة والاستثمار. وان هذه الاستثمارات والتبادل التجارى تصديرا واستيرادا ليست فى كل القطاعات أو فى كل الدول، انما هو انتقاء واختيار لقطاعات معينة مثل التعدين والاتصالات والتصنيع وأسواق المال والقوى البشرية فى دول أو مناطق معينة. ومن هنا تأتى قيمة واهمية دول الجنوب الافريقى المنضوية فى منظمة سادك وفى مقدمتها دولة جنوب افريقيا، وقد نشرت مجلة افريكان بيزنس فى عدد مارس ١٩٩٦ قسما خاصا عن الاستثمارات فى منطقة جنوب افريقيا والعلاقات مع الاتحاد الاوروبى، وتشير الأرقام المنشورة الى ان المنطقة تجتذب منفردة نصف الاستثمارات الاجنبية القادمة للقارة، بينما تحصل مناطق الغرب والوسط والشرق والشمال على نسب ضئيلة من هذه الاستثمارات، ويضاف الى هذا تعاظم قدرة وطاقة دولة جنوب افريقيا على التصدير للأسواق والتنافس فى المنطقتين العربية والافريقية وعلما بأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانب الامريكي ومنظمة سادك توضح أنواع القطاعات الانتاجية والاستثمارية والخدمية التى يتم فيها التعاون والنشاط المشترك.

■ أما على الجانب الآخر من السياسة الامريكية فى المنطقة، فقد تم تطبيق اعادة التنظيم وتوسيع الصلاحيات بالنسبة لعمل ووجود الأسطول الأمريكى الخامس (سنتكوم) اعتبارا من مطلع يناير ١٩٩٦، وبموجبها تقرر ضم مساحات من البحار والمياه والمناطق الشاطئة لتكون تحت مظلة رعاية ومتابعة الأسطول الخامس، وكانت سابقا من اختصاصات الاسطول الامريكى العامل فى المحيط الهادى، وبهذا التنظيم السارى حاليا امتدت صلاحيات الاسطول الخامس لتشمل الخليج بشاطئيه العربى والفارسى - حيث توجد قيادة الاسطول، وبحر عمان وبحر العرب والبحر الاحمر وخليج عدن. وشواحل افغانستان وباكستان والهند المطلة على المحيط الهندى. والجزر العديدة المتناثرة فى مياه المحيط الهندي وفي مقدمتها جزر دييجو جارسيا وسيشل، ويضاف الى هذا الحصر مياه الساحل الشرقى للقارة الافريقية حتى جنوب كينيا حيث توجد المياه الاقليمية لتنزانيا.

■ ومعنى اعادة التنظيم والترتيب ان القسم الاكبر من المحيط الهندى والمناطق المشاطئة والخلجان والبحار المفتوحة عليه أصبحت منطقة مترابطة فى المفهوم العسكرى والبحرى، وتتوافق هذه النظرة مع التحول والنشاط الذى يشهده المحيد الهندى، فقد أصبح الممر التجارى الجديد الذى يربط التجارة المتنامية والمواصلات والاتصالات الكثيفة بين المناطق الافريقية جنوب خط الاستواء والجناح الاسيوى من المنطقة العربية والمناطق الاسيوية الاخرى ومايرتبط بها من أراض ودول وجزر تقع فى المحيط الهندى. ولعل انعقاد مؤتمر قمة بانكوك بين الاتحاد الأوروبى والدول الاسيوية مؤشرا للصراع التجارى القادم فى القرن الحادى والعشرين، وهو تفسير لارتفاع أهمية المحيط الهندى وترتيب الأوضاع المسبق الذى يجرى حاليا فى الجزر والدول المشاطئة وطرق التجارة العالمية.

■ وسوف تكتمل الصورة بنتائج المنافسات التجارية المتصاعدة وفيها الكثير الذى لم يكشف عنه بعد، وأن كانت النذر والتصورات مطروحة للنقاش والحوار منذ عام ١٩٩٥، وقد أسهمت فى هذا المجال الصفحة الاخيرة من الاهرام الاقتصادى بمقالات سابقة حول قضايا المعونات الامريكية وتهميش افريقيا والعلاقات بين الاتحاد الاوروبى وافريقيا ومشكلات جزر البحر الاحمر، وسياسيات تجارة جنوب افريقيا فى المنطقتين العربية والافريقية.

صراع الفيلة في افريقيا

●منذ مطلع عام ١٩٩٦ ـ تشهد القارة الافريقية ارتفاعا متتاليا في حدة التنافس الأمريكي الفرنسي، وتعبر عن هذا التنافس أرقام واحصاءات التجارة الدولية، كما تعبرعنه تصريحات رسمية من كلا الجانبين يتحدث بها مسئولون كبار من رجال الحكم. وفي تقديري ان هذا التنافس له تاريخ سابق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانه كان موجوداً ومحكوما باعتبارات الحرب الباردة والتحالف الاوروبي الامريكي ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، ولكن بانتهاء الحرب الباردة رفعت القيود والخطوط امام انطلاق المنافسة.

●واعتقد ان هذا التنافس له جذر أصيل ومستمر، وهو التنافس في بيئة وقطاعات التجارة والأسواق الدولية والاستثمارات والمعونات والتسهيلات المالية والاقتصاد العالمي، وماغير هذا هو قضايا طارئة أو مرحلية تضيف الي جذوة نار المنافسة لهيبا مرحليا أو تعقيدات تضاف الي مقتضيات الجذر الأصلي للتنافس. ان الطرف الامريكي يسعي للحصول علي حصة أكبر من نصيبه الحالي في الأسواق الافريقية، وان الطرف الفرنسي يدافع عن حصته ومجالات نشاطه التجاري والاقتصادي ومايترتب علي الحصة التجارية والاقتصادية من وجود ونفوذ سياسي وثقافي وعسكري.

●لقد نشر الاهرام الاقتصادي مقالا بتاريخ ١٩٩٦/٣/١١ عن الراية والتجارة الامريكية في افريقيا، اشار الي تصريحات وزير التجارة الامريكي خلال مؤتمر اقتصادي إنعقد في عاصمة السنغال حيث قال ان السياسة الامريكية لن تتخلي عن الأسواق الافريقية لصالح اوروبا، وان نصيب التجارة الامريكية في اسواق افريقيا جنوب الصحراء هو ٧٪ من إجمالي التجارة العالمية بينما نصيب الاتحاد الأوروبي من هذه التجارة هو ٤٠٪، وان هدف السياسة الامريكية هو تغيير الأنصبة والنسب المئوية لصالح التجارة الامريكية.

●وقبل ان ينتهي العام الحالي زار وزير الخارجية الامريكية خمسا من الدول الافريقية، دولة عضو في الفرانكوفون، ودولة عضو في كومنولث اللوزوفون، وثلاث دول من جماعة الانجلوفون. وتحدثت وسائل الاعلام العالمية عن مجموعة القضايا التي تحدث فيها الوزير وفي مقدمتها موضوع ترشيح الاستاذ الدكتور بطرس غالي لفترة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة، وموضوع التصور الامريكي لانشاء قوات لحفظ السلام في افريقيا، وموضوع مكافحة المخدرات، وموضوع تخفيف العقوبات الاقليمية المفروضة ضد بوروندي، وهي قضايا تعرف خلافات فرنسية امريكية متنوعة.

●ولكن الأهم والأخطر في أهداف الرحلة ـ هو أهداف السياسة الامريكية في القارة الافريقية ولقد جاء في محاضرة ألقاها وزير الخارجية في لقاء نظمته احدي جامعات دولة جنوب افريقيا، مايلي:

«ان افريقيا لم تعد حكرا علي أحد، ولقد ولي الزمن عندما كان بالامكان تقسيم افريقيا الي مناطق نفوذ وعندما كان بإمكان دول عظمي اجنبية اعتبار مجموعة من دول افريقيا محمية خاصة او ضيعة خاصة... ان السياسة الامريكية تعزز وجودها ونشاطها في افريقيا، وان الرئيس بيل كلينتون عازم علي تعزيز الالتزام الامريكي في افريقيا.... ان حركة التجارة بين الولايات المتحدة ودول افريقيا جنوب الصحراء قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ عن معدلات العام الماضي، وأن شركة امريكية تستثمر او تزيد من عملياتها في افريقيا جنوب الصحراء كل اسبوع».

● وهذا كلام واضح وصريح في أن التمهيد السياسي للحديث يؤدي الي حقائق إقتصادية تتعلق بالتجارة الدولية والاستثمارات والأسواق، وان حصة ونصيب الجانب الأمريكي في توسع ونمو... ومع ان الوزير الامريكي لم يذكر دولة اوروبية باسمها او بصفاتها الظاهرة، الا ان السياسة الفرنسية فهمت الرسالة، واتخذت قرارها بالرد السريع الحاسم، وانطلقت التصريحات الرسمية الفرنسية ومن اهمها ماقاله وزير التعاون الفرنسي:

«ان افريقيا لم تعد محمية فرنسية، وليس في العالم اي منطقة اخري تعتبر محمية لأحد..... ان الرئيس كلينتون لم يزر افريقيا قط ، ولم يذكر افريقيا ولو مرة واحدة في خطابه امام الأمم المتحدة، وان معونات ومساعدات التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه من قبل. ولهذا فإنني سعيد جدا بأن أري الرئيس الامريكي يبدي اهتماما بافريقيا ويجعلها من أولوياته قبل ثلاثة اسابيع من الانتخابات».

● لقد ترتب علي هذه التصريحات انتشار جو انفعالي حاد بين الجانبين نشرته وسائل الاعلام، واطلق الجانب الامريكي لسانه في وصف تصريحات الوزير الفرنسي بالوقاحة وطالب فرنسا رسميا بسحب هذه التصريحات، واعتقد ان الموضوع سوف تتم تسويته بالاساليب الدبلوماسية، ويبقي في القلب مافي القلب لدي كل من الطرفين.

● وفي تقديري انه من الخطأ الظن بأن ارتفاع حدة التنافس او ارتفاع نبرة الحديث المتبادل قد يعني نذر حرب قادمة بين الطرفين في المستقبل القريب أو البعيد، ان هذا لن يحدث وليس واردا في التفكير، وخير مايمثل المنافسة الامريكية الفرنسية هوحكمة افريقية تقول ان الفيلة عندما تتصارع، تتكسر تحت أقدامها اعشاب الأرض. ولاتذكر الحكمة الافريقية خسائر اخري غير أعشاب الأرض.

مباراة التنافس في وسط افريقيا

● في تقديري أنه قبل ختام عام ١٩٩٦ ـ قد حسمت الجولة الأولى من مباراة التنافس بين الانجلوفون والفرانكوفون فى وسط افريقيا، وكانت النتيجة لصالح الانجلوفون، وسوف يشهد مطلع عام ١٩٩٧ الجولة الثانية بين الطرفين، اذ تجرى الآن عمليات تقييم ودراسة الأوضاع على الأرض وفى داخل المجموع البشرى العام، وتقوم القوى الدولية الفاعلة بترتيب ورص الصفوف والعلاقات المتبادلة فى داخل كل جانب، والنظر والفحص لسيناريوهات وتصورات وأهداف الجولة القادمة.

● ويساند هذا الرأى عدد من الحقائق والخطوات والمعالم التى جرى ظهورها أو تم اتخاذها من جانب الأطراف الدولية والاقليمية، حيث ان التغيير الذي تم فى داخل الاطار الدولي قد طرح نتائجه وتداعياته على المستوى الاقليمي، ومازلنا نتوقع مزيدا من التغيير على المستوى الاقليمى فى منطقة البحيرات العظمى، وفيما يلى نعرض عددا من هذه الحقائق والمعالم

ـ منذ بداية شهر ديسمبر الحالى قامت السياسة الخارجية الفرنسية بتعديلات فى أولويات تحركها وأساليب مواجهة أزمة العنف المسلح والتمرد فى شرق زائير، فقد انعقدت فى عاصمة بوركينا فاسو قمة فرنسية افريقية ودعيت جميع دول القارة الأفريقية لحضورها فيما عدا ليبيا والسودان، ولبى الدعوة ٤٦ دولة وافتتح الاجتماع الرئيس شيراك بخطاب دعا فيه الى تنظيم مؤتمر دولى ترعاه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لبحث مشكلات وصراعات منطقة البحيرات العظمى، وما ان اختتم المؤتمر اعماله وأصدر قراراته، حتى اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية انسحاب فرنسا من خطة تشكيل قوات دولية متعددة الجنسيات للتدخل فى شرق زائير، طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر من قبل بشأن هذا الموضوع.

ـ فى النصف الأول من شهر ديسمبر الحالي، أكدت السياسة الأمريكية مواقفها وأهدافها للعمل الدولى بوجه عام وفى مناطق النزاعات بوجه خاص، فقد أعلن المستشار الجديد للأمن القومي للرئيس الأمريكي أولويات الاستراتيجية الأمريكية عن الشئون الخارجية التي وضعتها الادارة لكي تنفذ خلال فترة الولاية الثانية للرئيس الأمريكي، وهذه الاستراتيجية لها خمسة أهداف شاملة من بينها الهدف الرابع فى ترتيب الأولويات وهو التأكيد علي أن الولايات المتحدة هى الدولة التى لايمكن الاستغناء عنها، وهي القادرة على المساهمة فى صنع السلام حيث توجد مصالحها وقيمها. وهذا الترتيب وهذه الصياغة للهدف الرابع يكشف الخط السياسى الأمريكي فى مواجهة أزمة وأحداث منطقة وسط افريقيا، اذ تحمل الصياغة معنيين، أولهما إمكانية الإنجاز والتقدم، وثانيهما إمكانية التباطؤ والتريث، ويتم الاختيار بين المعنيين وفقا لاختيارات السياسة الأمريكية ونتيجة لقياس مصالحها العاجلة والاجلة، وطبقا لتقديرات المصالح والأهداف التى تبتغيها الأطراف التى ساندتها السياسة الانجليزية ومجموعة الانجلوفون الأفريقية تجاه الدعوة

الفرنسية المبكرة لتشكيل قوات تدخل دولية تحت مظلة الأمم المتحدة.

● ان التباطؤ أو التريث أو الدراسة الدقيقة لمهمة هذه القوات الدولية وأهدافها - مهما كان المسمى الذى يستحسن اختياره - أدى الى الأحداث والتطورات التى غطتها وسائل الاعلام الدولية وبلغت ذروتها بعودة اللاجئين الى رواندا، وأخيرا قام الجنرال باريل الكندى والمرشح لقيادة القوات الدولية بزيارة ميدانية الى المنطقة وتوصل الى نتيجة مفادها عدم وجود الحاجة الى قوات تدخل دولى بالشكل أو بالتصور الذى طرح قبلا على المنظمة الدولية، وان المهمة الانسانية والعسكرية يجب أن يعاد النظر فيها بأكملها.

- ان قضية بوروندى قد عادت الى مقدمة الجوانب التى تفحص فى مشكلات المنطقة، فقد أخذت مكانها بين أولويات اهتمام موتمر القمة الفرنسية الأفريقية، لقد أيد المشاركون ضرورة الإسراع بإنهاء الحصار والمقاطعة الاقتصادية التي سبق أن فرضتها دول الجوار الاقليمى عقب الانقلاب العسكرى فى بوروندى، وهذا الموقف العام يذكرنا بزيارة وزير الخارجية الأمريكية الى تنزانيا خلال جولته الأفريقية فى النصف الأول من شهر أكتوبر الماضى، واقتراحه على رؤساء دول الجوار الاقليمى البدء فى تخفيف أو رفع المقاطعة الاقتصادية ضد بوروندى، ولكن التصميم والتحمس للمقاطعة كان لا يزال شديدا خاصة بالنسبة لسياسة تنزانيا التى عارضت الانقلاب البوروندى وفكرت فى أساليب أعنف من الحصار الاقتصادى، وان لم تستطع فى ذلك الوقت الحصول على اجماع افريقى اقليمى لخطوات اكثر من فرض المقاطعة الاقتصادية.

- أخيرا وصلت آثار النتائج والتداعيات الى سياسة تنزانيا تجاه قضية اللاجئين الروانديين المقيمين على أرضها ويقدرون بنصف مليون لاجئ، فقد طلبت اليهم العودة الطوعية الى بلادهم قبل نهاية شهر ديسمبر الحالى والإ فسوف تتخذ اجراء القسر والإكراه لإخراجهم من مناطق الشمال الغربى لبلادها، وكان هذا القرار نتيجة لعملية عودة اللاجئين من شرق زائير بعد تحطيم سيطرة الميليشيات المسلحة التى فرضت ارادتها على معسكرات اللجوء، وكان نتيجة أيضا لاكتشاف التحالف القائم بين ميليشيات الهوتو الروانديين والبوروندييين على اللاجئين الى بلادها، وعندما حاول اللاجئون تحت توجيه قيادات الميليشيات المسلحة الهروب من المعسكرات الى قلب الريف التنزانى والتوجه جنوبا نحو حدود زامبيا ومالاوى أو التوجه شمالا نحو حدود كينيا، قامت القوات المسلحة والشرطة التنزانية بإيقاف مسيراتهم وأرغمتهم على العودة قسرا الى معسكرات اللجوء والتأهب للمغادرة الى رواندا قبل نهاية شهر ديسمبر الحالى.

أوربا تحفظ السلام فى افريقيا

●التدخل العسكرى الفرنسى لاخماد تمرد عسكرى فى جمهورية افريقيا الوسطى، ادى الى كشف المستور عن حقيقتين: الأولى هى استمرار عجز وهزال الية فض المنازعات الافريقية، والثانية هى الحديث عن تصورات فرنسية بريطانية لانشاء قوات لحفظ السلام للتدخل المباشر فى النزاعات الداخلية فى الدول الافريقية، وان هذه التصورات تلقى القبول من دول افريقية عديدة.

●المرة الثانية فى عام ١٩٩٦ ينكسر الضبط والربط بين جنود الجيش، ويتظاهرون فى شوارع العاصمة طلبا لمرتباتهم الشهرية المتأخرة لبضعة شهور، وتحولت المظاهرات الى تمرد وحركة سياسية واسعة بانضمام احزاب المعارضة، ولكن رئيس الجمهورية استنجد بالحكومة الفرنسية التى حركت قواتها المرابطة فى قاعدتها العسكرية فى جمهورية افريقيا الوسطى وارسلت الفا أخرين من القوات الخاصة، ومن أجل التوصل الى حل سياسى قامت القيادة الفرنسية بالتفاوض مع الجانبين وتوصلت المفاوضات الى بقاء رئيس الجمهورية فى منصبه والعفو العام عن المتمردين العسكريين والمدنيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتوفير سيولة نقدية عاجلة لسداد المرتبات وتسيير أمور الدولة.

●جذور هذا الوضع نشأت من تطبيق خطط التكيف الهيكلى التى تبشر بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فقد قبلت جمهورية افريقيا الوسطى الخطة وبدأت فى تطبيقها، وخاصة العناصر الخاصة بالخصخصة وضغط الانفاق الحكومى العام، وتخفيض اعداد العاملين المدنيين والعسكريين وميزانياتهم.. الخ، وقد أدى هذا التطبيق الى وضع اقتصادى أخذ فى التدهور منذ العام الماضى من سيئ إلى أسوأ واستشعر رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا خطورة الكارثة القادمة فأعلن ايقاف تنفيذ الخطة لانقاذ مايمكن انقاذه، ولكن هذه الخطوة الرئاسية أدت الى تحريك قواعد المشروطية الدولية التى تلتزم بها الدول المانحة فى أوربا وامريكا، وتم ايقاف تدفق المعونات والمساعدات والتسهيلات المالية المنوعة. فنضبت السيولة وتعقدت الأزمة.

●وعلى الرغم من تحقيق اهداف التدخل العسكرى الفرنسى فى هذه الدولة وفى غيرها من قبل، إلا أن الرأى العام الفرنسى أخذ يتساءل عن الحكمة فى التقتير والتقشف وضغط الانفاق فى داخل فرنسا بينما يتدفق الانفاق وترصد الميزانيات للتدخل العسكرى فى خارج ؟ وتتم هذه المفارقة بعد اعلان الرئيس الفرنسى عن اعادة تنظيم وهيكلة القوات المسلحة الفرنسية العاملة فى الوطن الأم وفى أراضى ماوراء البحار، ومن هنا انكشف الحديث عن سابق تفاوض ومحادثات بين السياستين الفرنسية والبريطانية بدعم من الاتحاد الأوربى لانشاء قوات لحفظ السلام فى افريقيا، وان الحديث يمتد الى تصورات وخطط تغطى قطاعات التدريب والتأهيل والمعلومات والانذار المبكر والموارد المالية واللوجستية، وان هذه التصورات تستفيد من سابق الخبرات والممارسات التى عرفتها القوات العسكرية الأوربية فى حالات مثل انجولا وحالات أخرى فى مناطق خارج أفريقيا.

كما أن الحديث يمتد الى انشاء كلية لتعليم وتدريب القيادات لقوات حفظ السلام فى هرارى عاصمة زيمباوى تأسيسا على أنها احدى الدولتين الكبيرتين فى منطقة الجنوب الافريقى.

●والمعلوم من هذه التصورات والتفاهمات يتداول فى وسائل الاعلام العالمية ولايجد معارضة من دولة جنوب افريقيا، فقد انضمت لعضوية منطقة السلام والتعاون الواقعة فى جنوب المحيط الأطلسى منذ عام ١٩٩٤، وهى عضو فى منظمة سادك التى تشمل ١٢ دولة حاليا، وقد سبق فى اجتماعات للمنظمة اقرار برنامج لحفظ السلام وحل المنازعات سلميا فى منطقة الجنوب الافريقى بدعم من الأمم المتحدة، كما أنه يجرى الحديث والتشاور حول انشاء جهاز يتحمل مسئولية تطبيق هذا البرنامج للحفاظ على الأمن والاستقرار، وعلما بانه لدى منطقة الجنوب الافريقى تجربة ناجحة لمواجهة النزاع الداخلى والتمرد العسكرى فى دولة ليسوتو عام ١٩٩٥.

●تبقى اخيرا الاشارة الى موقع ودور الآلية الافريقية لحل المنازعات فى داخل هذا الاطار الواسع الذى يشمل المكونات والاحداث والتصورات الواردة فى هذا المقال، لقد تأجل اجتماع المجلس الوزارى للآلية أخيرا، ثم أعلن عن اجتماع قمة جهاز الآلية على هامش مؤتمر القمة الافريقية القادم والمقرر عقده في الكاميرون في أوائل شهر يوليو القادم .وفي إطار الاستعدادات لعقد قمة جهاز الالية عقدة رؤساء الأركان الأفارقة اجتماعا فى أديس أبابا فى مطلع شهر يونيو الحالى، واصدروا تقريرا يتكون من ٢٥ صفحة تبناه المشاركون من الدول اعضاء منظمة الوحدة الافريقية، ويؤكد التقرير أن الدول المشاركة لاتؤيد فكرة تشكيل قوة افريقية دائمة لحفظ السلام، ومن جانب أخر طالب التقرير الأمم المتحدة زيادة معونتها للآلية الافريقية.

●التعليق من عندى وهو أن الامم المتحدة تشكو من حالة الافلاس المزمن وكذلك منظمة الوحدة الافريقية فى نفس الوضع والحالة.

متابعات في التدفق الاعلامي

● متابعة تدفق الاخبار السياسية في ثنايا الاعلامي المكتوب والمسموع تتيح فرصا متنوعة المستويات للتجميع والتربيط، الأمر الذى يترتب عليه استكمال صورة واضحة لجوانب الاحداث، أو بناء تفسير وفهم لمجريات السياسة الدولية، وأعرض مثلين على هذا القول.

● حفظ السلام في التصور الأوروبي:

فى أول اغسطس الحالى اعلنت الحكومة البريطانية خططها لتشكيل قوة جديدة للانتشار السريع لمواجهة الازمات والصراعات المسلحة فى العالم، ويتراوح عدد افراد القوة بين ٦-٨ الاف لتنفيذ مهام سلمية وقتالية ، وسوف يحظى هذا التشكيل بأولوية في توزيع ميزانية وزارة الدفاع البريطانية.

وقد سبق للاهرام الاقتصادى الحديث عن الموضوع بتاريخ ٩٦/٦/١٧ ، فى مناسبة اتفاق بريطاني فرنسي برعاية من الاتحاد الاوروبى، وان خطط فرنسا تشمل تكوين قوات تصل الى حوالى ١٥ الف جندى، وان التجربة الحالية تستفيد من تجارب سابقة للدول الكبرى والامم المتحدة فى مناطق متنوعة.

هذا التوجه الاوروبي يدعو الى الذاكرة توجها افريقيا فرانكوفونيا يتخذ خطواته منذ أوائل هذا العام بمبادرة سنغالية، فقد تشكلت منظمة جديدة تحت شعار افريقيا، وجوهر عملها هو التفكير فى انشاء قوة اقليمية قادرة على التدخل السريع لايقاف الحروب الاهلية ومكافحة انتشار الاسلحة، والتشاور فى مجالات الامن ومواجهة الأزمات الامنية بين الدول المشاركة في المنظمة، وهى السنغال وساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، ومن الدول العربية الافريقية انضمت المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر وليبيا وقد عقدت الدول المؤسسة للمنظمة اخيرا اجتماع قمة فى نواكشوط لتفعيل إجراءات تحقيق الاهداف التى تسعى لها المنظمة.

فى الصورة الان اكثر من معنى ومستوى ، فالواضح هو سياسة الالتفاق أو الابتعاد عن دور منظمة الوحدة الافريقية وجهاز الآلية المركزية لفض المنازعات الافريقية لاسباب متنوعة يدلى بها كل جانب من المشاركين فى هذا المجال، وواضح ايضا ان الدول الاوروبية التى شهدت تصفية امبراطورياتها فى منتصف القرن العشرين، تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، بانتقاء افضل الوسائل والاساليب من وجهة نظرها فى اطار المفاهيم والاوضاع الجديدة فى العالم مثل مايسمى بالدبلوماسية الوقائية وتحاول ان تربط بين سياساتها الحالية وأوضاع دول ومناطق فى القارة الافريقية.

● علاقات موزمبيق مع الانجلوفون:

عقدت دولة جنوب افريقيا وموزمبيق فى مايو ١٩٩٦ اتفاقية تقضى بالسماح لحوالى الف من المزارعين - من ذوى الاصول البيضاء فى جنوب افريقيا - بالتوطن والعمل فى الانتاج الزراعى وتربية الماشية فى محافظة نياسا فى شمال موزمبيق لمدة خمسين عاما، وتقضى

الاتفاقية بمنح المزارعين حوافز متنوعة تشجيعا لانتاج الحبوب وفى مقدمتها الذرة بهدف الاستكفاء للسوق الداخلي وبعد ذلك للتصدير، ويخصص لكل مزارع واسرته حيازة مساحة من الارض قد تصل الي حوالي الف هكتار، والمنطقة المخصصة للتوطن لم تستثمر زراعيا من قبل وخالية منالعمران البشرى. وفى مقابل هذا حصلت موزمبيق على ضمانات من حكومة جنوب افريقيا في مجال منح فرص وأولوية للعمالة الموزمبيقية للسفر والعمل في جنوب افريقيا، مع اتخاذ الاجراء اللازم لعدم ملاحقة أو ترحيل العمالة الموزمبيقية طبقا لسياسات العمل التى تطبقها دولة جنوب أفريقيا تجاه العمالة الاجنبية حاليا.

هذه الاتفاقية سبقتها تفاهمات واهتمامات لربط مناطق القلب الصناعى والانتاجى فى جنوب افريقيا عبر ممر تمتد فيه طرق برية وسكك حديد تصل الى ميناء مابوتو فى موزمبيق، وهذا جزء من سياسة التصدير والتجارة التى تتبناها جنوب افريقيا عبر المحيط الهندى. كما ان هذا الاجراء هو جزء من خطط دعم وتوثيق العلاقات بين جنوب افريقيا واعضاء منظمة سادك للجنوب الافريقى. وقد سبق للأهرام الاقتصادى ان تناول هذه الموضوعات بتاريخ ٨/٤/٩٦ و٥/٨/١٩٩٦، واستطرادا تجدو الاشارة الى ان تجربة توطين المزارعين من جنوب افريقيا فى موزمبيق ليست التجربة الاولى فى هذا المجال، فقد سبق عقد اتفاقية مع جمهورية الكونغو وتم توطين مجموعة من المزارعين الذين يعملون فى مجال الزراعة وتربية الماشية.

وفى اطار الاهتمام الانجلو فونى العام بجمهورية موزمبيق الى اجراء مناورات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة الامريكية والقوات المسلحة الموزمبيقية فى الاسبوع الاول من الشهر الحالى، وهى تجرى لأول مرة بين الجانبين، وعلما بان السياسة الامريكية تدعم موزمبيق فى مجال المعونة العسكرية بالسلاح والنقليات والتدريب. خاصة منذ أن تحولت موزمبيق الى القبول بالديمقراطية التعددية والخصخصة واقتصاديات السوق.

إجمالى القول هو أن موزمبيق تحتل موقع إهتمام متصاعد فى تفكير الدول الانجلو فونيه.

شمال إفريقيا بين الشرق الاوسط وأوروبا

● شهد النصف الاول من شهر نوفمبر ١٩٩٦ ثلاث مناسبات، اعطت انباء منطقة شمال افريقيا مكانا متقدما في تدفق وسائل الاعلام العربي والعالمي.

- يوم ١٣ نوفمبر إنعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا، الذى اسهمت في اعماله وفود عديدة من الدول والمنظمات الاقليمية، والعالمية والمؤسسات المتخصصة والشخصيات الحكومية وغير الحكومية. وقد شاركت في المؤتمر من منطقة شمال افريقيا دول مصر وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا، ولم تشترك ليبيا لاسباب تتعلق بقرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن قضية لوكربي.

- يوم ١٠ نوفمبر اعلنت الدول الاوروبية فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال عن تشكيل قيادة عسكرية لقوة مشتركة لحفظ السلام والاغاثة الانسانية ومواجهة الحالات الطارئة في جنوب البحر المتوسط (يوروفور)، وان تدخل هذه القوة سوف يتم بناء على طلب دول المنطقة وبغطاء من الامم المتحدة وبقرار من مجلس الامن. ولكن الاعلان المفاجئ اثار قلقا عميقا وردود افعال متنوعة من جانب الدول العربية في شمال افريقيا، وخاصة ان الدول الاربع التى شكلت القوة هى اعضاء في الاتحاد الاوروبى بجناحيه السياسى والعسكرى، وهى اعضاء في حلف الاطلسي الذى تمتد مظلته العسكرية فوق مياه البحر المتوسط منذ انضمام اليونان وتركيا لعضويته ايام الحرب الباردة، كما ان وسائل الاعلام نشرت تصريحات واحاديث اوروبية حول افكار ومشروعات وترتيبات مقترحة لتعاون عسكرى وامنى في منطقة البحر المتوسط لمواجهة عدم الاستقرار الامني.

- يوم ٩ نوفمبر تم الاحتفال بتدشين خط انبوب الغاز الجزائرى الذى ربط بين الجزائر واسبانيا مرورا بارض المملكة المغربية وتحت مياه مضيق جبل طارق، ومن المخطط ان يمتد في العام القادم الى البرتغال وبعد ذلك الى فرنسا والمانيا. وقد سبق انشاء خط انبوب غاز جزائرى يعبر الارض التونسية ويمر تحت مياه البحر المتوسط الى ايطاليا وافتتح عام ١٩٨٣. وتقول وسائل الاعلام ان هذه العمليات التجارية تمت باتفاقات بين الحكومات والشركات والمؤسسات المالية العالمية.

● هذه المناسبات الثلاث تطرح عددا منالاحتمالات في ميدان النتائج العاجلة والآجلة، وهذا يتم في اطار الخريطة السياسية للعلاقات المتبادلة سياسيا واقتصاديا بين الدول الاطراف في النشاط الافريقي والشرق اوسطي والاوروبي:

- الجامعة العربية هي المنظمة التى تضم دول الجناح الاسيوى والجناح الافريقى من الوطن العربي، ودول الجناح الافريقي هى عشر دول عربية افريقية، ولكن ستا منها تقع في منطقة شمال افريقيا، وأربعا في منطقة القرن الافريقي ومنطقة المحيط الهندى، ولهذا يكون من المتصور عقلا ان المعاملات والنتائج المترتبة على المناسبات الثلاث السابقة لا تقع بنفس المعيار والفعالية على مجمل دول الجناح الافريقي من الوطن العربي، ومن ثم تتفاوت مواقفها

وتوجهاتها فى هذا الاطار.

- دول تجمع برشلونة واعلانها الصادر عام ١٩٩٥، وه دول الاتحاد الاوروبى ودول منطقة شمال افريقيا التى اتفقت على انشاء منطقة اقتصادية للتبادل الحر والشراكة التجارية والمالية، وعلى ان تقوم بينها عام ٢٠١٠ منطقة للتجارة الحرة تجمع بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط ودول منطقة شمال افريقا المشاركة هى مصر وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وغابت ليبيا عن الاجتماع للاسباب الخاصة بالامم المتحدة، والملاحظة ان الدول العربية الافريقية هى نفسها التى شاركت فى مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- منظمة الوحدة الافرقية هى المنظمة الجامعة لدول القارة الافريقية التى يبلغ عدد اعضائها ٥٣ دولة، وتجدر الاشارة الى ان المنظمة اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية عام ١٩٨٤، الأمر الذى أدى بالمملكة المغربية الى اعلان تجميد عضويتها ثم انسحابها من المنظمة عام ١٩٩١ وقد سبق للمنظمة ان وافقت على تقسيم افريقيا اقاليم فرعية عددها خمسة بهدف انشاء تنظيمات اقليمية فرعية فى داخل الاطار الافريقى العام الذى تنظمه اقتصاديا معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية (معاهدة ابوجا) والملاحظ ان الدول العربية الافريقية قد توزعت عضويتها بين الاقاليم الفرعية، فعدد منها يقع فى نطاق اقليم شمال افريقيا، وعدد آخر يقع فى نطاق اقليم شرق افريقيا، والاستثناء الوحيد هو موريتانيا التى انضمت الى التنظيمين الفرعيين فى كل من شمال افريقيا وغرب افريقيا، بينما ظلت الدولة المصرية خارج عضوية جميع التنظيمات الفرعية القائمة حاليا فى القارة الافريقية.

وقد أدت تطورات وتعقيدات العلاقات المتبادلة بين دول المغرب العربى الى تجميد نشاط الاتحاد المغاربى وعدم فعاليته كتنظيم اقليمى فرعى، ولذلك تشير الانباء الى افكار واتصالات لتشكيل تجمع اقتصادى جديد فى اقليم شمال افريقيا يضم كلا من مصر وليبيا وتونس والجزائر بهدف الخروج من مازق موقف المملكة المغربية تجاه منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية.

● النظرة السابقة حول الموضوع ونتائجه بوجه عام تكشف عن أن تنويع مجالات التعاون والتبادل الاقتصادى والسياسى هو أمر يستحق التشجيع والدعم، ولكن التجارب العالمية المتنوعة تشير الى ان مفهوم التعاون وتطبيقاته تتطلب السير نحو مجالات من التنسيق والتنظيم فى صور اقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية وتقتضى الالتزام بترتيبات والتزامات فى داخل كل تنظيم أو تجمع أو تكتل، ومن هنا يكون السؤال الحاسم: هل لهذه الدول استراتيجية للتحرك. وهل تتوفر لديها بدائل التفكير والتخطيط والاختيار لاحتمالات المستقبل القادم؟

المستقبل العسكرى فى الفرانكوفون الافريقى

● فى أواخر فبراير ١٩٩٦ أعلن الرئيس شيراك عن خطط لاعادة تنظيم الجيش الفرنسى، على مستوى الهيكل التنظيمى وأساليب الأداء، وقدرات التحرك وتجميع الصناعات العسكرية... الخ، والمعنى الذى تداولته وسائل الاعلام العالمية هو أن التغيير الثورى فى الفكر العسكرى الفرنسى يتجه إلى منظومة تجمع بين الاحتراف العسكرى والتقدم التكنولوجى الحديث وتدفق المعلومات وتحليلها ودقة المراقبة للأحداث وسرعة إتخاذ القرار المناسب، ويتم هذا بدلا من منظومة الكم والحشد السابقة، وان لهذا التغيير اسبابا تتعلق بنتائج وأوضاع العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال التهديد بالمواجهة الكونية وبروز ظاهرة الصراعات المحدودة، كما أن الأوضاع الفرنسية الداخلية تتطلب التقشف والحد من الانفاق العام، وان ميزانية القوات المسلحة الفرنسية تمثل عبئا ثقيلا، ويضاف إلى هذا الدروس التى تعلمتها العسكرية الفرنسية.من مشاركتها فى حرب الخليج الثانية وفى التدخل العسكرى فى البوسنة.

● هذه السياسة العسكرية الجديدة - وإن كان تنفيذها سوف يستغرق عددا من السنوات القادمة - تطرح السؤال عن اثارها ونتائجها فى ميادين العلاقات العسكرية الفرنسية الافريقية؛ خاصة ان فرنسا لها التزامات وتدخلات عسكرية فى دول الفرانكوفون الزفريقى بالاضافة إلى أسواق بيع السلاح الفرنسى لهذه الدول وغيرها فى افريقيا.

● العلاقات العسكرية الفرنسية لها عدة مستويات: الأول هو اتفاقيات عسكرية ودفاع مشترك بين فرنسا ودول الفرانكوفون الافريقى تمتد إلى قطاعات الامداد والتنظيم والتدريب والتعاون بين أجهزة الاستخبارات العسكرية، كما أن الكليات العسكرية الفرنسية تستقبل بعثات عسكرية افريقية متنوعة، وهذا المستوى يؤثر فى قضايا وأوضاع التنظيم والادارة كما يؤثر فى تكوين العقيدة العسكرية وتوجهات الفكر العسكرى لدى القيادات والضباط فى الجيوش الافريقية فى دول الفرانكوفون، والمستوى الثانى هو وجود قواعد عسكرية وبحرية ترابط فيها الجيوش الفرنسية فى داخل الدول الافريقية المستقلة، وهى تقوم بمسئوليتين الأولى منهما تنفيذ متطلبات اتفاقيات الدفاع المشترك، والثانية التدخل العسكرى لحماية النظم السياسية فى هذه الدول باسم الدفاع المشترك ضد الغزو أو التهديد الخارجى، وهذه الدول هى السنغال، وتشاد، وجمهورية افريقيا الوسطى، والجابون، وساحل العاج، وجيبوتى. أما المستوى الثالث فهو وجود قوات من الجيش الفرنسى وقواعد عسكرية فرنسية فيما يسمى الأراضى الفرنسية فيما وراء البحار وهى جزيرة مايوت من مجموعة جزر الكومور، وجزيرة ريونيون فى المحيط الهندى، وهذا المستوى تتصاعد أهميته فى التحرك السريع لمواجهة الظروف والأوضاع

المتغيرة في المحيط الهندى إذ أن هذه الجزر تقع خارج الفضاء الأرضى والمائى الذى تشرف عليه وتتابعه قيادة الاسطول الخامس الامريكى (سنتكوم).

● وقد تواترت الأنباء بعد اعلان الرئيس شيراك عن هذه الخطط الجديدة - عن رغبة فرنسا فى تخفيض أو تفكيك أو تغيير عدد من التزاماتها العسكرية فى منطقة الفرانكوفون الافريقى بوجه عام، ولكن السياسة الفرنسية تؤكد أيضا عدة مستويات للتعامل مع الدول الافريقية الفرانكوفونية، فقد اكد وزير الدفاع الفرنسى ان القاعدة الفرنسية فى جيبوتى سوف تبقى بدون تغيير أو تخفيض، والمعنى فى هذا الاعلان واضح أذ هى القاعدة الفرنسية الوحيدة الموجودة والفاعلة فى منطقة القرن الافريقى والبحر الأحمر وباقى المنطقة التى يتابعها ويراقبها الاسطول الخامس الامريكى، أما باقى القواعد العسكرية فى الدول الافريقية الأخرى فسوف تجرى عليها قواعد التخفيض أو التفكيك، والأنباء تشير إلى الاتجاه نحو إبقاء القواعد العسكرية الفرنسية فى ثلاث دول هى السنغال، وتشاد والجابون، وان تصبح باقى الدول المجاورة والمرتبطة بإتفاقيات الدفاع المشترك مع فرنسا تحت مراقبة ومتابعة هذه القواعد الثلاث، أما المستوى الثالث الخاص بالأراضى الفرنسية فيما وراء البحار فلا يوجد حديث عاجل بشأنه، اذ سوف يسرى عليه مايجرى على أوضاع القوات المسلحة الفرنسية فى الوطن الأم طبقا للخطط الجديدة.

● ومن ناحية اخرى فاعتقد ان هذه الآثار والنتائج سوف تمتد إلى أوضاع الجيوش الافريقية فى دول الفرانكوفون الافريقى، لأن المؤسسة العسكرية بوجه عام فى هذه الدول تواجه مشكلات حادة تتطلب إعادة النظر وإعادة التنظيم فيما يتعلق بالاعداد والميزانيات والوظائف والمسئوليات والعلاقات العسكرية المدنية بوجه عام. لقد شهدت الأعوام الأخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة ظاهرة تظاهر وإضراب أفراد القوات المسلحة فى هذه الدول، وليس هذا لأسباب سياسية أو تطلعا للسيطرة على السلطة، وإنما كان لاسباب مالية دعت الجنود إلى التظاهر والاضراب فى شوارع عواصم الدول إحتجاجا على تأخر دفع المرتبات الشهرية لعدة شهور تتراوح بين ثلاثة أو ستة شهور فى عديد من الحالات مثل غينيا، وزائير، وتشاد، وجزر القمر.. الخ، ومن الوارد أن تختلط الأسباب المالية مع الاسباب السياسية كما تطورت فى بعض الحالات بدول الفرانكوفون الافريقى، وهى جميعا تواجه أزمات مالية واقتصادية حادة.

● ويضاف إلى هذا ان الجيوش الافريقية فى دول الفرانكوفون قد نشأت وتوسعت فى العدد والتسليح والتنظيم متأثرة أو طبقا لأنماط الجيش الفرنسى وتنظيماته ومدارسه العسكرية، كما أن فترة الحرب الباردة والمخاوف التى سيطرت على السياسة الفرنسية فى فترة المواجهة والصراع الدولى قد أدت إلى إغراء الدول الافريقية بالتوسع فى تكوين الجيوش وتسليحها، وفى استخدامها أداة للضبط والأمن الداخلى وقمع المعارضين وإحكام السيطرة الحكومية بقوة السلاح، ولهذا أعتقد أن التغيير المتوالى فى البيئات الدولية والاقليمية سوف يطرح نتائجه فى البيئات الوطنية الداخلية.

كومنولث الناطقين بالبرتغالية

■ عقب إختتام مؤتمر القمة الافريقي في الكاميرون في منتصف شهر يوليو الماضي، إنعقد في لشبونة إجتماع ضم رؤساء دول البرتغال والبرازيل وخمس دول أفريقية هي انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، والراس الأخضر وساوتومي وبرنسيب، وهي الدول المستقلة التي تتحدث اللغة البرتغالية (دول للوزوفون) وإتفق المجتمعون على تشكيل كومنولث يضم دولهم لتحقيق أهداف مشتركة في مقدمتها الدفاع عن اللغة والثقافة البرتغالية، والعمل المشترك من أجل تنمية مصالح دولهم وأوضاعها الإقتصادية والاستراتيجية.

■ وتشكيل هذا التجمع يتشابه في أمور عديدة مع التجمعين الآخرين الموجودين حاليا وهما الانجلوفون والفرانكوفون، فهذه التجمعات الثلاثة تضم دولا أوربية وأفريقية وغير افريقية يجمع بينها شعار وحدة اللغة والثقافة ومواريث التاريخ الحضاري منذ وصول الرجل الأبيض للسيطرة على مناطق خارج أوروبا، ولكن تظل القاعدة المحورية لكل تجمع هي موضوعات الإقتصاد والتجارة والاستثمارات والنفوذ السياسي، وفي حالة هذا التجمع الجديد نجد أن الراس السياسي هو البرتغال، ولكن الراس الأقتصادي تفوز به البرازيل، إذ تشير إحصاءات السكان إلى أن إجمالي تعداد سكان التجمع هو حوالي ٢٠٠ مليون ، وتمثل البرازيل وحدها ٧٠٪ من اجمالي هذا التعداد وأما متوسط الدخل الفردي فان البرتغال ترتفع إلى حوالي ٨٠٠٠ دولار سنويا، والبرازيل إلى حوالي ٣١٠٠ دولا سنويا، أما الدول الأفريقية بدون إستثناء فإن متوسط الدخل الفردي يقل عن الآلف دولار سنويا ويتدنى في بعضها إلى ٨٠ دولارا سنويا (طبقا لاحصاءات ١٩٩٣)

■ وبالاضافة إلى هذا ففي البرازيل إقتصاد نشط متوسع نحو الخارج، ليس فقط في أمريكا اللاتينية وإنما أيضا نحو افريقيا، فالشركات والمؤسسات الاقتصادية البرازيلية موجودة على مستويات منوعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ميادين إستثمارات البترول وفي تجارة التصدير والأستيراد وفي الصناعات الأستخراجية، كما أن للبرازيل وجها ثقافيا معروفا في البيئات الثقافية والأكاديمية الأفريقية، فهي أحد منابع الفكر الأقتصادي والسياسي المعروف بإسم مدرسة التبعية، والذي إنتشر في مناطق وجامعات كثير من بلدان العالم الثالث منذ ايام الحرب الباردة، ومن بين كبار مفكريه ومنظريه عديد من المثقفين المعروفين في مجال دراسات الاقتصاد السياسي، ونشير من بينهم إلى رئيس جمهورية البرازيل الحالي.

■ ومن ناحية ثانية فإن إشتداد المنافسة بين الأنجلوفون والفرانكوفون في افريقيا، هو الذي دفع البرتغال والبرازيل إلى طرح فكرة التجمع وتنظيمها في

صورة كومنولث، والسبب هو إتجاه التدافع الأوروبي الأمريكي نحو إستلاب الدول الناطقة بالبرتغالية للأرتباط إقتصاديا بأحد هذين التجمعين، وتشجيع التدريس والتحدث والنشاط الثقافي والتعليمي بإحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية، ونشير في هذا المقام إلى بعض المؤشرات مثل إنجذاب دول اللوزوفون الأفريقية إلى الأنضمام لعضوية منظمات فرعية افريقية، فانجولا وموزمبيق عضوان في منظمة سادك للجنوب الأفريقي ومنظمة كومبيسا لشرق ووسط افريقيا، أما الرأس الأخضر وغينيا بيساو وساوتومي وبرنسيب فهي أعضاء في منظمة إيكواس لغرب أفريقيا، وهذه المنظمات الفرعية ترتب أمور علاقاتها الأقتصادية المتبادلة بشكل يجعل الدول الصغرى تدور في فلك القوى الأقليمية الكبرى في كل منظمة فرعية، والمثل الآخر هو أن ثروات هذه الدول المعدنية والطبيعية لم تستثمر بعد، وأن الشركات والمؤسسات الأنجلوفونية والفرانكوفونية تتجه نحوها للأستكشاف والأستثمار، ومن هذه الثروات الماس والبترول والغاز الطبيعي والكاكاو والموز والفول السوداني والأسماك والقطن والأخشاب... الخ، وتدل مؤشرات التجارة الخارجية لهذه الدول على أن عديدا من الدول الأوروبية والأمريكية هي التي تستأثر بالنصيب الأكبر إستيرادا وتصديرا، وأن جنوب أفريقيا تنافس في أسواق دول الجوار للحصول على نصيب من هذه التجارة (انجولا وموزمبيق).

■ وبإتمام تنظيم هذا التجمع لدول اللوزوفون يمكن القول أن أفريقيا قد تم تقسيمها إلى مناطق ثقافية ترتبط كل منها بدولة أم في أوروبا وأمريكا الشمالية. فيما عدا منطقة الناطقين باللغة العربية في النصف الشمالي من القارة الأفريقية (العربيفون)، ولعل هذا يكون دافعا للجامعة العربية وجناحها الثقافي منظمة اليسكو ولمنظمة المؤتمر الاسلامي وجناحها الثقافي منظمة إيسيسكو إلى اتخاذ خطوة إيجابية للتنسيق بين نشاطاتهما المتنوعة في أفريقيا وإتخاذ خطوة تنظيمية تربط بين الدول الناطقة باللغة العربية والأقليات الكثيرة المتنوعة في القارة من المتحدثين ايضا باللغة العربية في صورة تنظيم أو رابطة ثقافية عامة تدافع عن حاضر وواقع اللغة العربية والثقافة العربية وتعمل على التنمية والتوسع في المستقبل القادم.

هل المحيط الهندى منطقة تجارة متكاملة؟

■ هذه قراءة سياسية لاتنكر حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وإنما تحاول فحص اثار ونتائج الاقتصاد السياسى التى تتراكم فى منطقة المحيط الهندى وتشمل المنطقة المياه والجزر والاراضى المشاطئة فى قارتى افريقيا وآسيا

■ منذ مطلع عام ١٩٩٦ حدثت عدة وقائع كل على حدة فى داخل المنطقة، وتحديدا فى داخل شبكة العلاقات التجارية والاستمارية المتبادلة والتى تنمو على مستويات عديدة، وتتنافس فى اطار هذه الساحة بمكوناتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية دول وقوى اقليمية وعالمية، وان كانت الاهداف تدور حول التجارة والأسواق ، الا ان الوسائل والغايات فيها كثير من الاتفاق وكثير من التناقض ، وهذا هو جوهر التنافس الدولى الحالى.

واعتقد أن التنافس الدولى يدور حول تثبيت أولوية أولى لواحد من التصورين التاليين:

- التصور الأول تتبناه السياسات الأوروبية الامريكية ويدور حول أولوية استمرار المحيط الهندى ممر للتجارة الدولية المتدفقة بين الاطراف الاوروبية الامريكية والاطراف الاسيوية والخليجية عامة، وان هذا التدفق المفتوح لايمنع قيام مبادلات تجارية بين الدول والمناطق المشاطئة للمحيط والخليج.

- التصور الثانى تتبناه سياسات جنوب افريقيا والهند وتساندهما منظمة سادك فى الجنوب الافريقى ودول شبه الجزيرة الهندية وبعض الدول الجزر فى مياه المحيط ويدور حول أولوية تحول منطقة المحيط الهندى الى منطقة تجارة واستثمارات متكاملة، تقوم عضويتها أساسا على دول المنطقة فى البر والبحر، وإن البناء التدريجى لمنطقة التجارة الاقليمية لايمنع استمرار المبادلات التجارية الاوروبية الامريكية الاسيوية ولايمنع استخدام طرق وممرات التجارة الدولية وتسهيلات الموانى فى منطقة المحيط الهندى.

■ والوقائع والاحداث التى تكشف أبعاد هذه المنافسة الدولية هى: - التنامى المتصاعد لاحصاءات التبادل التجارى والاستثمارات فى منطقة الخليج وباقى الدول والجزر بالمنطقة ، وفى المقدمة تجارة دولة جنوب افريقيا وتجارة الهند، مع تدفق واضح فى مجالات انتقال الافراد ورؤوس الآموال والبضائع والعمالة والخبرة الفنية والمشروعات المشتركة والتبادل الطلابى والثقافى فى المنطقة.

- السعى الحثيث الذى تقوم به دولة موريشيوس للارتباط بشبكة المبادلات التجارية باعتبارها محطة للتموين وللصيانة فى وسط ممرات التجارة العالمية عبر مياه المحيط الهندى.

- الأولوية التى تمنحها دولة جنوب افريقيا حاليا لانشاء ممر جنوب افريقيا موزمبيق للربط بطرق برية وحديدية جديدة بين الوسط الصناعى الانتاجى فى جنوب افريقيا وميناء مابوتو فى موزمبيق ، مع إتمام وتشييد تسهيلات فى الميناء ومنشآت تسمح لغاطس السفن والحاويات الكبرى بالاستخدام، ويوفر هذا المشروع اختصارا فى المسافات وزيادة فى طاقات النقل والتصدير والاستيراد وذلك بالاضافة الى موانى دولة جنوب افريقيا على الساحل الشرقى وفى مقدمتها دربان، والخطة الجارى تنفيذها حاليا تستغرق ١٨ شهرا وبحيث يبدأ التشغيل فى اغسطس ١٩٩٧.

- سياسات الاتحاد الاوروبى لمزيد من التبادل التجارى والاستثمارات فى اسواق الشرق الاقصى ودول النمور الاسيوية، ويتجلى هذا فى انعقاد مؤتمر بانكوك، وبالاضافة الى هذا مقترحات الاتحاد الاوروبى لتفعيل الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجى وخطة للتبادل التجارى الحر بين الجانبين .
- ملتقى الاعمال الأمريكى الخليجى الذى انعقد فى المنامة بين رجال الاعمال الصناعيين من دول مجلس التعاون ونظرائهم من الولايات المتحدة الامريكية. والتوصيات الصادرة عن المشاركين فى ميادين التعاون التجارى والاستثمارى.
الأمور الراهنة او باستشراف المستقبل القادم. ومنها:
- التنظيم الجديد للمظلة العسكرية والبحرية للأسطول الأمريكى الخامس فى مناطق البر والبحر بالمحيط الهندى والخليج والبحر الأحمر، ويضاف الى هذا قاعدة دييجو جارسيا الامريكية الموجودة فى مياه المحيط الهندى، كذلك الاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول عديدة بالمنطقة.
- الخطط الفرنسية لاعادة تنظيم القوات المسلحة الفرنسية، واثارها فى ترتيب اوضاع الارتباطات العسكرية ، والقواعد الفرنسية الموجودة فى الدول المستقلة أو فى الاراضى الفرنسية فيما وراء البحار بمنطقة المحيط الهندى .
- الزيارات والمحادثات المكثفة والمتنوعة التى يقوم بها وزراء ومسئولون من الدول الأوروبية والأمريكية الى المنطقة وخاصة وزراء الدفاع ووزراء التجارة مع تبادل الزيارات والاتصالات بين رجال الاعمال بشكل ملحوظ.
■ واخر مايذكر فى مجالات هذا النشاط المتنوع هو المبادرة المشتركة بين جنوب افريقيا والهند لانشاء منتدى حافة المحيط الهندى والاجتماعات الخاصة بالمبادرة شارك فيها ممثلو عشر دول من المنطقة من بينهم دولة عمان وأهداف المبادرة هى الأبحاث والقضايا الخاصة بتحليل التجارة وتدفقات الاستثمار فى داخل المنطقة، كذلك تهتم المبادرة بالتعيين والمعالجة المعدنية والأنظمة المعاونة فى ذلك.

ترتيب المحيط الهندى والدول المشاطئة

● فى منتصف شهر يوليو الحالى زار وزير خارجية سلطنة عمان الهند وموريشيوس، وأعلن عن قبولهما إنشاء اتحاد دول المحيط الهندى، وانه سوف يزور دول جنوب افريقيا وموزمبيق وماليزيا وسنغافوره لدعوتهم للانضمام للاتحاد، والهدف هو انشاء تكتل اقتصادى سياسى وانشاء سوق مشتركة تضم الدول الجزر بالمحيط والدول المشاطئة فى قارتى آسيا وافريقيا.

● التحرك العمانى على مستوى المبادءة الدبلوماسية جديد ويثير العديد من التساؤلات فى هذه الفترة الزمنية، وهذا لأن الفكرة قديمة وانها كانت مطروحة من جانب أطراف اخرى افريقية واسيوية ونشير الى أهم معالم تاريخها السابق والحالى:

- فى فترة الحرب الباردة ارتبطت الفكرة بالصراع السوفيتى الامريكى فى المنطقة، وسعى السياسة الايرانية لتكوين تكتل او تحالف علنى او سرى ضد السياسة السوفيتية فى المحيط وفى افريقيا، ولكن دعوة تنظيم الدول الموالية للغرب لم تنجح فى السبعينيات من هذا القرن

- انتهاء الحرب الباردة وظهور الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار، أعطى الفكرة الطابع الاقتصادى واعطى الأولوية لقضايا التجارة المتبادلة والاستثمار والبيئة، وكانت الهند قد دعت لتشكيل رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى وللتعاون فى اطار ترتيبات التجارة التفضيلية من الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وبوتان وسيريلانكا والمالديف، ويلاحظ هنا انضمام دولتين من دول جزر المحيط الهندى، وقبل هذه الفترة كان اهتمام الأمم المتحدة طوال الأعوام الثمانينات يتجه الى تنمية التعاون الاقتصادى الاقليمى وانشاء منطقة سلام فى المحيط الهندى، ولكن الجهود الدولية لم تترتب عليها نتائج ايجابية ذات قيمة.

- بعد التحول الديموقراطى فى دولة جنوب افريقيا عام ١٩٩٤، وجهت الدعوة الى الهند للتعاون الاقتصادى وتكوين منطقة تجارة فى المحيط وتكثيف التعاون التجارى والاستثمارات. ومنطق جنوب افريقيا هو ان دول منظمة سادك للجنوب الافريقى (١٢ دولة بعد انضمام موريشيوس) ترى ان المستقبل هو للتعاون الاقتصادى مع دول الهند والمالديف وسيشل وسريلانكا وجزر القمر، ومع ان الهند كانت تؤيد الدعوة الا انها تتحفظ على انضمام اعضاء منظمة سادك من الدول غير المطلة على المحيط الهندى. ولكن التفاهم بين الجانبين أدى الى انشاء منتدى دولة حافة المحيط الهندى والذى دعيت عمان للمشاركة فى نشاطه واستجابت منذ ذلك التاريخ.

- تبنت موريشيوس تنشيط الفكرة فدعت الى اجتماع يضم استراليا وغينيا

الجديدة والهند وجنوب افريقيا وسنغافورة بالاضافة إليها.
وطرحت للمناقشة الاراء والقضايا، وظهرت تباينات حول اولوية التبادل التجارى والاستثمارات والبنية الاساسية الاقتصادية والحواجز الجمركية واولوية الامن والاستقرار ومخاطر الهجرة غير المشروعة وانتقال العمالة والافراد ، واشارت المناقشات ايضا الى قضايا البيئة.

وفى الفترة التى تلت انعقاد المؤتمر تقدمت موريشيوس بالدعوة الى الجمهورية اليمنية للانضمام الى التجمع، وقبلت اليمن من حيث المبدأ دراسة الدعوة، والملاحظة الاولى هى تنوع وتعدد اسماء الدول المدعوة للمشاركة فبعضها يقع فى دائرة المحيط الهندى، وبعضها يمثل الرغبة فى التوسع نحوالتداخل في منطقة جنوب شرق اسيا (منظمة اسيان)وفي منطقة التجمع الاسيوى الباسفيكى (منظمة ابيك)، والملاحظة الثانية هى قيمة الموقع الاستراتيجى الحاكم لدولتى عمان واليمن على مداخل الخليج العربى الفارسي والبحر الاحمر.

● وفى الخطوة الراهنة للسياسة العمانية تتوسع الرؤية للتفاوض مع ماليزيا وسنغافورة، ولكن الملاحظة الهامة هى عدم الاشارة الى ايران فى كل هذا الحديث والنشاط مع ان السياسة الايرانية موجودة بحكم الموقع الجغرافى على مياه المحيط الهندى، وموجودة بحكم الامر الواقع السياسي والاقتصادى من خلال علاقات اقلعت في انشائها فى الفترة الزمنية التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة، فقد عقدت مع جنوب افريقيا اتفاقية لتخزين البترول الايرانى فى خلية سالدنها ، ووقعت اتفاقية مع الجمهورية اليمنية لتكرير عشرة الاف برميل نفط خام يوميا في مصفاة عدن، وانه يمكن زيادة الكمية بعد إتمام صيانة منشآت المصفاة ، كذلك نجحت فى ربط السكك الحديدية الايرانية مع سكك حديد الدول الاسلامية فى اسيا الوسطى ، مما ترتب عليه فتح طرق النقل التجارى والاستيراد والتصدير من بلاد وسط آسيا عامة الى ميناء بندر عباس الايرانى فى الخليج ومن ثم تكون طرق التجارة ونقل البترول هى الخروج من الخليج الى المحيط الهندى . وبالاضافة الى هذا توجد منظمة التعاون الاقتصادى لدول غرب اسيا واسيا الوسطى (إكو) التى تضم عشر دول من بينها باكستان وايران وهما دولتان مشاطئتان للمحيط الهندى .

● مازال الموضوع مفتوحا للنقاش والمتابعة ودراسة الآثار المترتبة اقتصاديا وسياسيا بوجه عام، خاصة ان الاهتمام العمانى يستند الى الرغبة فى إحياء الدور التاريخى التجارى فى منطقة المحيط الهندى ايام الامبراطورية العمانية التى قامت فى القرن التاسع عشر، وانه لابد من تقييم السياسة والمواقف الفرنسية الموجودة بنفوذها فى المنطقة من خلال جزيرة ريونيون وجمهورية مالاجاش، واستطرادا ماهو رد الفعل العربى والشرق اوسط تجاه سياسة التوجه جنوبا نحو المحيط الهندى وترتيب الأوضاع عند مداخل البحر الاحمروالخليج العربى الفارسى؟

التضامن الأفرو أسيوي في المحيط الهندي

● هذا هو المقال الثالث في متابعة خطوات انشاء التجمع الاقتصادي للدول المشاطئة للمحيط الهندي، فقد نشر الأهرام الاقتصادي المقال الأول في ١٩٩٦/٤/٨، والمقال الثاني في ١٩٩٦/٨/٥.

● لقد انعقد في سبتمبر ١٩٩٦ اجتماع ضم ممثلي ١٤ دولة افريقية وأسيوية، واتفق المشاركون علي تحديد مارس ١٩٩٧ موعدا لاعلان ميثاق التأسيس وانشاء أمانة عامة دائمة للتجمع، وتداولت وسائل الاعلام انباء مقتضبة عن الاهداف والمبادئ التي تستهدف برامج للتعاون الاقتصادي وتوسيع وتنشيط علاقات التجارة المتبادلة والاستثمار والمواصلات والنقل البحري، وتخفيف العوائق الجمركية امام تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا في داخل منطقة التجمع.

● ان النظرة الفاحصة للخريطة الجيوبوليتيكية لهذا التجمع تفصح عن المعاني التنظيمية والاهداف الاقتصادية السياسية لتضامن السواحل والجزرعلي النحو التالي:

١ ـ الساحل الشرقي لافريقيا:
تنضم جنوب افريقيا وموزمبيق وتنزانيا وكينيا، وهذا يعني انضمام دول الساحل الشرقي فيما عدا الصومال لاسباب عدم وجود دولة أو حكومة تملك الرأي والموقف حول الموضوع المطروح.

٢ـ الساحل الجنوبي للجزيرة العربية
تنضم اليمن وعمان، وهذا يعني انضمام كل دول هذا الساحل ومايتبعها من جزر في بحر العرب وخليج عدن والمحيط، علما بان مياهها الاقليمية تشمل مداخل البحر الأحمر والخليج الفارسي العربي.

٣ ـ الدول الجزر في المحيط الهندي
تنضم مدغشقر (ملاجاش) وموريشيوس، وهما دولتان عضوان بمنظمة الوحدة الافريقية، وتبقي دولة جزر القمر ودولة سيشل اللتان لم تعلنا بعد الرأي حول هذا الموضوع.

٤ ـ شبة القارة الهندية والشرق الاقصي.
تنضم الهند وسريلانكا وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا، ويلفت النظر حتي الان ان دولة مالديف وهي عضو بمنظمة المؤتمر الاسلامي لم تعلن موقفها حول هذا الموضوع، وتنطبق الملاحظة علي باكستان ايضا.

٥ - قارة استراليا.
واعتقد ان دراسة القيمة الاقتصادية الفعلية لانشاء التجمع سوف تتأخر الي اعلان الوثائق الكاملة والتنظيمات المقترحة للتجمع، وهذه هي مهمة ومسئولية الاقتصاديين الذين يعرفون حاليا ان دول التجمع تشكل حوالي ٦.٥٪ من الناتج المحلي العالمي، وان نصيبها من التجارة العالمية هو ١٠.٧٪، وان التجارة المتبادلة بين دولة تصل الي ٢.٢ بليون دولار بما يساوي ٢٢٪ من التجارة العالمية [الارقام منقولة عن مقال منشور بالأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٩/٧].

● ان القراءة السياسية لهذه الخطوات تكشف عن مدي وتأثير النتائج التي تترتب علي انتهاء الحرب الباردة علي المستوي الكوني وعلي المستويات الاقليمية، ولعل التصريح الذي نقلته الصحافة العربية عن السفير غالب علي جميل وكيل وزارة الخارجية اليمنية هو من اصدق ما قرأت في هذا المجال ، وتقول:
«دأبت اليمن علي الاهتمام غربيا كنوع من الاهتمام بالمنطقة، الا أنها بدأت الان تلتفت شرقا رغم انتمائها للجزيرة العربية والخليج، وإنها لن تهتم بالشكليات، وسوف تبحث عن مصالحها أينما وجدت».

● واعتقد ان الاهتمام العربي والافريقي بهذه الوقائع سوف يتراوح بين الدول الاعضاء في الجامعة العريقة وفي منظمة الوحدة الافريقية، وسوف يكون في مقدمة المهتمين والمتابعين لهذا الموضوع ثلاثة انواع من الدول: الأول الدول التي لديها إنتاج يدخل التجارة العالمية والاقليمية بشكل فعال، والثاني هو الدول التي لديها أساطيل تجارية تمخر عباب المحيط وتشارك في حركة النقل التجاري العالمي، والثالث هو الدول التي لها اساطيل حربية وأرتباطات وقواعد عسكرية في منطقة المحيط والدول المشاطئة بوجه عام .أما غير هذا من الدول فسوف تتحدث بالدعم أو بالتنديد علي مستوي القول المجرد وإبراء الذمة.

● وتبقي ملاحظة اخيرة وهي التفسير لكلمة الغرب وكلمة الشرق اللتين وردتا في حديث وكيل وزارة الخارجية اليمنية ، فهل التفسير بالمعني الجغرافي أم هو بالمعني السياسي المتداول عالميا؟ خاصة في مناخ مابعد إنتهاء الحرب الباردة ، وهذه الملاحظة تهتم بها جامعة الدول العربية ، ولهم بها مجلس التعاون الخليجي.

● ان ترتيب السواحل العربية والافريقية والاسيوية والجزر بالمحيط الهندي، مازال موضوعا مفتوحا للمتابعة والتقييم.

القسم الثالث

العلاقات الاقليمية وقضايا الديموقراطية

افريقيا خالية من السلاح النووى

●تستحق السياسة المصرية ومنظمة الوحدة الافريقية تقديرا خاصا فى مناسبة التوقيع على معاهدة إخلاء افريقيا من السلاح النووى (اتفاقية بليندابا)، فقد اتصفت سياسات ومواقف كل منها منذ الأعوام الستينيات بالإصرار على الفكرة وعلى السعى لتطبيقها، وخاصة منذ انعقاد المؤتمر الأول للقمة الافريقية فى القاهرة عام ١٩٦٤، وفى هذا المقام يتوجب الإقرار بالعرفان والفضل والبصيرة للآدباء المؤسسين للمنظمة الافريقية عام ١٩٦٣، ونشير من بين الأسماء إلى نكروما وعبد الناصر وموديبوكيتا وسيكوتوري وهيلاسيلاسي وسنغفور ونيريري.. الخ

● لقد ولدت الفكرة وعاشت طوال سنوات الحرب الباردة، وكان العديد من القوى الكبرى الأطراف فى الحرب الباردة هم الدول الاستعمارية المسيطرة فى القارة الافريقية، ومن هنا ارتبطت فكرة اخلاء افريقيا من السلاح النووى بمعارك تصفية الاستعمار واعلان الاستقلال والتحرر وقد استمرت معارك الحركات الوطنية الافريقية ضد الاستعمار حتى أواخر الأعوام الثمانينيات بإعلان استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠، ومن جانب آخر حدث ارتباط بين الفكرة وتصفية النظام العنصرى فى دولة جنوب افريقيا، والسبب هو أن النظام العنصرى منذ الأعوام السبعينيات شرع فى انتاج السلاح النووى واختباره وتخزينه، ولكن بعد انتخاب دوكليرك رئيسا لجنوب افريقيا عام ١٩٨٩ وإطلاق سراح مانديلا من السجن عام ١٩٩٠ بدأت فى جنوب افريقيا مرحلة الحل السياسى والتحول الديموقراطى التى اكتملت عام ١٩٩٤. وفى هذه الأثناء قامت دولة جنوب افريقيا بالتخلى عن برنامج التسليح النووى وتفكيك الاسلحة النووية المخزونة وانضمت إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووى، وتطبيق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

●نتيجة لهذين التطورين الهامين ، تقدمت فكرة اخلاء افريقيا من السلاح النووى الى مستوى التطبيق بدأت الخطوات بصياغة بنود الاتفاقية بالتعاون بين الخبرات الافريقية والخبرات العالمية السابقة وخبرات الأمم المتحدة، وفعلا استفادت الصياغات الافريقية للاتفاقية من تجارب سابقة وهى اتفاقيات المنطقة القطبية الجنوبية، وامريكا اللاتينية، وجنوب المحيط الهادى، وجنوب شرقى آسيا وعندما اجتمعت القمة الافريقية عام ١٩٩٥ كانت صياغة المعاهدة قد اكتملت، وعرضت على الاجتماع الذى اقرها ودعا الدول المعنية الى التوقيع فى القاهرة خلال عام ١٩٩٦.

ويكشف تاريخ الفكرة وصياغة وتوقيع المعاهدة عن العلاقة المتبادلة بين التغيير على مستوى البيئة العالمية وبين التغيير على مستوى البيئة الإقليميةالافريقية ، والتفاعل بينالمتغير الدولي والمتغير الاقليمي، كما يكشف فى الوقت نفسه عن التغير الذى حدث فى العلاقات الافريقية بعد انتهاء النظام العنصرى واتمام التحول الديموقراطى فى دولة جنوب افريقيا، فلقد تطابق المفهوم الجغرافى لافريقيا مع المفهوم السياسى لافريقيا

ويعتبر انضمام دولة جنوب افريقيا لعضوية منظمة الوحدة الافريقية- ثم صدور قرار المنظمة بإنهاء وتصفية عمل ووجود لجنة التنسيق لتحرير افريقيا (لجنة التحرير) – هو البداية لتطابق المفهومين وهو اللحظة التاريخية لانشاء المعاهدة واقرارها والدعوة للتوقيع عليها من الأطراف الافريقية والأوروبية والامريكية.

●ويلفت النظر في نص المعاهدة صياغة الفقرة الأولى من المادة الأولى وهي التي تحدد معنى وحدود كلمة افريقيا، فقد نصت على انها تعنى اقليم القارة الافريقية والدول الجزرية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وجميع الجزر التي تعتبرها منظمة الوحدة الافريقية في قراراتها جزءا من افريقيا، والجملة الأخيرة تشير بوضوح الى وضع جزيرة ريوتيون وهما خاضعتان للسيطرة الفرنسية . وتشير بوضوح ايضا الى وضع جزر الكنارى ومنطقة سبتة ومليلية وهي خاضعة للسيطرة الأسبانية – كما تشير أيضا الى وضع أرخبيل شاكوس الذى تقع فيه جزيرة دييجوجا رسيا، وهي منطقة متنازع عليها بين دولة موريشيوس وبريطانيا، اذ تطالب بها موريشيوس كجزء من أراضيها، بينما تراها بريطانيا أرضا بريطانية خالصة قامت بتأجيرها للولايات المتحدة الامريكية التي حولتها لقاعدة عسكرية.

واعتقد ان توقيع المعاهد الافريقية هو خطوة ايجابية نحو اقامة منطقة خالية من السلاح النووى في الشرق الاوسط، وللسياسة المصرية دور فعال في هذا الاتجاه، منذ ان اعلن الرئيس محمد حسني مبارك مبادرته عام ١٩٩٠ لاخلاء الشرق الاوسط من جميع اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، وقد اشار اعلان القاهرة الصادر في ١١/ ٤ / ١٩٩٦ يوم توقيع المعاهدة الافريقية الى ان اقامة مناطق خالية من السلاح النووى وبخاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الاوسط من شأنها ان تفرز السلام والأمن الدوليين والاقليميين، وهذا المعنى ليس جديدا على القارة الافريقية التي تساند المبادرة المصرية، ونشير الى القرار الصادر عن القمة الافريقية عام ١٩٩٥ في مناسبة اقرار الصياغة النهائية للمعاهدة فقد تحدث القرارعن ان أمن الشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من أمن القارة الافريقية، وان انشاء المنطقة الخالية من السلاح النووى في افريقيا سوف يدفع بالجهود الدولية نحو انشاء منطقة مماثلة في الشرق الاوسط كما نشير الى خطاب الرئيس مبارك في افتتاح مؤتمر التوقيع على المعاهدة والذى تحدث فيه عن معنى وأهمية انشاء منطقة خالية من السلاح النووى في الشرق الاوسط واهمية ذلك بالنسبة لافريقيا والعالم

التعاون بين السعودية وجنوب افريقيا

 في الاسبوع الاخير من ديسمبر ١٩٩٥ زار المملكة العربية السعودية وزير الدفاع فى دولة جنوب افريقيا على رأس وفد متخصص ، لاجراء مباحثات مع النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودى، والقيادات العسكرية فى المملكة السعودية وقد اهتمت الصحافة السعودية بأخبار الزيارة ونتائجها، ونختار بعض المتابعات المنشورة:

صحيفة الشرق الاوسط: «ستتركز المحادثات حول موضوعات تعزيز التعاون فى مجال الدفاع بين السعودية وجنوب افريقيا»

صحيفة الحياة: «قيام تعاون عسكرى بين البلدين خصوصا على صعيد التصنيع العسكرى»

وفى تقديرى يعتبر هذا الموضوع حدثا جديدا فى مجال العلاقات المتبادلة بين البلدين وهى علاقات تنمو منذ عام ١٩٩٤ على مستويات حكومية ومستويات غير حكومية، خاصة بعد زيارة الرئيس مانديلا للمملكة السعودية فى ذلك العام، والمعروف ان ميادين التعاون بين البلدين هى فى مجالات التجارة استيرادا وتصديرا وفى مجالات الاستثمارات والسياحة السعودية وفضلا عن هذا تقدم السعودية معونات للاقلية الاسلامية فى جنوب افريقيا فى مجالات التعليم والانشطة الاسلامية المنوعة كما تبادل البلدان عديدا من الزيارات فى مستوى الوفود الحكومية ومستوى الوفود غير الحكومية من رجل الاعمال والمستثمرين ومؤسسات التسويق وقد نشرت وسائل الاعلام عديدا من الاحصاءات والارقام عن نمو التجارة والتبادل بين البلدين

وفى حدود المتاح من المعلومات يطرح هذا التعاون الجديد احتمال او افتراضين هما:

الأول: وجود خطر وشيك او تهديد مشترك للأمن والاستقرار فى كل من البلدين الامر الذى يدعوهما الى تعاون عسكرى

الثانى: ان يقتصر التعاون الدفاعى المعلن عنه على المشاركة الفنية والتكنولوجية فى تطوير وتنمية الصناعات الحربية السعودية وان المملكة اختارت دولة جنوب افريقيا لتقديم المعونة الفنية فى مجال تنفيذ خطط سعودية للدخول فى سوق السلاح انتاجا وتسويقا

والرأى عندى هو أن الاحتمال او الافتراض الثانى هو الصحيح وذلك لان دولة جنوب افريقيا تمتلك تقدما مؤكدا فى مجال صناعة السلاح وفى المنافسة فى اسواق بيع السلاح خاصة ان المملكة سبق ان اعلنت عن عزمها عن انشاء صناعة حربية خدمة لمصالحها ومصالح دول مجلس التعاون الخليجى، ومن ناحية ثانية فإن البعد الجغرافى بين البلدين وعدم وجود خطر أو تهديد مشترك بعد انتهاء الحرب الباردة يدعو الى استبعاد الاحتمال الاول كما ان المملكة لها اتفاقات وترتيبات عسكرية دفاعية مع الدول الامريكية والاوروبية وهى ايضا عضو فى اتفاقية الدفاع العربى المشترك وفى ترتيبات التعاون العسكرى فى اطار مجلس التعاون الخليجى.

وهذا الموضوع يدعو الى إلقاء نظرة على تصور وممارسة دولة جنوب افريقيا لادارة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فهى ترى ان الاسواق اصبحت مفتوحة أمام التنافس التجارى متعدد الاطراف وان هذا التنافس التجارى متعدد المستويات والميادين ولا يمنع من الصداقة والتعاون بالمعنى السياسى بين الاطراف المتنافسة تجاريا وان النموذج على صحة هذه الرؤية فى الوقت الراهن هو اسواق دول مجلس التعاون الخليجى ففيها تتنافس تجارة الدول الاوروبية والامريكية والاسيوية بجوار تجارة الدول العربية ومثل هذا النموذج تطبقه دولة جنوب افريقيا فى اسواق الدول العربية الاخرى والدول الافريقية عامة بدون استثناء.

وتجيد دولة جنوب افريقيا ممارسة هذا الدور من خلال التنسيق بين سياسة وتصورات الحكومة وتنفيذ رجال الاعمال والانتاج والتسويق ومن الامثلة على هذا ما حدث اخيرا فى أبو ظبى التى زارها وفد رجال الاعمال من جنوب افريقيا لشرح وعرض الامكانيات المتنوعة لاقامة مشروعات مشتركة فى إطار تسهيلات واسعة للاستثمار والانتاج والتصدير والنقل للاسواق وان الاساس فى هذا التصور المشترك هو علاقات القطاع الخاص فى كل من البلدين مع استعداد كامل لنقل التقنيات ودعم المبادلات بين الجانبين ومثل هذا المدخل تقدمت به دولة جنوب افريقيا الى سلطنة عمان فى ميدان تحويل الغاز الطبيعى الى وقود سائل من نوعية مرتفعة الجودة والكفاءة عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة ومتقدمة توصلت اليها دولة جنوب افريقيا وتتفوق بها عن مثيلاتها فى الدول الاوربية والامريكية على ان يتم هذا التعاون المشترك من خلال القطاع الخاص ورجال الاعمال والتجارة والاستثمار.

والامثلة السابقة توضح ان العلاقات التجارية والاقتصادية لاتقتصر فقط على تجارة التصدير والاستيراد وانما تمتد وتتوسع الى ميدان نقل وتقديم الخبرة والمعونة الفنية والتقدم التكنولوجى وهذا بالاضافة الى الميادين التقليدية فى ملكية العقارات والسياحة والترفيه والخدمات وهى ميادين مزدهرة فى معدلات النمو والتوسع طبقا للاحصاءات والارقام المنشورة فى وسائل الاعلام.

العلاقات بين افريقيا ومجلس التعاون

● هذه مطالعات ومتابعات لنمو وتنوع العلاقات المتبادلة بين بعض الدول الأفريقية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا النمو المتوالي يتم في قطاعات مستحدثة مثل الاتصالات والسفريات والسياحة بالإضافة إلى قطاعات التجارة المتبادلة من تصدير واستيراد واستثمارات، ولقد سبق الحديث عنها في مقالات سابقة بالأهرام الاقتصادي، وهي مبادلات متصاعدة في الكم والعائد المالي.

● المناسبة التي دعت الى هذا الاهتمام هي انعقاد منتدى الخليج الاقتصادي الرابع في ابريل ١٩٩٦ بدولة البحرين، وحضرته وفود عديدة في مقدمتها وفد دولة جنوب أفريقيا برئاسة فريدريك دوكليرك النائب الثاني لرئيس الجمهورية، وفي نفس الشهر إنعقد ملتقى السياحة في دولة الإمارات العربية (دبي) وحضرته وفود تمثل القطاع الخاص وشركات الطيران والفنادق من دول افريقية هي جنوب أفريقيا وزيمبابوي، وكينيا وتنزانيا وأوغندا، ونيجيريا، ولكن الوفد الأوغندي كان برئاسة وزير السياحة وعضوية عدد من كبار المسئولين وقبل هذه المناسبة كانت بعض دول مجلس التعاون تستقبل وفودا أمريكية وأوروبية من رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين في نطاق التجارة والاستثمارات وزيادة الأنصبة في الأسواق الخليجية.

● تحدث نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا أمام المنتدى فقال ان العلاقات بين جنوب أفريقيا ودول مجلس التعاون هي علاقات استراتيجية وأنها تقوم على ثلاث قواعد رئيسية هي أولاً التجارة والآفاق الواسعة في الأسواق والصادرات، وهي ثانيا التقدم التكنولوجي الذي تتصف به دولة جنوب أفريقيا والذي تبدي دول الخليج الاستعداد لإستقباله والإفادة منه، وهي ثالثا النقل والسياحة المتبادلة بين الجانبين.

وأعتقد أن هذا حديث يعبر عن دراسة تقييم حقيقي للتحولات الراهنة في الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج، اذ لم يتطرق الى تشغيل الأيدي العاملة أو الخبراء المهنيين والفنيين، لأن المعروف والمتداول أن دول مجلس التعاون تعيد النظر في سياساتها بشأن الحد من الاستقدام والاستخدام للأيدي العاملة المتدفقة من جميع بلاد العالم على دول الخليج، وآخر الأنباء ان الإمارات العربية والبحرين والكويت وسلطنة عمان تصدر عددا من القوانين والتنظيمات والإجراءات الجديدة لتنظيم هذا القطاع، كما تشير الأنباء الى ان السعودية تخطط لتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين حتى عام ٢٠٠٠ باسلوب الاستغناء عن (٣٣٠) ألفا من العاملين الأجانب في بلادها.

● أن زيادة وتكثيف الرحلات والسفريات بين الجانبين أصبحت ملحوظة منذ مطلع هذا العام ومن الأمثلة الطيران جنوب أفريقيا وطيران أوغندا وطيران كينيا وطيران إيرأفريك (من غرب أفريقيا) كلها تنظم رحلات منتظمة الى دول مجلس التعاون، وأيضا تنظم طيران السعودية والخليج والإمارات رحلات منتظمة الى شرق وجنوب أفريقيا. فاذا اضفنا الى هذا كثافة الرحلات والسفريات بين دول مجلس التعاون وشبه القارة الهندية التي ارتفعت

الى ٢٠ رحلة يوميا تقوم بها شركات الطيران الوطنية الخليجية، والرحلات التى تقوم بها خطوط الطيران الأجنبية العابرة للمنطقة والمستفيدة من مطاراتها، فانه ترتيبا على ما سبق يكون الإستفسار عن معنى هذه الكثافة فى ميدان السياحة والأجازات والتداول المالى والنقل التجارى والعائد الاستثمارى فى هذا القطاع خاصة وفى الاسواق عامة.

● ويمكن أن نستخلص مما تقدم ان التنافس يزداد حدة بين الطرف القادم الجديد (جنوب أفريقيا ومنظمة سادك) وبين الأطراف الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وهذه الأطراف بينها تنافس سابق ولكن لايصل الى مستوى الحرب التجارية، وذلك لأن جميع الاطراف الجديدة والقديمة تعتمد على قوانين العرض والطلب وحرية التنافس فى اقتناص أكبر قسم من الكعكة المالية والتسويقية، ومن الأمثلة التوضيحية على هذا - ان اجمالى واردات دول مجلس التعاون فى عام ١٩٩٤ بلغ ٦٥ مليارا من الدولارات، وان حصة الولايات المتحدة هى ١٤٪ من اجمالى هذه الواردات، وان المملكة السعودية تستقبل منفردة أكثر من نصف الواردات الأمريكية، وبالنسبة لشبه القارة الهندية فان التبادل التجارى مع دول مجلس التعاون ارتفع فى السنوات الثلاث الأخيرة من خمسة بليون دولار الى ٨ بليون دولار، وفى قطاع البنوك فان ثلاثة بنوك أمريكية تتخذ من دول مجلس التعاون قاعدة لعملياتها قد فتحت فروعا فى مناطق الدول الشاطئة للمحيط الهندى، بينما فتحت خمسة بنوك هندية فروعا جديدة لها فى دول مجلس التعاون، وفتحت خمسة بنوك خليجية ٢٠ فرعا لها فى شبه القارة الهندية. وفى قطاع السياحة اعلنت دولة جنوب أفريقيا ان عدد السائحين الزائرين لها تجاوز المليون عام ١٩٩٤.

● وتعطى الأمثلة السابقة مجرد مؤشرات بالمعنى السياسى لمشاركة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا فى المنتدى الاقتصادى وحديثه عن ان منطقة الخليج عامة هى مركز متميز للاستثمارات، وان المنطقة تدعم بشكل كبير برامج إعادة الأعمار والتنمية الشاملة فى جنوب أفريقيا، كما تكشف ايضا عن كثافة التفاعلات بين افريقيا غير العربية (جنوب الصحراء) ودول مجلس التعاون، وان هذه المعاملات والتفاعلات تدور حول التجارة والاستثمارات والنفوذ .

تضاؤل دور منظمة الوحدة الافريقية

●شهد النصف الأول من شهر يوليو الحالى مناسبة اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية، ومابسقها من اجتماعات لوزراء الخارجية، واجتماع قمة الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الافريقية. وتداولت وسائل الاعلام ماصدر عن هذه الاجتماعات من قرارات وتصريحات، اما البيان الختامي فقد اشتمل على القرارات الخاصة بالقضايا المزمنة فى حياة ومجتمعات الدول الافريقية، مثل الديون الافريقية التي تزايد مجموعها هذا العام فوصلت إلى ٣٢٠ مليار دولار واصبح حجم هذا الدين يوازى ٨٠٪ من اجمالى الناتج الحالى للقارة، ومثل المنازعات المسلحة والحروب الاهلية المستمرة فى ليبيريا والصومال وبوروندى ومايترتب عليها من ازدياد فى اعداد الضحايا واللاجئين.. الخ

●وعلى الرغم من انتظام الانعقاد السنوى للقمة الافريقية وأجهزة المنظمة، إلا أن أعداد الرؤساء الذى يتغيبون عن المشاركة فى أعمال القمة أصبح فى تزايد بسبب ظروف مسئولياتهم وأوضاع بلادهم الداخلية، وهذا يترك أثره أيضا على اجتماع وقرارات قمة الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الافريقية [١٦ دولة]، ولهذا فان الاجتماع الأخير على مستوى قمة المنظمة وقمة الآلية قد شاهد بروز ظاهرة جديدة، وهى تفويض المنظمة والآلية لبعض سلطاتها ودورها تجاه المنازعات المسلحة إلى المنظمات الفرعية على مستوى الأقاليم الافريقية الخمسة، وهذا ماحدث بشأن إجراءات وتطورات النزاع المسلح فى بوروندى وفى ليبريا، ومعنى هذه الظاهرة الجديدة هو أن النجاح فى حل مشكلات وقضايا النزاع المسلح يمكن فى المستقبل أن يكون اختصاصا اقليميا فرعيا، أو تفويضا لدول الجوار الاقليمى للقيام بالمسئوليات بدلا من آلية فض المنازعات الافريقية ذات الصفة المركزية.

● بالنسبة لتعقيدات قضية بوروندى، فكرت دول الجوار الاقليمى فى أن تأخذ المبادرة للتوصل إلى حل قبل تصاعد الموقف بالعنف وبالدماء وبتدفق اللاجئين وبتهريب السلاح الذى يوشك أن يهدد المنطقة بأكملها، وقد أخذت تنزانيا المبادرة ثم دعا رئيس تنزانيا الى اجتماع قمة لدول الجوار الجغرافي لهضبة البحيرات الاستوائية وانعقد الاجتماع بحضور رؤساء تنزانيا وكينيا وزائير واوغندا وانضم إليهم رئيس وزراء اثيوبيا بحكم رئاسته للمنظمة قبل اجتماع الكاميرون، كما شارك رئيسا رواندا وبوروندى، وبعد المناقشات والضغوط تم التغلب على الاراء المعارضة لمبدأ التدخل الافريقى، واتفق المشاركون جميعا على تكوين قوات حفظ السلام الافريقية من بين القوات المسلحة للدول المشاركة وارسالها إلى بوروندى لأداء مهمة محدودة لحفظ الأمن والاستقرار وفى صورة حياد بين شعبي الهوتو والتوتسي، وبين الجيش والمواطنين فى بوروندى.

●وقد نوقش الموضوع واجراءاته وتمويله ومسئوليات قوات حفظ السلام من دول الجوار الافريقى، وتم اقرار الموضوع على مستوى قمة الآلية وقمة المنظمة، كما تم طلب تمويل دولي من الامم المتحدة وبقرا ر من مجلس الامن لاضفاء كل نواحى الشرعية الدولية

والاقليمية ولضمان تدفق التمويل اللازم لاداء المهمة. وقد ساندت السياسة الامريكية والسياسة البلجيكية هذا التوجه، وأرسلت كل من الدولتين مبعوثين للمشاركة في اتمام الاجراءات اللازمة للتشكيل وتحديد الدور والمسئولية والتمويل. وفضلا عن هذا فإن المساندة الامريكية والبجيكية تضفى الثقل اللازم على العملية الافريقية في مختلف نواحيها.

● وبالنسبة لقضية الحرب الاهلية المستمرة في ليبيريا منذ عام ١٩٨٩، ومع عدم تحقيق نتائج ايجابية من التدخل العسكرى الذى تقوم به منظمة دول غرب افريقيا [إيكواس]، وفشل كل ماسبق من محاولات للمصالحة الوطنية بمختلف مستوياتها واشكالها بين الميليشيات المسلحة وأمراء الحرب هناك، فقد اتخذت المنظمة موقفا صريحا وهو التهديد بطلب قرار من مجلس الأمن بالمقاطعة الشاملة التي تضرب حول ليبريا، وبطلب تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من القيادات المتصارعة في ليبيريا، وترك أمر التوقيت للتقدم بالطلبات إلي مابعد انعقاد قمة منظمة إيكواس القادم والتي تسعى للمصالحة الوطنية والحل السياسي للمرة الأخيرة.

● الاحداث والتطورات السابقة تدعو إلى الاستفسار حول جهود ودور السياسة المصرية والتي شاركت في تأسيس آلية فض المنازعات في قمة القاهرة١٩٩٣، وماتحملته من أعباء في بناء وإرساء وجود ونشاط الآلية في السنة الأولى من عمرها قبل أن تنتقل رئاسة المنظمة من مصر وكذلك الاسهام المصرى في إنشاء مركز افريقى بالقاهرة لتدريب المدنيين والعسكريين الأفارقة على مهام إدارة النزاعات وحفظ السلام في افريقيا وعقد دورات تدريبية في هذا المجال، والملاحظة هي أن انعقاد إجتماعات دول الجوار الاقليمى بشأن أوضاع بوروندى لم تشترك فيه مصر وأن قرارات المنظمة والآلية بشأن قوات حفظ السلام الافريقى لم تدع مصر للاسهام بخبراتها وجهدها، علما بأن دول هضبة البحيرات هى جزء من حوض نهر النيل، وأن السياسة المصرية شديدة الاهتمام بالمنطقة.

الراشي والمرتشي في افريقيا

صار موضوع الفساد إحد ي الظواهر الحديثة في الدرسات الأكاديمية بالجامعات ومراكز الابحاث المتخصصة في الدراسات الافريقية في اوروبا وامريكا وتتناول هذه الدراسات جوانبه الاخلاقية والثقافية والاقتصادية والقانونية وأثاره الاجتماعية والسياسية في الدول الافريقية المعاصرة، وتستند الدرسات الي المنشور من حقائق واحصاءات في تقارير صادرة عن مؤسسات دولية متنوعة، وفي الملاحقات الصحفية التي تتداولها وسائل الاعلام العالمية. وقد كتب رئيس تحرير مجلة أفريكان بيزنس في عدد شهر نوفمبر ١٩٩٦ مقالاً بعنوان«الفساد والمفسدون في أفريقيا» ويدور المقال حول حديث ألقته السيدة الدكتوره فرين جينوالا رئيس مجلس النواب في برلمان دولة جنوب أفريقيا، وكانت المناسبة هي دعوتها للحديث أمام الحضور في أجتماع الجمعية الدولية للشفافية الذي انعقد أخيراً في المانيا وأعرض في هذا المقال مقتطفات من حديثها المنشور بالمجلة:

نعرف ان افريقيا واغلبية دول العالم الثالث ينتشر فيها الفساد بصورة المختلفة، ولكن المنبع والأصل المسئول عن هذا الفساد هو الجهة التي تشير الينا ولاتكف عن النصح والتحذير من وقائع وحالات الفساد وهذه الجهة هي دول الشمال الاوروبي ـالامريكي . ان واقعة الفساد تتكون من طرفين الأول طرف يعطي والثاني طرف يتلقى وقد جرى العرف والتصورات المنتشرة على البحث والنظر إلى الطرف المتلقي، للرشوة ولا ينظر أحد إلى الطرف الذي يدفع أو يعرض الرشوة أو العمولة أو الاكرامية، وأن أنواع هذا الفساد تأتي تحت مسميات متنوعة طبقاً للقيم الثقافية المتعددة في الدول الافريقية.

ان الفساد هو عملية تدعمها وتؤيدها في خفاء وبأساليب غير مباشرة كثير من الدول الاوروبية والامريكية، والسبب هو ان هذه الدول لديها قوانين تجرم الفساد الداخلي ولا تتطرق الى حالات الافساد الخارجي،ان دولة واحدة هي الولايات الأمريكية المتحدة التي أصدرت قوانين تقتضي بتجريم تقديم رشاوى الموظفين أو مسئولين أجانب من غير مواطنيها، أن أغلبية هذه الدول تعتبر العمولات هي نفقات أو مصروفات أعمال تجارية مشروعة لأنها تسمح بخصمها من حسابات الضرائب، وهذا هو الوضع الساري في النمسا واستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا والمانيا اليونان وايرلندا ولوكسمبرج وهولندا والنرويج واسبانيا وسويسرا.. والخ وهكذا تشجع هذه الحكومات شركاتها على التورط في تقديم الرشوة بدلاً من اصدار ضوابط واجراءات قانونية لا يقاف هذا التورط، انني أعرف وزيراً بريطانيا سابقاً يرأس الآن هئية المواصلات السلكية واللاسلكيةسبق ان قال علنا ان عملية الرشوة تؤدي إلى انشاء وظائف وعمالة في داخل البلاد، وأعرف ان أحد رجال الدين والألمان قال أن الامتناع عن تقديم الرشاوى في الخارج معناه فقدان العمالة والوظائف الحالية في المانيا

لقد أعلن وزير التجارة الأمريكي الحالي أن حكومته تعلم عن ١٠٠ واقعة من حالات وتقديم العمولات والرشاوى الخارجية ولقد أدى هذا إلى تقليل فرصة شركات امريكية من

الفوز بتعاقدات خارجية قيمتها ٤٥ بليون دولار خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على مايو ١٩٩٥.

* ان توريدات السلاح ومبيعاته لدول العالم الثالث تبلغ قيمتها السنوية حوالى ٣٥بليون دولار، وهذه المبيعات تتولد عنها أرباحاً طائلة لدول الشمال، وإن الانفاق العسكرى يتزايد فى منطقتين من أفقر مناطق العالم وهما افريقيا جنوب الصحراء وجنوب اسيا، وان الدول النامية التى تنفق بكثرة على شراء السلاح والمعدات العسكرية هى الدول التى تتلقى معونات أجنبية تبلغ ضعفى ما تتلقاه الدول النامية التى تنفق باعتدال على مشترواتها من السلاح

* ان زعماء وقيادات العالم الثالث المتهمون بانتهاك حقوق الانسان يجدون المكان الأمن والمضمون لمدخراتهم وثرواتهم المشبوهة فى مصارف دول الشمال، وإن انتشار المعرفة بهذه الاماكن هى التى تدفع هؤلاء الزعماء الى التوغل فى هذا الطريق، وأن عددا من الدراسات عن الارصدة غير القانونية وغير المشروعة التى تنهب فى دول العالم الثالث قد بلغت قيمتها حداً يسمح بسداد ديون افريقيا وتبقى أجزاء تسهم فى تنمية دول القارة، وإن مؤتمر وزراء منظمة سادك للجنوب الافريقى قد صدر قرارا فى أحد اجتماعاته الأخيرة ضد عمليات الفساد مع دعوة الدول الصناعية الغنية لتجريم تقديم الرشوة إلي مواطنى دول المنظمة وطلب أن تساعد هذه الدول فى اعادة الارصدة المنهوبة والمسروقة من ميزانيات وثروات الدول الافريقية.

●اقول أمام الحضور ان القول المنتشر بأن الفساد هو جزء من ثقافات افريقيا هو قول فيه غطرسة وعنصرية ،انه قول تبريري يدعو الي راحة نفسية لاصحاب الثقافات الاوروبية والامريكية فلماذا لا تصدر دول الشمال قوانين صارمة تؤدي الي تجريم الرشوة والعمولات والاكراميات الخارجية أو تعدل من قوانينها الضريبية الحالية لتنص علي هذا التجريم ؟ان المتلقي يدان ويشهر به بينما يستحق المفسد والمعطي إدانة.

قراءات فى أخبار أفريقيا

● تتابع المجلات المتخصصة فى الشئون الافريقية نشر أخبار مايجرى من احداث فى دول القارة، ونعرض فى هذا المقال بعضا من المنشور اخيرا فى مجلتين هما: المجلة الشهرية للاقتصاد والسياسة فى الجنوب الافريقى عدد يونيه ١٩٩٦ - وتصدر فى عاصمة زيمبابوى، ومجلة نيو افريكان عدد يوليو - اغسطس ١٩٩٦ وتصدر فى لندن.

● النزاع بين ناميبيا وبوتسوانا:

اتفقت الدولتان على عرض النزاع بينهمامنذ عام ١٩٩١ على محكمة العدل الدولية، وموضوع النزاع هو ملكية جزيرة صغيرة تقع في نهر اوكافانجو الذى يفصل بين الدولتين الجارتين، والمساحة الكلية للجزيرة هى (٣,٥) كيلو مترا مربعا، ويطلق عليها فى ناميبيا اسم كاسيكيلي، وفي بوتسوانا تسمى سيدودو، والجذر التايخى القانونى للنزاع هو الاتفاقية الانجليزية الالمانية عام ١٨٩٠ وتعديلاتها لتعيين ورسم الحدود الفاصلة بين المستعمرتين التابعتين للدولتين الاستعماريتين وقتذاك، وقد استقلت بوتسوانا عام ١٩٦٦ واستقلت ناميبيا عام ١٩٩١ وبدأ النزاع عام ١٩٩١ عندما ارسلت بوتسوانا قواتها الى الجزيرة ورفعت علمها، ورفضت ناميبيا فرض الأمر الواقع، ورغبة فى تفادى تصاعد التوتر والمواجهة بين البلدين، عرض رئيس زيمبابوى وساطته للتسوية السياسية، واستمرت الجهود حتى أواخر ١٩٩٢ وفشلت فى التوصل الى حل تفاوضى سياسى ويشير المنشور عن الموضوع ان ناميبيا رصدت ميزانية تقدر بملايين الدولارات الامريكية لتغطية نفقات التقاضى ودفع أجور الخبراء القانونيين الذين تستعين بهم من اوروبا وامريكا، وترى احزاب المعارضة فى برلمان ناميبيا ان هذا اسلوب واجراء لا مغنم من ورائه، وانه من المفيد والأفضل تحويل هذه الاموال الى ميادين الاستثمارات والانفاق على الخدمات لرفع مستويات معيشة المواطنين.

واستطرادا نشير إلى ان اسلوب الاستعانة بطرف قانونى ثالث مثل محكمة العدل الدولية للحكم بين الطرفين يوشك ان يكون ظاهرة فى إفريقيا، فقد لجأت الى هذا الأسلوب ليبيا وتشاد فى حالة قطاع اوزو، وتلجأ اليه حاليا نيجيريا والكاميرون فى نزاعهما حول ملكية شبة جزيرة باكاسى، وهى أيضا حالة كل من ارتريا واليمن بشأن أرخبيل جزر حنيش فى صورة التحكيم القانونى.

● أزمة الديمقراطية فى زنزبار:

منذ اعلان نتائج الانتخابات الديمقراطية التعددية التى اجريت فى أكتوبر ١٩٩٥، وتشهد زنزبار تصاعد العنف المضاد بين الحكومة والمعارضة، وتشير الاخبار المنشورة الى ان تطورات الاحداث تقترب من مرحلة العصيان المدنى، ويخشى المتابعون للاوضاع من الدعوة للعصيان المدنى فى مناخ التوتر والعنف السائد فى البلاد، اذ يحتمل ان يتحول الى حالة الحرب الاهلية أو حالة انهيار فى النظام السياسى القائم.

ان المعارضة التي تتزعمها الجبهة المدنية المتحدة بقيادة سيف شريف حمادى ترى ان

نتائج الانتخابات باطلة وان تولى سالمين عمور رئاسة زنزبار هو اجراء غير قانوني، ترتيبا على ان الاحصاء الاول لاصوات الناخبين اظهر فوز زعيم المعارضة بالرئاسة الأولى، لكن التدخل من جانب الحزب الحاكم (حزب الثورة) ادى الى اعادة فرز صناديق الانتخابات، ثم اعلان نجاح سالمين عمور بنسبة ٥٠,٢٪ وفشل سيف حمادى بنسبة ٤٩,٨٪، وعلى الرغم من مرور مدة زمنية طويلة منذ الانتخابات، فان الهدوء والتعقل ومحاولة التسوية السياسية لم تطرأ على الموقف الداخلى، واستعملت الحكومة ادواتها الأمنية وانصارها من المواطنين ضد المعارضة وانصارها، وتتداول اخبار الاضطهاد البدنى والوظيفى والفصل من العمل، وحالات واسعة من الاعتقال والتعذيب وحالات من هتك الأعراض، وتنفى الحكومة كل هذه الاتهامات والشائعات، وتصفها بالأكاذيب والمؤمرات التي يتم ترويجها بواسطة انصار المعارضة وعلاقاتهم مع هيئات ودول اجنبية.

ولكن الجديد في الموقف العام، هو ان بعض الدول المانحة تعتبر مايحدث فى زنزبار هو إنتهاك صارخ لحقوق الانسان، وان رئيس البلاد وحكومته ليس لديهم الرغبة أو الرؤية لحل سياسى أوتقاسم السلطة مع المعارضة، ومن ثم قامت النرويج والسويد والدنمارك باعلان ايقاف معوناتها ومساعداتها المالية لزنزبار، وهى معونات ومساعدات ذات قيمة ودور هام فى مجالات التنمية التعليمية والثقافية والصحية، لقد اوقفت النرويج المعونات لهذا العام ومقدارها (٤,٥) مليون دولار، واعلنت السويد والدانمارك عدم تجديد المعونات لهذا العام، وكانت معونات السويد فى العام الماضى (٦٥٠) الف دولار، وكانت معونات الدانمارك فى العام الماضى (٤٤٧) الف دولار للرعاية الصحية و(٧١٥) الف دولار للتعليم، وكانت هذه المعونات تقدم مباشرة الى حكومة زنزبار.

واستطرادا نسأل عن احتمالات مواقف باقى الدول المانحة التى تتحدث عن قواعد المشروطية الدولية والتي تربط بين التحول الديمقراطى وحقوق الانسان وتدفق المعونات والمساعدات.

انتخاب الرؤساء فى افريقيا

■ يشهد عام ١٩٩٦ إجراء انتخابات رئاسية في ١٢ دولة افريقية، تم اجراء خمسة منها، وسوف تجري سبعة اخرى خلال ماتبقى من العام، واذا صدق إعلان المجلس العسكرى الحاكم فى دولة النيجر باجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية العالم الحالى، فسوف يرتفع العدد الى ١٣ دولة. وتتوزع الدول الى دولة عربية واحدة هى السودان، ودولتين من الفرانكوفون هما بنين وجزر القمر، وست دول من الانجلوفون هى سيراليون وزيمبابوى وموريشيوس وزامبيا وغانا واوغندا، وثلاث من دول اللوزيفون هى كامب فرد، وساوتومى وبرنسيب وغينيا الاستوائية.

■ ومن المفترض أن هذه الانتخابات تتصف بالديموقراطية والتعددية التنافسية، وان الرأى العام الافريقى والدولي ينتظر تماما العملية الانتخابية واعلان النتائج قبل ان يصدر حكمه بأنها كانت حرة ونزيهة، ولكن فى هذا الاطار تظهر الفروق بين هذه الدول على مستوى النظم السياسية والحزبية وعلى مستوي الاجراءات التنفيذية وعلى مستوى معتقدات الرأي العام الداخلى تجاه كل حالة على حدة.

■ وفى مقدمة هذه الدول تحتل موريشيوس مركزا خاصا ومتقدما ، فهى مستقلة منذ عام ١٩٦٧، وتتمتع بنظام برلمانى ولم تشهد اى انقلابات عسكرية منذ تاريخ الاستقلال، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة اقتراع يتم فى البرلمان كل خمس سنوات بعد أتمام الانتخابات التشريعية، وكانت الانتخابات الأخيرة فى ختام عام ١٩٩١، أما اوغندا فهى حالة حديثة فقد أصدرت دستورها الديمقراطى الحالى عام ١٩٩٥. وقد عرفت حياتها السياسية منذ الاستقلال عديدا من الانقلابات العسكرية والنظم الحكومية المؤقتة والحرب الأهلية، وطبقا للدستور السارى حاليا سوف تجرى الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى المستويات الاقليمية والمحلية خلال هذا العام ولكن الوضع الغريب فى هذه الانتخابات انها سوف تجرى فى مايو القادم بدون تنافس حزبى، انما يتنافس المرشحون على جميع المستويات بصفتهم الفردية ا لمستقلة، وفى عام ١٩٩٩ سوف تنظم الدولة استفتاء عاما بشأن السماح بوجود الأحزاب السياسية وممارساتها السياسية فى نظام حزبى متعدد، وطبقا لنص الدستور سوف يسمح بتكوين الاحزاب وتنافسها فى الاستفتاء العام حول قضية الوجود الحزبى.

■ واذا إستثنينا حال النظام السياسى فى السودان، نجد ان باقى الدول يجمع بينها التحول الديمقراطى منذ بداية أعوام التسعينيات، فقد تمت اجراءات تعديل الدساتير فيها بحيث تتحول من وضع الحزب الواحد الى وضع النظم الديمقراطية التعددية ومن النظم العسكرية إلى النظم المدنية، وكانت دولة بنين من أوائل الدول الفرانكوفون التى استجابت للمشروطية الدولية، ولما اتمت تعديل الدستور أجرت أول انتخابات ديمقراطية تنافسية عام ١٩٩١ ولم ينجح رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت وفاز بالرئاسة زعيم المعارضة،

وعلى إثرها استجابت زامبيا من دول الانجلوفون واجرت التعديل الدستورى المطلوب عام ١٩٩١، وهزم الرئيس السابق كاوندا وفاز زعيم المعارضة .
كما نلاحظ أن دساتير هذه الدول أخذت بالنظام الرئاسى فى صورته المعدلة عن النظام الرئاسى الأمريكى، ونصت فى دساتيرها أنه يمكن إنتخاب الرئيس لمدتين متتاليتين فقط، وان كانت مدة تولى الرئاسة تتراوح فى هذه الدساتير بين أربع سنوات وسبع سنوات.
■ وفى التجربة الديمقراطية التى شهدتها هذه الدول عدد من الدروس وعدد من العقبات والمشكلات ، ففى جزر القمر حدث انقلاب عسكرى فاشل وتدخلت القوات الفرنسية، وفى اطار التسوية السياسية التى قامت بدور فيها منظمة الوحدة الافريقية، جرت الانتخابات الرئاسية بدون مشاركة الرئيس السابق ونجح زعيم المعارضة ، وفى ساوتومى وبرنسيب حدث انقلاب عسكرى، ولكن التدخل الدولى وايقاف المعونات الدولية ادى الى تسوية سياسية عاد بموجبها رئيس الجمهورية لممارسة سلطاته حتى موعد الانتخابات هذا العام، وفى سيراليون تراجع قادة الانقلاب العسكرى عن تصميمهم على البقاء نتيجة لنشوب الحرب الأهلية وللضغوط الدولية وإيقاف المعونات الدولية ، ثم حدث بينهم انشقاق داخلى، وتمت الدعوة الى اجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الحاج أحمد طاجان كبة، ومن المتوقع ان يتولى قريبا السلطة وان يجرى محادثات سياسية مع زعماء المعارضة والمتمردين المسلحين للتوصل الى وضع سياسى فيه تسوية واستقرار. وفى زيمبابوى اعلن زعماء الاحزاب المعارضة إنسحابهم من التنافس مع رئيس الجمهورية روبرت موجابى الذى يشغل منصب الرئاسة منذ ١٦ عاما، والذى فاز نتيجة لذلك بولاية جديدة لمدة ست سنوات قادمة، واستطرادا نشير الى أن عددا من هذه المعارضة الانتخابية تتم تغطية نفقاتها بواسطة منح مالية ومعونات تقدمها الدول المانحة الأوروبية والامريكية.
■ تبقى أخيرا الاشارة الى انتخابات الرئاسة فى السودان، وهى نمط يختلف عن الأنماط الديمقراطية التعددية التى يتحدث عنها هذا المقال، وينطبق على السودان تعليق كتبه أحد الكتاب ونشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ ونقتبس منه مايلى:
- هى انتخابات تجرى على يد أنظمة حكم متهمة بأنها تواجه أزمة الشرعية.
- المرشحون فى كل الحالات اختيروا سلفا لضمان بقاء انصار الحكومة واتباعها وحدهم فى حلبة السياسة.
أحزاب المعارضة وزعماؤها قاطعوا هذه الانتخابات.

الحكم العسكرى والتحول الديموقراطى

● منذ انتهاء الحرب الباردة، استقرت القواعد العامة للمشروطية الدولية التى تمارسها الدول المانحة الاوروبية والامريكية، فقد صار مستنكرا أو غير مرغوب فيه استخدام الانقلاب العسكرى وسيلة لتغيير نظم الحكم الافريقية، ولهذا تقوم الدول المانحة بممارسة اساليب متنوعة ومتعددة المستويات من الضغوط السياسية والاقتصادية لمواجهة بعض الحالات الإنقلابية التى حدثت أخيرا فى الدول الافريقية، ومن متابعة الاحداث وتطوراتها تطلب الدول المانحة تنفيذ خطوة من اثنتين : الاولى إما عودة الحكم المدنى ورجوع القوات المسلحة إلى ثكناتها وحدث هذا فى دولة ليسوتو وفى دولة ساوتومى وبرنسيب، وأما الثانية فهى اتخاذ اجراءات دستورية جديدة لإقامة نظام ديموقراطى مدنى يستمد شرعيته الوحيدة من اجراء انتخابات تنافسية متعددة الاحزاب، وحدث هذا فى تشاد وسيراليون والنيجر واوغندا، وقد شهدت هذه الدول الانتخابات المطلوبة.

● وهذه المجموعة الاخيرة من الدول تمثل حالة خاصة فى داخل الاطار العام للتحول الديموقراطى فى القارة الافريقية، ومع ذلك فهى محتملة التكرار فى بعض الدول التى مازال يحكمها العسكريون ان تحولوا للزىّ المدنى مثل السودان وزائير ورواندا وليبريا، ولكن الموقف الأوروبى الامريكى يظل قائما ومستمرا تجاه كل هذه الأمثلة، وحاليا تسانده مواقف وسياسات بعض الدول الافريقية الفاعلة.

ومن الناحية الثانية يجمع بين الدول الأربع التى اشرنا اليها إطار عام فيه اختلافات تاريخيه وسياسية واقتصادية على المستوى الداخلى و على مستوى علاقاتها المتنوعة مع الدول الاوروبية الامريكية، ولكن تبرز فى داخل هذا الاطار العام عدة معالم من التشابة أو المراحل أو التوجهات هى التالى:

- ان النظام السياسى القائم قبل اجراء الانتخابات جاء نتيجة لنجاح وتحقيق إجراء عسكرى ضد السلطة السياسية السابقة، ففى اوغندا دخل الرئيس موسيفينى على رأس حركة المقاومة الوطنية الى العاصمة عام ١٩٨٦ بعد حرب أهلية استمرت سنوات عديدة، وفى سيراليون نجح انقلاب عسكرى فى الاطاحة بالرئيس السابق عام ١٩٩٢، وفى النيجر اسقط الانقلاب العسكرى الحكم المدنى الديموقراطى فى مطلع عام ١٩٩٦، أما فى تشاد فقد تمت فى عام ١٩٩٠ اخر جولة فى مسلسل الانقلابات العسكرية واجتياح عاصمة البلاد، وفى الجولة الأخيرة تمكن إدريس ديبى من السيطرة على ادوات الحكم فى الدولة حتى اليوم.

- وعلى الرغم من مواقف الدول الاوروبية الامريكية من التطورات السياسية والعسكرية السابقة على نجاح الانقلاب العسكرى ثم سيطرته القوية على مقاليد الحكم، الا ان رد الفعل الفورى هو ا لاستنكار الدولى والتهديد الدولى بايقاف المعونات والتسهيلات المالية أو ايقافها بهدف فرض نوع من العزلة أو الحصار على النظام الجديد فى بعض الحالات، ويتلو هذه الاعلانات السياسية اتصالات ومفاوضات علنية وسرية بين بعض الدول المانحة

ذات الاهتمام والنفوذ وبين النظم الجديدة، وتختلف نتائج الاتصالات والضغوط من حالة إلى اخرى بالنسبة للدول الافريقية من حيث حالة واوضاع الاقتصاد والتبادل التجارى الخارجي أو من حيث التسويات الداخلة التى تصاحب حال الحرب الاهلية فى بعض هذه الدول.. الخ. ولكن النتيجة تكون فى النهاية واحدة وهى القبول بفترة انتقالية تطول أم تقصر، تتم فيها الترتيبات السياسية والدستورية والاستعداد للانتخابات التى يحدد موعدها لإكتساب النظام الجديد شرعيته الداخلية والدولية.

- وفى كل هذه الحالات يجرى إنتخاب الرئاسة الأولى قبل اجراء الانتخابات التشريعية، وترسل الدول المانحة فرقا من المراقبين الدوليين للاطمئنان على سلامة العملية الانتخابية حتى تكون فى النهاية حرة ونزيهة، واحيانا ترسل الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية فرقا من المراقبين للمشاركة فى هذه المناسبة، واحيانا أخرى تقدم الدول المانحة تسهيلات مالية ومادية للمعاونة فى انجاح العملية الانتخابية، وبجوار هذا يتم التشديد من جانب الدول المانحة على مطلب الحقوق والمساواة بين المرشحين فى مجالات الحريات السياسية والاعلامية والعمل الحزبى، وان كان تنفيذ هذا المطلب يتم بصور نسبية متنوعة.

● والنتيجة النهائية هى القبول بالنتائج على مستوى انتخابات الرئاسة الأولى، والتى تتم بعدها الانتخابات التشريعية وعودة البلاد الى مسيرة التحول الديموقراطى كما تتصورها وتقبلها الدول المانحة ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات والأوضاع المدنية تظل علاقة خاصة بين نظام الحكم الجديد والقوات المسلحة فى الدول الافريقية التى تندرج فى إطار هذه الحالة الخاصة.

أخيراً .. التحول الديمقراطي في تشاد

في أواخر شهر مارس ١٩٩٦، طرحت حكومة تشاد على المواطنين مشروع الدستور الجديد للاستفتاء العام، وتشير الانباء إلي الموافقةالواسعة على الدستور الذي يرسي لأول مرة في تاريخ البلاد قاعدة الحكم الديمقرطي القائم على التنافس الانتخابي والتعدد الحزبي والحريات العامة وحقوق الانسان، وبهذه القاعدة تنضم تشاد إلى أخواتها من دول الفرانكوفون الافريقي في السير على طريق التحول الديمقراطي، و هذا المعنى يفصح عن موقف السياسة الفرنسية التي تساند عملية اصدار الدستور بعد الاستفتاء وتأسيس الشرعية الدستورية لنظام الحكم.

* لقد تأخرت اجراءات طرح الدستور للاستفتاء العام، والاسباب تكمن في الاوضاع الداخلية والاجتماعية للبلاد،خاصة بعد انتهاء النزاع بين تشاد وليبيا حول تبعية شريط أوزو الحدودي وقد تم ذلك بصدور حكم محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٩٤بان الشريط الحدودي هو أرض تشادية وأنه على ليبيا الالتزام بالانسحاب منه، وقد تم تنفيذ حكم المحكمة قبل نهاية عام ١٩٩٤ وعقدت الدولتان مجموعة من الاتفاقات في ميادين التعاون وحسن الجوار، ولكن هذه التهدئة الهامة في مجرى تاريخ البلاد الداخلي والخارجي، لم تمنع استمرار المنازعات السياسية والعسكرية بين الفصائل المعارضة لنظام حكم الرئيس إدريس ديبي الذي سيطر على مقاليد الحكم منذ مطلع عام ١٩٩١، فقد أجرت الحكومة اتصالات عديدة ومتنوعة مع قيادات المجتمع لتشكيل مؤتمر وطني يضم جميع الشخصيات العامة والقيادات المهنية والنقابية والعامة وممثلي الفصائل السياسية على جانبي الحكومة والمعارضة، وذلك على غرار النمط والاسلوب الذي سبق أن عرفته ومارسته دول الفرانكوفون في عملية التحول الديمقراطي، وقد انعقد المؤتمر الوطني عام١٩٩٣ثم أصدر ميثاقاً وطنياً يمثل الدستور الانتقالي للبلاد، ويلتزم باقامة حكومة انتقالية وأجراء انتخابات حرة ونزيهة على مستوى الرئاسة ومستوى السلطة التشريعية باسلوب التنافس الحزبي، ولكن موضوع توزيع السلطات بين العاصمة والاقاليم ظل مثار خلاف بين الحكومة وعدد من فصائل المعارضة وبعض القبائل والمناطق التي تطلب نوعاً أو مستوى من التوزع الفيديرالي للسلطة أو الحكم الذاتي، وقد أدى هذا الخلاف إلى تنوع الانشقاقات والى حدوث منازعات مسلحة مع بعض الفصائل،كما أدى إلى امتداد الفترة الإنتقالية حتى ابرايل ١٩٩٦، وأخيراً تحت ضغوط داخلية وخارجية تم طرح مشروع الدستور على الاستفتاء العام .

●ان تأسيس الشرعية الدستورية في تشاد على أساس الديمقراطية التعددية سوف تترتب عليه مجموعة متشابكة من النتائج في الحاضر وفي المستقبل، وسوف تظهر هذ النتائج وتتوسع آثارها على المستوى الداخلي وعلى مستوى العلاقات الخارجية خاصة مع دول الجوار الأفريقي، وهذه الدول الست هي ليبيا والسودان والنيجر ونيجيريا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي دول كانت لها تدخلات أو سياسات تتعلق

بالنزاعات المسلحة والحروب الاهلية التي عرفتها تشاد منذ الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٧٥ وماتلاه من انقلابات حتى وصول الرئيس إدريس ديبي إلى الحكم في أواخر عام ١٩٩٠ وسيطرته على البلاد اعتباراً من مطلع عام١٩٩١.

* ومن الامثلة على ما نقول توقع التهدئة التدريجية في مستويات الصراع مع ما تبقي من الفصائل المسلحة التي لم تشارك حتى الآن في عملية التحول الديمقراطي، نظراً لأن العملية الديمقراطية تساندها السياسة الفرنسية، كما ان قيادات المعارضة التشادية عامة تعرف مواقف وسياسات الدول الأوروبية والامريكية بشأن رفض مبدأ التغييرباسلوب الانقلاب العسكري في دول الجوار الافريقي ـومن ناحية ثانية فان السياسات الاوروبية والامريكية سوف تدعم العملية الديمقراطية في تشاد كبديل معروض أمام الدول والحكومات التي تتمسك بنظم حكم غير ديموقراطية، وهي أوضاع موجودة في عدد من دول الجوار الجغرافي. ومن ناحية ثالثة فإن منظمة الوحدة الافريقية سوف تشعر بارتياح نتيجة للتهدئة السياسية والمصالحة الوطنية في تشاد ، اذ ان المنظمة قد سبق لها التدخل والوساطة بين الفصائل المتحاربة، وسبق ان رتبت مصالحة ووقف اطلاق النار بينهم وارسلت قوات افريقية لحفظ السلام تحت قيادة نيجيرية، وقد حدث هذا الاجراء قبل إنشاء آلية منع المنازعات وحفظ السلام الافريقية.

* وبالاضافة إلى ما سبق اعتقد إن التهدئة السياسية والمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في تشاد سوف ينعكس ايجاباً علي مجمل العلاقات العربية الافريقية، لقد كانت قضية تشاد هي إحدى القضايا التي حاول الكثيرون استغلالها بدعوى أنها صراع عربي افريقي أو صراع اسلامي مسيحي، وقد حدث هذا في فترة النزاع الليبي التشادي وتكوين الفيلق الاسلامي العربي الذي استعملته ليبيا في عمليات احكام سيطرتها على الشريط الحدودي، ولكن اعتقد الآن ان محاولات الاستغلال قد انتهيت بطرح القضية على محكمة العدل الدولية وصدور حكمها في الموضوع.

* وأخيراً تجدر الاشارة الي أهم الأنباء وهي اكتشاف احتياطي بترولي هام في جنوب تشاد، وأن كونسورتيوم من ثلاث شركات امريكية فرنسية وبريطانية سوف يتولى الانتاج والنقل بواسطة انابيب عبر الكاميرون للتصدير، بدلا من نقله بالأنابيب عبر ليبيا وموانى البحر المتوسط.

فى انتظار وفاة كوميسا

الدوريات المتخصصة فى شئون الجنوب الافريقى تشير إلى أن منظمة كوميسا(السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا) تعيش الآن ايامها الأخيرةقبل ان تنتقل ذكراها إلى سجل المنظمات الافريقية والتى ولدت ثم ماتت قبل ان تشب عن الطوق

وقد سبق أن اهتم الاهرام الاقتصادى فى عدد من المقالات بموضوع إنشاء المنظمة ثم تحويلها إلى سوق مشتركة تضم ٢٢دولة فى عام ١٩٩٣. وقد إزداد الاهتمام عندما سعت السياسة المصرية للانضمام لعضوية هذه المنظمة، ولكن حال دون اكتسابها العضوية موقف حكومة السودان الذى كان مدعوماً بموقف ومساندة عدد من الدول الأخرى الأعضاء.

ان الامال والتطلعات التى صاحبت انشاء كوميسا استندت إلى معنى كثرة الدول الاعضاء والي اتساع المنطقة التي تغطيها المنظمة في الشرق والجنوب وبعض الدول الجزر في المحيط الهندى، والى الأمل فى انضمام دولة جنوب افريقيا للعضوية بعد اتمام التحول الديموقراطى عام١٩٩٤

ولكن هذه الامال والتطلعات بدأت تتوقف ثم تتراجع أمام امتناع دولة جنوب أفريقيا عن الانضمام للمنظمة، وأن دولة بوتسوانا أخذت موقف الامتناع ايضاً، ومن ناحية ثانية واجهت كوميسا عديدا من العقبات فى تنفيذ أسباب وجودها مثل عدم تنفيذ الاعضاء لخطوة التصديق على المعاهدة بعد التوقيع عليها من أغلب رؤساء وممثلى الدول الذين حضروا قمة الانشاء والاعلان عن ميلاد المنظمة، ومثل عدم تنفيذ الخطط والمراحل المقررة فى معاهدة المنظمة بشأن تخفيض الرسوم الجمركية إلى٧٠٪ من الرسوم الحالية أمام التجارة المتبادلة، بين الدول الأعضاء بالمنظمة، ومثل عجز الامانة العامة للمنظمة من عقد مؤتمر القمة للدول الاعضاء عام ١٩٩٥ وعام١٩٩٦ وهو أمر مقرر فى نص معاهدة المنظمة، ومثل عدم النجاح فى تنظيم المعرض التجارى لدول المنظمة الذى كان مقرراً تنظيمه فى زيمبابوى بسبب عدم توافر الميزانيات اللازمة، أو عدم وجود جهات خاصة مثل الشركات التى تتحمل مسئولية الانفاق اللازم، وأخيراً فإن كبار موظفى الامانه العامة للمنظمة لا يتسلمون مرتباتهم الشهرية بانتظام فى مواعيدها، وذلك على الرغم من تجميد شغل عدد من الوظائف العليا الخالية بالمنظمة.

على الجانب الآخر من المشكلة فإن موقف منظمة سادك وتطوراته خلال الاعوام الأخيرة هو الذى أدى إلى المأزق الذى تواجهه منظمة كوميسا، فبعد امتناع جنوب افريقيا عن الانضمام لعضوية كوميسا، أخذت فى الأهتمام بتطوير أوضاع وأهداف منظمة سادك، وترتب على هذا منظمة سادك تحولت من منظمة لدول المواجهة الافريقية ضد النظام العنصرى السابق، إلى منظمة تعاون وتنمية لمنطقة الجنوب الافريقى، وصار من أهدافها التكامل على مراحل وخطوات وازالة عقبات الحواجز الجمركية أمام الانتقال الحر لرأس المال والعمالة والبضائع والخدمات بين الدول الاعضاء الذين ارتفع عددهم إلى١٢دولة

بانضمام موريشيوس لعضوية سادك.
ويضاف إلى هذا ان منظمة سادك ترفض المنطق والسعى الذى تحاوله كوميسا فالرأى فى منظمة سادك أن المنظمتين تعملان فى إطارين قانونيين منفصلين، وأنه من غير المنطقى السعى إلى تقارب وتداخل وتنسيق عمل المنظمتين وحتى تذوب احداهما فى داخل الأخرى، انما المنطقى هو أن تستقل كل منظمة بعضويتها وبإطارها التنظيمى، وانه من الممكن التعاون بينهما وليس التداخل والتذويب، وان اول خطوة تترتب على منطق سادك تكون فرز العضوية بحيث لا تتكرر عضوية أى دولة فى المنظمتين فى نفس الوقت، اذ ان الخطط والتصورات والمراحل فى سبيل التكامل والتجارة والمتبادلة فى داخل كل منظمة له وأوضاعه وله مراحلة الزمنية. ويضاف إلى هذا منطق دولة جنوب افريقيا الذى يرى أن الاوضاع الاقتصادية الراهنة فى دول الوسط والشرق الافريقى عامة تسمح لتجارتها وصادارتها بدخول جميع الأسواق بدون ترتيبات جمركية خاصة، وهذا المنطق يقول ان دولة جنوب افريقيا تبيع وتتاجر مع العالم اجمع، فلماذا لا نبيع خاصة انتاجها فى دول الجوار الافريقى، ومن ثم ليست فى حاجة إلى ترتيبات خاصة مثل التى تقول بها منظمة كوميسا وتقوم عليها نصوص معاهدتها.
وتتحدث دول منظمة سادك عن الاستقرار والأمن الذى يسود منطقتها حالياً، وتشير إلى الحروب الأهلية والعنف الدموى الذى ينتشر فى عدد من دول منظمة كوميسا مثل الصومال ورواندا وبوروندى والسودان وزائير، ومن ناحية ثانية تشير الدرسات المنشورة إلى توقف عدد من الاعضاء فى منطقة كوميسا عن سداد التزاماتهم الحالية المقررة بحكم العضوية، وأن مجرد امتناع دولتين اثنين عن سداد الحصص السنوية المقررة عليهما سوف يؤدى إلى وفاة منظمة كوميسا-موتا طبيعياً- وهاتان الدولتان هما كينيا وزيمبابوى اللتان تدفعان ٣٥٪ من اجمالى ميزانية المنظمة سنوياً
* ان قصة ارتفاع وهبوط منظمة كوميسا هى من العبر الافريقية فى فترة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة والتغير الذى مازال يجرى ويتفاعل على المستوى العالمى والمستوى الاقليمى

الاتحاد المغاربى.. فى الغروب

●فى منتصف شهر فبراير ١٩٩٦ نشرت الصحافة العربية والأجنبية عددا من التعليقات فى مناسبة مرور سبع سنوات على تأسيس اتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩، وكانت تعبر عن نبرة تشاؤمية بشأن أزمته الراهنة واحتمالات مصيره فى المستقبل. وهذه أخبار تدعو للأسف وخيبة الأمل، فالدعوة الى تأسيس الاتحاد لها تاريخ سابق منذ الأعوام الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، اذ اقترن الكفاح الوطنى فى دول المغرب العربى بالدعوة الى وحدة المنطقة، وتبنت الاحزاب فى مواثيقها وأهدافها هذه الدعوة، وجرت محاولات حكومية وشعبية متنوعة لتأسيس الاتحاد، ولكن تأخرت الاجراءات حتى انتهاء الحرب الباردة. وتهيأت اوضاع الدول، وحدث تفاهم بين الجزائر والمغرب عام ١٩٨٨ ادى الى تأسيس الاتحاد الذى جمع بين خمس دول هى المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

●واعتقد ان تأسيس الاتحاد قام على اساس تفاهم وتوافق بين ثلاثة تصورات تدور حول الأبعاد والاهداف المبتغاة من جانب كل دولة عضو، وفيها الكثير من التوافق، كما ان فيها العديد من التناقض، وبهذا صار مستقبل وفعالية التجمع مرهونا بإدارة وترتيب السياسات والمواقف، وتصميم الدول الاعضاء على تطويق وتهدئة الخلافات والمشكلات:

- التصور الأول ان التجمع ينشىء مركزا أو بؤرة للتفاهم تقود اوضاع المنطقة الى تنظيم يحمى مصالح الدول ووجودها، ويضبط بشكل تدريجى المشكلات الثنائية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، التى شهدت انتهاء تأثيرات الصراع والاستقطاب الدولى فى المنطقة عامة وعلى سياسات الدول الأعضاء فرادى.

ويلاحظ هذا المعنى فى صياغة معاهدة الاتحاد التى تنص على أن مايجمع بين شعوب الدول المؤسسة هو اللغة والدين والتاريخ، وان قيام الاتحاد هو سبيل الى بناء الوحدة العربية الشاملة، وهذا يشير الى الاهتمام بقضايا الأمة العربية بوجه عام.

- التصور الثانى ان التجمع يملأ فراغا تنظيميا فى اقليم شمال افريقيا، فقد سبق لمنظمة الوحدة الافريقية ان اقرت تقسيم القارة الى خمسة اقاليم فرعية، وكانت المناطق الأربعة الأخرى قد انشأت تنظيماتها أو انهمكت فى تفعيل التنظيمات القائمة ويؤدى تأسيس الاتحاد المغاربى الى ترتيب وضبط وتنسيق العلاقات المتبادلة بين الدول المؤسسة ودول غرب افريقيا ودول الساحل الافريقى على امتداد الصحراء الكبرى وهذا المعنى وارد فى صياغة المعاهدة على ان قيام هذا الاتحاد هو منطلق نحو اتحاد اوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية، كما نصت المادة (١٧) على انه للدول الأخرى المنتمية الى الأمة العربية والمجموعة الافريقية ان تنضم الى هذه المعاهدة اذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

- التصور الثالث ان التجمع ينشد تنظيما مقابلا لتنظيم السوق الاوروبية المشتركة والتوجه نحو الاتحاد الأوروبى، خاصة ان بين الجانبين المغاربى والاوروبى علاقات ومواريث ومصالح سياسية واقتصادية وثقافية متنوعة، كما ان هذه العلاقات المتبادلة فيها

مشكلات ولها طموحات، وان تكتل الجانبين هو افضل السبل والأدوات لحل المشكلات وتحقيق الطموحات، ولهذا نصت معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي على صور للتعاون قريبة من الاطار العام للتعاون الاوروبي، فالاهداف هي تحقيق التقدم والرفاهية، وانتهاج سياسة مشتركة، والعمل التدريجي على حريات انتقال الاشخاص والخدمات والسلع ورأس المال، وتحقيق تنمية صناعية وزراعية وتجارية واجتماعية، وانشاء مشروعات مشتركة، ورفع الحواجز الجمركية، واقامة سوق مغاربية واحدة.

●لقد شهدت الفترة الأولى من حياة الاتحاد انطلاقة وحماسة تمثلت في إنتظام الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية وقيام الأمانة العامة وتشكيل لجان متخصصة في مختلف فروع النشاط والأهداف، الأمر الذي أدى الى إعداد (٢٥) اتفاقية (وفي قول اخر ٣٤ اتفاقية) لتنظيم مجالات العمل المشترك، ولكن مصير هذه الاتفاقيات توزع بين عدد منها اقرته الجهات التشريعية في الدول الاعضاء ولم تظهر لها نتائج في مجال تحقيق الأهداف، وبين عدد اخر لا يعرف مصيره حاليا، ويضاف الى هذا الأزمة السياسية الراهنة منذ عام ١٩٩٥ حينما رفضت ليبيا انتقال الرئاسة الدورية إليها ثم في عام ١٩٩٦ رفضت المغرب انتقال هذه الرئاسة اليها، وبالتالي تتولى الجزائر الرئاسة ثلاث دورات متتالية على خلاف نص المعاهدة، ولهذه الأزمة اسباب في خلافات جزائرية مغربية تتعلق بنزاع الصحراء وقضايا الارهاب، وفي خلافات ليبية مع جميع الدول الأعضاء تتعلق بعدم المساندة والتأييد في قضية لوكربي، وفي خلافات عامة بين الجميع بشأن تبادل مستويات من الاتصالات الدبلوماسية مع اسرائيل من جانب تونس والمغرب وموريتانيا، أما القضية الأساسية في المجال الاقتصادي للتعاون مع الاتحاد الاوروبي، فقد شهدت عدم نجاح عقد مفاوضات جماعية بين الجانبين، وبذلك تحولت الدول الاعضاء الى المستويات الثنائية، فعقدت تونس والمغرب اتفاقات مشاركة سياسية واقتصادية كل على حدة، وفي مؤتمر برشلونة تغيبت ليبيا وشاركت موريتانيا بصفة مراقب، وتم ترتيب الأمور بين الدول الحضور في المؤتمر فقط.

●وهكذا تدهورت الحال في داخل العلاقات المتبادلة بين الدول المؤسسة للاتحاد، فوصل الى وضع الرجل المريض بالمعنى السياسي.. لا هو حي يرجى، ولا هو ميت يرثى، ويظل ما تبقى من الاتحاد المغاربي مغلقا على أعضائه الخمسة المؤسسين.

اليمن تفكر في عضوية الكومنولث

● تداولت وسائل الاعلام العربية والانجليزية أخيرا تصريحات لوزير الخارجية اليمنية ثم وكيل وزارة الخارجية اليمنية حول موضوع عضوية اليمن فى الكومنولث، ويدور مضمون هذه التصريحات حول النقاط التالية:

- ان اليمن لم يطلب الانضمام للعضوية، وان بريطانيا لم تقدم دعوة لليمن للانضمام، وان ماحدث خلال زيارة وزير الخارجية البريطانية لليمن هو ان احاديث متبادلة بين وفدى الطرفين تناولت موضوعات منوعة من بينها موضوع عضوية اليمن فى الكومنولث.

واستطرادا أشير الى ماورد فى أنباء أخرى تقول ان الموضوع سبق الحديث حوله فى مطلع عام ١٩٩٦.

- ان الفكرة ليست سيئة، إذ ان كثيرا من الدول الاوروبية والآسيوية والافريقية اعضاء فى اكثر من تكتل اقتصادى وتجارى وسياسي، كما ان فوائد الانضمام لعضوية الكومنولث كثيرة. وانه اذا قررت دول الكومنولث دعوة اليمن للانضمام، فسوف يعطى اليمن الدعوة كل الاهتمام الذى تستحقه.

● وفى تقديرى ان السياسة اليمنية - التى تتصف بالحكمة اليمنية المأثورة - هى التى نقلت الحديث حول الموضوع من دائرة الجلسات المغلقة الى دائرة التفكير بصوت مرتفع، وان الموضوع اصبح مطروحا على المثقفين والرأى العام اليمنى وعلى مستوى التفكير والتدبير لدى دول كثيرة فى الكومنولث وفى المنطقة العربية، وبهذا الاسلوب سوف يتاح للسياسة اليمنية ان تتعرف على العديد المتنوع من الآراء ووجهات النظر وعلى مختلف انواع الفوائد والخسائر، ويتم هذا بدون ان تعلن السياسة اليمنية حتى الآن موقفا محددا، أو تلتزم برأى قاطع فى الموضوع، خاصة أن الوقت مازال مواتيا للتفكير والحوار قبل إتخاذ القرار، وهذا لأن الاجتماع القادم لرؤساء حكومات دول الكومنولث سوف ينعقد فى نيوزيلندا فى اواخر عام ١٩٩٧، وعند مجيء الوقت يكون لكل حادث حديث.

● وبهذه المناسبة نعرض للقراء تعريفا مختصرا لاوضاع الكومنولث وتطوره ونشاطه، فلقد بدأ ظهوره باسم الكومنولث البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر وكان اصل العضوية هو دول كانت تخضع من قبل للامبراطورية البريطانية وكان الولاء فى العضوية هو للتاج البريطاني، ولكن فى نهاية الحرب العالمية الثانية حدث تغيير جذرى ومتنوع فى العضوية وفى المؤسسات وفى الارتباطات، فقد استقلت الهند عام ١٩٤٧ وفى عام ١٩٥٠ قام فيها نظام الحكم الجمهورى مع رغبتها فى الاحتفاظ بعضوية الكومنولث، ونظرا لما تتصف به السياسة البريطانية من مرونة ومن واقعية، فقد تحول الكومنولث الى جمعية أو جماعة تنضم اليها الدول المستقلة بارادتها الحرة ولها ان تنسحب منها وقت ان تشاء، واصبح ملك (ملكة) بريطانيا هو رئيس الكومنولث، أو كما يقال هو رمز التجمع الحر الذى يضم هذه الدول المستقلة، وتتنوع هذه الدول حاليا بين النظام الجمهورى الرئاسى، والنظام الجمهورى البرلمانى، والنظام الملكى الذى لا يرتبط بالتاج البريطاني، والنظام

الملكي الذى يعترف بالتاج البريطاني حيث يتولى رئاسة الدولة حاكم عام تعينه ملكة بريطانيا، ولعل هذا التنوع هو الذى سمح أخيرا بقبول عضوية الكاميرون وموزمبيق فى الكومنولث، وهما دولتان لم تكونا من قبل جزءا من الامبراطورية البريطانية، كما ان لهما ارتباطا بجماعة الفرانكوفون وجماعة اللوزوفون فى افريقيا.

● ومن ناحية ثانية فان العضوية بالكومنولث ليست من مستوى أو نوع واحد، فهى تنقسم الى عضوية والى عضوية خاصة، وتمارس العضوية الخاصة حاليا ثلاث دول هى ناورو - وتوفالو - وموزمبيق - والفارق بين الاثنين هو ان دول العضوية الخاصة تمارس كل الحقوق وتشارك فى كل النشاط والخدمات والتسهيلات المقررة للعضوية فيما عدا المشاركة بالحضور فى الاجتماع الرسمى الذى يضم رؤساء حكومات دول الكومنولث والذى ينعقد كل سنتين، وقيمة هذا الاجتماع هى انه المحور الاساسى لنشاط وعمل الكومنولث، وفيه تتم المداولات وتتخذ القرارات بدون تصويت وانما بالاتفاق العام فى اطار التشاور وتبادل الرأى، وهذا الاسلوب هو الذى يستخدم فى قبول الأعضاء الجدد.

● وليس للكومنولث دستور مكتوب، وليس مؤسسة فيدرالية أو تكتل تنظمه معاهدات واتفاقيات ملزمة، انما جوهر التجمع هو التفاهم والقبول والرضا بمجموعة المبادىء والقواعد التى صدرت فى الاعلانات التى اقرها رؤساء الحكومات مثل اعلان سنغافورة ١٩٧١، واعلان لوساكا ١٩٧٩، واعلان هرارى ١٩٩١.. الخ، ولكن الذى يربط بين دول الكومنولث هو شبكة منظمة من العلاقات والنشاط والتفاهمات التى تتم على مستوى الاجتماعات الدورية التى يقوم بها الوزراء وكبار المسئولين فى شئون الاقتصاد والتجارة والتعليم والتدريب والشباب والصحة والزراعة والثقافة والمرأة.. الخ، كما يتم عقد اجتماعات دورية بين كبار المسئولين فى مكاتب رؤساء الحكومات الاعضاء ويضاف الى هذا دور ونشاط سكرتارية الكومنولث التى انشئت منذ عام ١٩٦٥، وهى تعتبر منظمة دولية تقوم على تقديم الخدمات والمساعدات للدول الاعضاء، ويرأسها سكرتير عام يختاره رؤساء الحكومات، ويساعده ثلاثة نواب للسكرتير العام يشرفون على قطاع الشئون السياسية وقطاع الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقطاع التعاون التنموى وصندوق الكومنولث للتعاون الفنى، كما أنشأ الكومنولث معهد دراسات الكومنولث وهو معهد للدراسات العليا ومقره فى لندن ويتصف بالمستوى المرتفع فى التدريس والتدريب وجمع المعلومات ونشر المطبوعات.

ومن هذا العرض المختصر يبدو الجذر الحقيقى لتجمع الكومنولث وهو مجموعة المصالح المتبادلة فى شئون الاقتصاد والسياسة والتجارة واللغة والثقافة والتنمية والتعاون فى جميع قضايا العالم المعاصر، وهذه الجذور كلها فوائد ومنافع.

صدر من السلسلة:

١ ـ دليل الضرائب.............................. مارس ١٩٨٨

٢ ـ بنوك مصر .... ابريل ١٩٨٨

٣ ـ تنمية المال فى الاقتصاد الاسلامى.............................. مايو ١٩٨٨

٤ ـ شركات توظيف الاموال .... يونيو ١٩٨٨

٥ ـ دليل الجامعات ومؤشرات القبول .... يوليو ١٩٨٨

٦ ـ صناعة الدواء المافيا العالمية .... اغسطس ١٩٨٨

٧ ـ التنمية الصناعية فى مصر .... سبتمبر ١٩٨٨

٨ ـ البنوك الاسلامية .... اكتوبر ١٩٨٨

٩ ـ الدليل القانونى لتوظيف الاموال .... نوفمبر ١٩٨٨

١٠ ـ المعونة الامريكية لمن مصر ام امريكا .... ديسمبر ١٩٨٨

١١ ـ قرارات النقد الاجنبى والسوق المصرفية .... يناير ١٩٨٩

١٢ ـ دليل الضرائب الجزء الاول .... فبراير ١٩٨٩

١٣ ـ دليل الضرائب الجزء الثانى .... مارس ١٩٨٩

١٤ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ الجزء الاول .... ابريل ١٩٨٩

١٥ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ الجزء الثانى .... مايو ١٩٨٩

١٦ ـ صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (٧٤ ـ ١٩٨١).............................. يونية ١٩٨٩

١٧ ـ كيف تستورد سيارة .... يولية ١٩٨٩

١٨ ـ دليل التعامل مع الجمارك .... اغسطس ١٩٨٩

١٩ ـ القوانين الاقتصادية الجديدة .... سبتمبر ١١٩٨٩

٢٠ ـ اتجاهات السياسة الضريبية واثرها على الاستثمار .... اكتوبر ١٩٨٩

٢١ ـ ديون مصر وديون.............................. نوفمبر ١٩٨٩

٢٢ - دليل المصطلحات الاقتصادية القومية	ديسمبر ١٩٨٩
٢٣ - العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم.................	يناير ١٩٩٠
٢٤ - دليل الضرائب - الجزء الاول.........................	فبراير ١٩٩٠
٢٥ - دليل الضرائب - الجزء الثانى	مارس١٩٩٠
٢٦ - الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية............	ابريل ١٩٩٠
٢٧ - شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادى............	مايو ١٩٩٠
٢٨ - تجربة البنوك الاسلامية...............................	يونيو ١٩٩٠
٢٩ - التجربة الليبرالية فى مصر واداء شركات القطاع العام.	يوليو ١٩٩٠
٣٠ - تشريعات الاستثمار..	اغسطس ١٩٩٠
٣١ - دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية.........	سبتمبر ١٩٩٠
٣٢ - زلزال الخليج من الغزو العراقى الى المجهول...............	اكتوبر ١٩٩٠
٣٣ - الشركات دولية النشاط..................................	نوفمبر ١٩٩٠
٣٤ - دليل استصلاح الاراضى....................................	ديسمبر ١٩٩٠
٣٥ - الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية..................	يناير ١٩٩١
٣٦ - دليل الضرائب..	فبراير ١٩٩١
٣٧ - التطورات الدولية الجارية - فرص ومحاذير..................	مارس ١٩٩١
٣٨ - السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدول النامية..........	ابريل ١٩٩١
٣٩ - المعاملة الضريبية للمشروعاتالاستثمارية....................	مايو ١٩٩١
٤٠ اللائحة التنفيذية الجديدة لقانونالنقدالاجنبى..................	يونيو ١٩٩١
٤١ - ضريبة المبيعات «القانون واللائحةالتنفيذية»	يوليو ١٩٩١
٤٢ - القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد........................	اغسطس ١٩٩١
٤٣ - الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية..........	سبتمبر ١٩٩١
٤٤ - عالم الغد.. عالم واحد أم عوالم متعددة.....................	اكتوبر ١٩٩١
٤٥ - قانون سرية الحسابات بالبنوك..............................	نوفمبر ١٩٩١
٤٦ - الضرائب ودورها فى علاج عجز الموازنة.....................	ديسمبر ١٩٩١
٤٧ - مصر بين الازمة والنهضة....................................	يناير ١٩٩٢
٤٨ - دليل الضرائب..	فبراير ١٩٩٢

٤٩ ـ الاسلام والحكمة الاقتصادية .... مــــارس ١٩٩٢

٥٠ ـ التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحةوالمصارحة.... ابــريــل ١٩٩٢

٥١ ـ البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية.......... مــــايو ١٩٩٢

٥٢ ـ هجرة المصريين إلى الدول العربية النفطية.......... يونيــــة ١٩٩٢

٥٣ ـ الشركات متعددة الجنسيات فى الخليج العربى....... يوليــــة ١٩٩٢

٥٤ الادارة المصرية فى مواجهة الواقعالجديد.................. اغسطس ١٩٩٢

٥٥ البيئة وكفاءة القطاع العام.................................. سبتمبر ١٩٩٢

٥٦ ـ قوانين الاصلاح الاقتصادى................................. اكتــوبر١٩٩٢

٥٧ ـ البورصات تدعيم الاقتصاد الوطنى............................ نوفمبر ١٩٩٢

٥٨ ـ الاطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة.................... ديسمبر ١٩٩٢

٥٩ ـ السياسة المصرية وقضايا افريقيا.......................... يــنــايــر ١٩٩٣

٦٠ ـ التخصصية لماذا ـ وكيف؟................................... فــبــرايـر ١٩٩٣

٦١ ـ دليل الضرائب الجزء الاول.................................. مــــارس ١٩٩٣

٦٢ ـ دليل الضرائب الجزء الثانى................................. ابــريــل ١٩٩٣

٦٣ ـ سوق المال... مــــايو ١٩٩٣

٦٤ ـ السلطة السياسية والتنمية.................................. يونيــــة ١٩٩٣

٦٥ ـ اقتصاديات صناعة الصحافة................................ يوليــــة ١٩٩٣

٦٦ ـ اقتصاديات السياحة....................................... اغسطس ١٩٩٣

٦٧ ـ اقتصاديات التعليم... سبتمبر ١٩٩٣

٦٨ ـ الفشل المالى لشركات القطاع العام.......................... اكتــوبر١٩٩٣

٦٩ ـ دليل التامينات الاجتماعية.................................... نوفمبر ١٩٩٣

٧٠ ـ النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى........ ديسمبر ١٩٩٣

٧١ ـ اختلال الهياكل التمويلية لقطاع الاعمال العام............ يــنــايــر ١٩٩٤

٧٢ ـ بورصات الأوراق المالية.................................. فــبــرايـر ١٩٩٤

٧٣ ـ دليل الضرائب .... مــــارس ١٩٩٤

٧٤ ـ دليل الضرائب .... ابــريــل ١٩٩٤

٧٥ ـ التعاون والأمن فى افريقيا .... مـــايو ١٩٩٤
٧٦ ـ بورصات الأوراق المالية .... يونيــة ١٩٩٤
٧٧ ـ الضريبة الموحدة .... يوليــة ١٩٩٤
٧٨ ـ الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر ...... أغسطس ١٩٩٤
٧٩ ـ السكان والغذاء فى مصر .... سبتمبر ١٩٩٤
٨٠ ـ صناعة التأمين فى مصر (عدد خاص) .... اكتـوبر ١٩٩٤
٨١ ـ دليل المدخر للاستثمار فى الأوراق المالية .... نوفمـبر ١٩٩٤
٨٢ ـ كارثة السيول .... ديسمبر ١٩٩٤
٨٣ ـ قانون الضريبة الموحدة واللائحة التنفيذية .... يـنـايـر ١٩٩٥
٨٤ ـ صناعة التأمين فى مصر (عدد خاص)............ يـنـايـر ١٩٩٥
٨٥ ـ غذاء بلا مبيدات .... فـبـراير ١٩٩٥
٨٦ ـ وسطاء الأوراق المالية تشريعات البورصات العربية .... مـارس ١٩٩٥
٨٧ ـ أفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ .... ابريـل ١٩٩٥
٨٨ ـ قاموس البورصات وصناديق الإستثمار .... مايو ١٩٩٥
٨٩ ـ التعليم المصرى والقروض الأجنبية .... يونيو ١٩٩٥
٩٠ ـ جـات العـالم الثـالث........................ يوليـو ١٩٩٥
٩١ ـ القواعد الموحدة لخطاب الضمان تحت الطلب........ اغسطس ١٩٩٥
٩٢ـ قوانين الاسكان... خسائر الملاك وخسائر المجتمع........ سبتمبر ١٩٩٥
٩٣ ـ مشروع قانون العمل الجديد .... اكتوبر ١٩٩٥
٩٤ ـ المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العمل .... نوفمبر ١٩٩٥
٩٥ ـ دليل الاستثمار العقارى .... ديسمبر ١٩٩٥
٩٦ ـ البيئة الاقتصادية لبورصات الأوراق المالية........ يناير ١٩٩٦
٩٧ ـ التنمية والطاقة فى مجلس التعاون الخليجى .... فبراير ١٩٩٦
٩٨ ـ دليل الضرائب .... مـارس ١٩٩٦
٩٩ ـ الخصخصة (النظام القانونى لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص) إبريل ١٩٩٦
١٠٠ – الاستثمار فى الأوراق المالية ... . مايو ١٩٩٦
١٠١ – التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥ .... يونيو ١٩٩٦

الفهرس

تقديم.. ٥

القسم الاول:

السياسة فى بلاد النيل.................................... ٧

القسم الثانى:

التجارة وتنافس اوروبا وامريكا.............................. ٥٧

القسم الثالث:

العلاقات الاقليمية وقضايا الديمقراطية........................ ٨١